الدكتور ابراهيم السامرائي

مع المعري اللغوي

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمده وأستعينه

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

المقدّمة

عُرِفَ أبو العلاء شاعراً وشاعت شهرته هذه حتى اقتصر عليها عامّة المتأدبين إلا فئة قليلة شغفت بالدرس التاريخي ومعرفة الرجال. وغبرنا دهراً لا نعرف من أبي العلاء إلا شعره، وقد أوحي إلينا ونحن صبية شداة أنه شاعر متفلسف، جاحد متشائم، أعمى بصير، ذكي ألمعي. وما زلنا نحفظ منذ الصبا داليته المشهورة التي قالها يرثي أبا حمزة التنوخي، ولكنها اشتهرت بلمحات الفكر المتفلسف والتماعات الأدب الأصيل التي مطلعها:

غيــر مجـدٍ في ملّتي واعتقــادي   نَــوحُ بــاكٍ ولا تــرنّــم شــادي

وكنّا في مرحلة «الدراسة الإعدادية» نستظهرها فلا ندرك من الفكر فيها إلا القليل. ولا يفوتني أن أشير إلى لاميته التي كان لها صداها في أروقة المدارس الإعدادية التي مطلعها:

ألا في سبيل المجد ما أنا فاعل   عَفــاف وإقـدام وحــزمٌ ونــائــل

قلت: لم يكن لنا من محصول أبي العلاء غير هـاتين القصيدتين، ولم يكن أهل الأدب على علم جيد بفكر أبي العلاء وعلمه ما خلا الشعر. ولكن أهل العناية كانوا يدركون من فضائل هذا الرجل أشياء وأشياء منها: أنه كان من أهل العلم بالعربية.

أقول: «بالعربية» لتكون أشمل على انصرافها إلى هذه اللغة في ألوانٍ شتى من النحو والصرف واللغة والمعاني والأدب والنقد.

قلت: وقد تنبه نفر من أهل العلم إلى علم أبي العلاء في «اللغة» فكتبوا فيه فصولاً بل كتباً[1]. ومن هؤلاء: طه حسين وإبراهيم مصطفى وسليم الجندي وغيرهم. ثم خلف من بعد هؤلاء خلف سلكوا السبيل وأفادوا من تنبيه أولئك، فكان من ذلك مباحث وكتب في مكانة أبي العلاء بين علماء اللغة. وقد حلا لنفر من الدارسين الشباب أن يضيفوا «النقد» إلى «اللغة» فكان من ذلك «النقد اللغوي»[2]. وليس من ضير في هذه الإضافة الجديدة، فالكلام في «النقد» شيء من هوى أهل عصرنا، و«المعاصرة» تستدعي في ذوق هؤلاء أن يحتفل بـ«النقد» من المصطلحات الجديدة التي تنفي عن «اللغة» صرامتها وقدمها بل «رجعيتها» على نحو ما يعرف من «الرجعية» المعاصرون.

ما علينا من ذلك فلندخل في حيِّز الفكر العلائي فلانبتئس من هذا «النقد» الجديد[3].

ونقول: كأن أصحابنا من الباحثين في عصرنا قد خيِّل أنهم اكتشفوا

---

(١) أنظر: «المهرجان الألفي لأبي العلاء المعري»؛ و«الجامع في أخبار أبي العلاء»؛ و«تجديد ذكرى أبي العلاء».

(٢) ومن هذا «النقد اللغوي»، لنعمة رحيم العزاوي؛ و«اتجاهات النقد الأدبي في القرن الخامس»، لمنصور عبد الرحمن؛ و«أبو العلاء المعري ناقداً»، لوليد محمود خالص؛ و«النقد واللغة في رسالة الغفران»، لأمجد الطرابلسي؛ و«من قضايا اللغة والنحو»، لأحمد مختار عمر.

(٣) ذهبت عائشة عبد الرحمن إلى أن «رسالة الغفران» نص مسرحي متكامل من حيث الحوار والشخصيات و«الإخراج». (كذا) أنظر «جديد في رسالة الغفران»، ص ١٠ ــ ١١.

جديداً حين عرضوا للمعري لغوياً أو «ناقداً» لغوياً، وما أظنهم جهلوا أن الأوائل قد أدركوا هذا. لقد جاء في رسالة ابن القارح إلى أبي العلاء وهو يكبره ويمدحه:

«الشيخ أعلم بالنحو من سيبويه وباللغة والعروض من الخليل»[1]. وإلى مثل هذا ذهب ابن السمعاني فقال فيه: «... البحر الذي لا ساحل له في اللغة»[2].

وقال ياقوت: «كان... عالماً باللغة حاذقاً بالنحو»[3]. وإلى نحو هذا ذهب الخطيب البغدادي فقال: «وكان... عالماً باللغة حافظ لها»[4]. وترجم له ابن خلكان فوصفه بـ«اللغويّ الشاعر». ولقد فات هؤلاء المحدثين أن أبا العلاء المعري كان بين النحاة واللغويين الذين نجدهم في كتب «طبقات النحاة» ومنها كتاب الأنباري «نزهة الألباء» و«إنباه الرواة» للقفطي. وقد تجاوز المعري إشاراته اللغوية والنحوية في كتبه كرسالة الغفران ورسالة الملائكة وغيرهما فعمد إلى ما يعمد إليه المتخصصون من أهل الصنعة فقد صنف «شرحاً» لكتاب سيبويه ولم يتمه، وكتاباً في «تفسير أمثلة سيبويه وغريبها»، كما اهتم بكتاب «الجمل» لأبي القاسم الزجاجي فوضع فيه «عون الجمل»[5]، ولعله شرح وإضافة إلى هذا الكتاب. وقد أشار القفطي في ترجمته للمعري إلى كتاب له وسم بـ«قاضي الحق»[6] وكأنه شرح وتعليق على كتاب «الكافي» لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس.

---

(١) رسالة ابن القارح. (تحقيق عائشة عبد الرحمن)، ص ٢٦.
(٢) الأنساب. (الطبعة المصورة) مع مقدمة مارغليوث، ص ٥٣٦.
(٣) معجم الأدباء ٣/١٠٨.
(٤) تاريخ بغداد ٤/٢٤٠.
(٥) الإنصاف والتحري (في «تعريف القدماء بابي العلاء»)، ص ٥٣٩ ــ ٥٤٠.
(٦) إنباه الرواة ١/٦٤.

غير أن هذه «المصنفات» النحوية قد فقدت ولم يصل إلينا منها شيء، ولم نجد في كتب النحاة المتأخرين إشارات إليها تعليقاً على قول للمعري أو ردّاً عليه أو ما يدخل في هذا وذاك.

وإذا كان لنا أن ندرج المعري مع اللغويين والنحاة فليس لنا إلا أن نعتمد على ما ورد في كتبه المطبوعة. وقد تعجب وأنت ترى المعري وهو يدير المادة اللغوية في كتبه التي ما كان لها أن تشتمل على هذه المادة فهو يكتب إلى أبي القاسم المغربي في رسالة من «رسائله»[1] يتوجه بالدعاء له دعاء لا يخلو من غرابة بسبب ما حشد فيه من المادة اللغوية «الخاصة». أقول «الخاصة» لأنها شيء من الدرس اللغوي في أصوات العربية. قال في «دعائه» في هذه «الرسالة:

«... فحرس الله سيدنا حتى تدغم الطاء في الهاء فتلك حراسة بغير انتهاء، وذلك أن هذين ضدّان، وعلى التضادّ متباعدان رخو وشديد وهاوٍ، وذو تصعيد.

أقول: كأن المعري قد اتخذ من هذه الكتب التي نفترض فيها أن تكون كتباً في الأدب لأن موضوع «الرسائل»، وهي أقرب إلى الأدب، مظانٌّ يفرغ فيها من علمه اللغوي وآرائه الخاصة واجتهاداته في ذلك ما شاء له أن يفعل، ولذلك جاءت هذه الإلماعات اللغوية في «رسالة» هي من الرسائل الاخوانية.

ومثل هذا يقال في كثير من صفحات «رسالة الغفران» التي يخيل إلينا أن صاحبها تجاوز الإطار الفني في هذه الزيارة الخيالية في النعيم والجحيم إلى مواد لغوية وأدبية حرص عليها كل الحرص. وكأن ذلك كان أهم أغراضه في تحرير هذا الأثر الفني الأدبي.

---

(١) رسائل أبي العلاء، ص ٦٤.

وقد تجد شيئاً من هذا درج عليه في كتابه «الصاهل والشاحج» فقد اتخذ من أصوات الحيوان والوحوش مادة نفذ منها إلى درس لغوي وأدبي.

وقد غلب عليه هذا اللون اللغوي في كتابه «رسالة الملائكة» فجاء في أول هذا الكتاب بمادة لغوية تتصل بالأبنية والأوزان وما ندعوه بالتركيب في بنية الكلمة الواحدة. ولا تعدم أن تجد في «الفصول والغايات» شيئاً من هذا الدرس اللغوي.

لقد قيل: في تفسير هذا الحضور اللغوي في كتب أبي العلاء أنه شغل بالتعليم ومن شأن «المعلم» أن يهيء لطلبته هذه القطوف اللغوية. أقول: هذا صحيح ولكنه غير كاف في تفسير هذه المسألة، والذي أراه أن المعري قد أحبَّ هذا الدأب فانصرف إليه. ولا أدري كيف غلبت صفة «الشاعر» عليه فصار لم يذكر إلا شاعراً مفلسفاً.

ولنأت على نماذج من كتب أبي العلاء ونقف فيها على «اللغة» التي شغلت الحيّز الأكبر منها ولنبدأ بـ «رسالة الغفران».



رسالة الغفران



رسالة الغفران

إذا استقرينا المادة اللغوية من دلالة واشتقاق ونحو وصرف وعروض وجدنا أنها المادة التي تطغي على سائر مواد هذا الكتاب، فليس النقد الأدبي أو تاريخ الأدب الذي يتصل بالتراجم للشعراء وغيرهم إلا مادة يسيرة إذا نظر إلى القدر الكبير من الفوائد «اللغوية». ثم إني لأميل إلى أن غرض أبي العلاء من الكتاب هو عرضه لهذه الفوائد، ولكنه اتخذ لها إطاراً أدبياً يقوم على زيارته للنعيم وللجحيم وما يتصل بهذا من لوازم هي في جملتها من مشاهد العالم الآخر بنعيمه وجحيمه.

وكأن أبا العلاء في جميع تصانيفه أراد أن يقابل جمهور العلماء من نحويين ولغويين وأدباء فيأتي بالرأي النحوي، وقد يتفرَّد به فيردّ على غيره، وربما كان هذا «الغير» سيبويه أو الفراء أو أظراب هؤلاء الأوائل. وقد يأتي بالفائدة اللغوية فيضع إلى جانبها قول الخليل وقد يؤيده أو يخالفه.

وهو ينشىء بين هذا وذاك أدباً تلمح فيه جمهرة من الغريب والنوادر يشير في ذلك إلى أنه اختزن في ذاكرته متن اللغة نوادر وأوابد وغريباً مما لا تلقاه في أدب الكتاب ممن عاصروه أو تقدموه أو خلفوه.

وقد يحرر الرسالة أو الخبر الأدبي فيلمعه بمصطلحات العروضيين

يصرفها إلى معانٍ غير معانيها الخاصة. وهو بهذا يبهرك بعلمه في دقائق العروض.

والذي أراه أنه في درجه لهذه المصطلحات العروضية مصروفة إلى غير معانيها أراد أن يقول لأهل اللغة أنه أدرك من العروض دقائق لعل الخليل لم يأت عليها.

وهو منشىء يعرف كيف يأتي بالشاهد مثلاً أو بيتاً أو آية أو نحو هذا فيدرج هذا الأدب في أدبه على نحو تصبح فيه هذه النماذج كأنها شيء منه. ولولا ثقل وكزازة تتأتّى من «أسجاعه» لكان لنثره شأن أي شأن.

قال في فاتحة «الغفران» في رسالة ابن القارح:

... وهيهات! ضاق فِتر عن مسير، «ليس التكحُّل في العينين كالكَحَل»، خلقوا أسخياء لا مُتساخين، وليس السخيّ من يَتَساخى، لاسيّما وأخلاق النفس تلزمُها لزومَ الألوان للأبدان، لا يقدر الأبيض على السواد، ولا الأسود على البياض، ولا الشجاع على الجبن، ولا الجبان على الشجاعة قال أبو بكر العرزمي[1]:

يفـرُّ جبـانَ القــوم عن أم رأسـه ويحمي شجاع القوم من لا يُناسبُه

. . . .

ثم يقول:

وردتُ «حَلَبَ» ظاهرَها، حماها الله وحَرسَهَا، بعد أن مُنِيَت برَبْضها بالدُّرَخمين. وأمّ حَبوكَرَى والفُتَكرين، بل رُميت بآبدة الآباد والداهية النآد،

(١) أبو بكر العرزمي: هو محمد بن عبيد الله، نشأ بالكوفة وأصله من حضرموت، أدرك أول الدولة العباسية. أنظر معجم الشعراء للمرزباني، ص ٤١٧.

(٢) رسالة الغفران، ص ٢٣.

فلما دخلتُها وبعدُ لم تستقر بي الدار، وقد نكِرتها لفقدان معرفة وجار، أنشدتها باكياً:

إذا زرت أرضاً بعد طول اجتنابها فقدتُ حبيباً والبلاد كما هيا[1]

والدُرَخمين وأم حَبَوكرَى والفتكرين من أسماء الداهية.

ولا تعدم أن نجد الخبر الأدبي القديم في نثره يستدل به على ما يعالج من أمر، فقد ذكر بعد البيت المتقدم خبراً يتصل بأبي القَطِران، قال:

كان أبو القَطِران: المرّار بن سعيد الفقعسيّ يهوَى ابنة عمه بنجد واسمها «وحشية»، فاهتداها رجل شاميّ إلى بلده فغمّه بعدها، وساءه فراقها، فقال من قصيدة:

إذا تَرَكَتْ «وحشيّة» النجد لم يكن لعينيك مما تبكيان طبيبُ
رأى نظرةً منها فلم يملِك البُكا مَعاوِزُ يربو تحتهنّ كثيبُ
وكانت رياح الشام تُكرَهْ مرّةً فقد جَعَلَتْ تلك الرياح تطيبُ[2]

وقد يأتيك بالفذلكة اللغوية ومن ذلك قوله في هذه «الرسالة»:

. . . فكتبتُ هذه الرسالة أشكو أموري وأبثّ شقوري، وأُطلِعه طِلْعَ عُجَري وبُجَري، وما لقيت في سفري من «أُقَيْوامٍ» يَدَّعُون العلم والأدب . . .[3].

أقول: من غير شك أن أبا العلاء جاء بكلمة «الأمور» ليعطف عليها قاصداً وعامداً العبارة التي اشتملت على «شقور». و«الشقور» من النوادر

(١) المصدر السابق، ص ٢٥.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق، ص ٢٧.

الغريبة، وهي جمع شقر (بالفتح أو الضم) ويعني الحاجة والهم، وما لصق بالقلب من المهم من الأمور. ثم جاء حديث «العجر» و «البجر».

وفي استعماله لـ «أقيوام» على التصغير دون اللجوء إلى إعلال الواو، وهو واجب، إشعار للقارىء أن «أقيوام» على التصغير يراد بها معنىً خاص هو الزمرة القليلة أو الجماعة القليلة، وليس فيها من فكرة الجمع لـ «قوم» الذي يعني، وهو مفرد، الكثير الكثير.

وهذا شيء من «لطائف» أبي العلاء اللغوية.

وبعد فهذه نبذة موجزة افتتحت بها الكلام على «رسالة الغفران» وهي شيء من رسالة ابن القارح.

ونأتي إلى «الغفران» فنقرأ في مطلعها بعد البسملة والدعاء قول أبي العلاء:

قد علم الجَبْر الذي نُسِبَ إليه «جبرئيل».

وكأن أبا العلاء فهم أن «الجَبْر» هو الله، أو اسم من أسمائه بدلالة قوله: «الذي نُسِبَ إليه جبرئيل». وهذا الفهم هو قول أبي علي الفارسي الذي خالف اللغويين في زعمه هذا، فقد ذهب غيره إلى أن «الجَبْر» هو العبد.

أقول: وهذا الفهم للجَبْر، وأنه يعني «العبد» سديد، وذلك يتجه في قولهم «جبرئيل»، أي: عبد الله أو غلام الله.

و «الجَبْر» بهذه الدلالة كلمة سامية اشتهرت في الآرامية فجاء في أعلام الآراميين «جبرا» بالجيم الثقيلة، وليس بعيداً عنه ما سُمِّي في العربية وهو «جَبْر» من الأعلام العربية القديمة.

وإن «إيل» هي «الإله»، وهي «الإلّ» بالتضعيف في العربية فهي «الله»

ثم اتُّسع فيها فصارت بمعنى الحلف والقسم لأن «الإله» ما يُقسَم به. ثم كان منه في العربية «الأليّة» بمعنى القسم والحلف، وفي سعة هذه المادة ما يفيد القسم أو ما يقرب من معانيه.

ولنسمع شيئاً من «فاتحة» أبي العلاء في غرائبها ونوادرها:

قد علم الجَبْر الذي نُسب إليه «جبرئيل» وهو في كل الخيرات سبيل، أن في مسكني حَماطة ما كانت قطّ أفانية، ولا الناكزة بها غانية، تثمر من مودّة مولاي الشيخ الجليل...[1].

أقول: وأنت محتاج أن تتبين «الحماطة» وهي واحدة الحماط وهو شجر من صفته كيت وكيت. وأنت محتاج أن تعرف ما «الأفانية» من ضروب الشجر.

ثم تبحث عن «الناكزة» وهي الحيّة، والنكز فعلها كالوكز، وجملة ذلك غريب نادر كأنّ أبا العلاء أراد أن يُعجز به، وهو أعمى لا يبصر، جماعة المبصرين في احتواء هذه الطاقة اللغوية الكبيرة.

والدليل على هذا إدراك أبي العلاء أن هذه المواد محتاجة إلى الشرح والتفسير، فهو يذكرها مُنشئاً، ثم يعود إليها شارحاً مفسّراً، وكأنّه أحسّ أن القارىء، وفيهم طلابه الذين يأخذون عنه لا يدركون هذه «النوادر».

وهو حين يشرح يترسم خطي المتقدمين من علماء اللغة كالمبرّد في الكامل وغيره فهو يقول: والحماطة: ضرب من الشجر، يقال لها إذا كانت رطبة: أفانية، فإذا يبست فهي حماطة، قال الشاعر:

إذا أمّ الوُلَيِّد لم تُطِعني حَنَوتِ لها يدي بعَصَا حَماطِ

---

(١) رسالة الغفران، ص ١٢٩.

وقلتُ لهـا: عليـكِ بني أُقَيشٍ فـإنّـك غيـر مُعجبـةِ الشِّـطاطِ

وتوصف الحماطة بإِلْف الحيّات لها، قال:

أتيـح لهـا وكـانَ أخـا عِيـالٍ شجـاع في الحمـاطـة مستكَنٌّ

وإن «الحَماطة» التي في مقرّي لتجد من الشوق حَماطـة، ليست بالمصادفة إماطة.

والحَماطة: حرقة القلب، قال الشاعر:

«وهَـمٌّ تـمـلأ الأحـشـاء مـنـه»[1]

فأما الحماطة المبدوء بها فهي حبّة القلب، قال الشاعر:

رَمَتْ حمـاطة قلبٍ غيـر منصرفٍ عنها بأسهم لحظ لم تكن غَرَبا[2]

وينتهي من الشرح فيعود إلى أوابده وغرائبه فيقول:

وإنّ في طِمـري لحِضْباً وُكِّـلَ بـأذاتي، لـو نـطق لـذكـر شـذاتي، ما هو بساكن في الشِّقاب، ولا بمشرف على النقاب...[3].

ولننظر إلى هذه «الغرائب» كالحضب والشقاق وغيرهما، ثم ننظر إلى أنه لم يكتف بالسجع، بل عمد إلى ضرب من «لزوم ما لا يلزم» الذي كان له منه ديوان برأسه.

وهذا كله بيان للعلم الذي انصرف إليه فكأنه أراد أن يزهى به على معاصريه، وهو من هو في صفته وخَلْقه.

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٢٩ ــ ١٣٠.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٣١.
(٣) المصدر السابق.

ثم شرح «الحِضْب» فقال: هو ضرب من الحيّات، ثم قال:

وإن في منزلي لأسودَ، هو أعزّ عليّ من «عنترة» على «زبيبة»، وأكرم عندي من السُّلَيْك عند السُّلَكة، وأحق بإيثاري من «خُفاف» السلميّ بخبايا «نَدْبة». . .

وهكذا يأتي على «الأسودين كالأسود بن المنذر وإعظام لخم، والأسود بن معد يكرب وإعظام كندة وغير هؤلاء. . .[1]، ولا تعدم أن تجد أبا الأسود الدؤلي. وهو حين يورد هؤلاء يأتي بشيء من فوائد تتصل بهم. ثم يعرج على «الأسودان» و«الأبيضان» وهما مثنّيان فيورد ما ينصرفان إليه من الدلالات.

وجملة هذا لغة «تاريخية» ودلالات وأخبار.

ولنواصل مسيرتنا في «الغفران» ونصحب أبا العلاء وهو يشير إلى وصول «الرسالة»[2] وهو يعني رسالة «ابن القارح». وأنت في هذه الإشارة إزاء فيض من العطاء فيه اللغة وفيه الأدب والنقد وفيه «الآية» وفيه من الجاهلية والإسلام القدر الكبير، ثم إنّك أمام هذا الأدب «العلائي» في اختيار الكلمة وبناء الجملة في أسجاع وفواصل عجيبة لا تعدم أن تجد فيها أنه أسرف على نفسه فلزم «ما لا يلزم» كصنيعه في ديوانه المعروف بـ «اللزوميات».

قال أبو العلاء:

وقد وصلتْ «الرسالة» التي بحرها بالحكم مسجور، ومن قرأها مأجور، إذ كانت تأمر بتقبُّل الشرع، وتعيب مَن ترك أصلاً إلى فرع.

---

(١) المصدر السابق، ص ١٣٣.

(٢) رسالة الغفران، ص ١٣٩.

وهو يشيد بالرسالة وخصائصها، وكيف فتح الله، سبحانه، لصاحبها فجاء فيها بما جاء. قال[1]: ولعله، سبحانه، قد نَصَبَ لسطورها المنجية من اللهب، معاريج من الفضة أو الذهب، تعرُج بها الملائكة من الأرض الراكدة إلى السماء، وتكشف سجوف الظلماء، بدليل الآية: ﴿إليه يصعد الكلم الطيّب والعمل الصالح يرفَعُه﴾[2].

وهذه الكلمة الطيبة كأنها المعنية بقوله: ﴿ألَم تَرَ كيف ضَرَبَ الله مثلاً كلمةً طيّبة كشجرةٍ طيبة، أصلُها ثابت وفرعُها في السماء تُؤتي أكلُهَا كلَّ حين بإذن ربِّها﴾[3].

وفي تلك السطور كلم كثير، كله عند الباري ـ تقدَّسَ ـ أثير. فقد غُرِسَ لمولاي الشيخ الجليل ـ إن شاء الله ـ بذلك الثناء، شجر في الجنّة لذيذ اجتناء، كل شجرة منه تأخذ ما بين المشرق إلى المغرب بظلٍّ غاط، ليست في الأعين كذات أنواط، وذات أنواط، كما يعلم ـ شجرة كانوا يعظِّمونها في الجاهلية. وقد روي أن بعض الناس قال: «يا رسول الله، اجعَلْ لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط».

وقال بعض الشعراء:

لنــا المهيمن يكفينــا أعــادينــا كمــا رفضنا إليــه ذات أنــواط[4]

انتهى كلام «المعرّي».

---

(١) المصدر السابق، ص ١٤٠.
(٢) سورة فاطر: الآية ١٠.
(٣) سورة إبراهيم: الآية ٢٤، ٢٥.
(٤) رسالة الغفران، ص ١٤١.

أقول: سقت هذا من كلام أبي العلاء لأبرز فيه ما كنت قد بسطته من أنه يجمع في تأليفه هذه الأشتات، وهو يحتال بأي وسيلة ليضع أمام القارىء جملة من الفوائد. والذي أراه أن حرصه على إثبات هذه الأشتات متأتٍّ من أنه ممتحن بتسجيل ما حفظه واستوعبه، وما اهتدى إليه من وجوه التأويل والتعليل لكثير من المسائل في «الرأي» والأدب واللغة والنقد. ولكنه في الوقت نفسه أراد أن يتسم عمله بسمة خاصة في مادته وشكله.

أقول: في «مادته» وذلك لأنك واجد في هذه الأشتات مجموعاً لفيفاً فأنت أمام أشياء تبدو لك متفرقة متباعدة في جوهرها ومكانها وزمانها لولا أن أبا العلاء قد حملك على أن تنظر إلى هذه الأشتات «لفيفاً مجتمعاً».

وأما ما اتسم به هذا «العطاء» من حيث «الشكل» هو أنه اتخذ له هذا اللون القائم على زورته للنعيم ثم الجحيم، وما يكون في هذا وذاك من لوازم هذا «الحَيِّز» الذي تخيّله المؤلف فعرض لساكني النعيم وما هم فيه من خير وترف ونعيم دائم، كما عرض لساكني الجحيم وما هم فيه من العذاب، ولا نعدم أن نجد من أخبار هؤلاء وهؤلاء في هذه الحياة الأخرى، وما كان لهم في الحياة «الدنيا».

ولنستمع إليه وهو يمهد إلى الدخول إلى النعيم وإلى الجحيم في «رسالة» ابن القارح فيقول:

والولدان المخلَّدون في ظلال ذلك الشجر قيام وقعود، وبالمغفرة نيلت السعود، يقولون والله القادر على كل عزيز: نحن وهذا الشجر صلة من الله لـ «علي بن منصور» نُخبَأ له إلى نفخ الصور. وتجري في أصول ذلك الشجر، أنهار تُختَلَج من ماء الحيوان، والكوثر بمدُّها في كل أوان، من شرب منها النُّغبة فلا مَوت، قد أمِن هنالك الفوت، رسعدُ من اللَّبَن

متخرِّقات، لا تُغَيِّر بأن تطول الأوقات، وجَعافر من الرحيق المختوم، عَزَّ المقتدر على كلّ محتوم، تلك هي الراح الدائمة، لا الذميمة ولا الذائمة، بل هي كما قال «علقمة مفترياً، ولم يكن مقترياً:

تشفي الصُّداعَ ولا يُؤذيه صالبُها ولا يخالط منها الرأس تدويمُ

ويحمد إليها المغترف بكؤوس من العَسْجَد، وأباريق خُلِقَت من الزبرجد، وينظر منها الناظر إلى بَديّ، ما حَلَمَ به أبو الهنديّ ـ رحمه الله ـ فلقد آثَرَ شراب الفانية، ورغب في الدنيّة الدانية، ولا يروي أنه يروي ديوانه، وهو القائل:

سيُغني أبا الهنديِّ عن وَطْبِ سالم أباريقُ لم يعلَق بها وَضَر الزُّبْدِ
مَفَدَّمةٌ قزّاً كأنَّ رِقابَها رِقابُ بناتِ الماء أفزَعَها الرَّعْدُ

هكذا ينشَد على الإقواء، وبعضهم ينشد:

رِقابُ نباتِ ريعَتْ من الرعدِ

والرواية الأولى إنشاد النحويين. . .(١).

أقول: في هذه «الفِصلة» من كلام أبي العلاء شيء مما اشتمل عليه عالم «النعيم» كالولدان المخلدين والشجر والأنهار في أسجاع أراد لها المعري أن تكون غير بعيدة عن «نوادره» و«أوابده». وإذا كان قد أومأ إلى شيء من الآي الكريم، فإنه لم يعدم أن يأتي بـ«السُعُد» جمع «سعيد» للنهر الصغير، مشيراً إلى «الأنهار» التي «تجري من تحتها، أي الجنّات» كما في كثير من آيات التنزيل العزيز. وإذا حفلت الجنات بـ«أنهار اللَّبن» كما أومأ

---

(١) المصدر السابق، ص ١٤١ ـ ١٤٣.

وأشار، فإن فيها «أنهاراً من خمر» التي عبَّر عنها بـ «جعافر من الرحيق المختوم»، ثم وصف هذا الرحيق بـ «الراح الدائمة» ليأتي بعدها بقوله: «لا الذميمة ولا الذائمة». وفي الجمع بين مادتي «ذمم» و «ذيم» فـذلكة «لغوية». وقد اتخذ من هذه «الراح الدائمة» سبيلاً يوصله إلى قول في الخمر لعلقمة بن عبدة، وفي هذا وقفة أدبية نقدية تاريخية.

ثم يأتي من وصف هذه الخمرة التي «تغترف بكؤوس من العسجد، وأباريق من الزبرجد» ليخلص من ذلك إلى خمرة شاعر إسلامي هو أبو الهنديّ، وهي شراب الدنيا «الفانية»، ليأتي إلى بيتين من شعره في الخمرة «أقوَى» فيهما، ثم يأتي برواية أخرى سلمت من الإقواء ليقول إن ما كان من «الإقواء» هو «رواية النحويين»، وكأنّه أراد أن يقول: إن النحويين يميلون إلى الشواهد «المشكلة».

ثم يعرِّف المعرّي بـ «أبي الهنديّ» بإيجاز ويشير إلى ما كان منه من «الإقواء» ويقول: و «إن كان بَنَى الأبيات على السكون فقد صح سعيد بن مسعدة في أن «الطويل» من الشعر له أربعة أضرب».

وفي هذه الإشارة فائدة عروضية، وهي شيء من كثير من مواد العَروض ذكره المعرّي ليشير إلى علمه في «العروض» وإلى إجادته هذا الفن ومعرفة لطائف أسراره.

ثم يتحول إلى «الأباريق» ومعانيها المختلفة كقوله: «جارية إبريق» للتي تبرق من حسنها ويستشهد على هذا بأبيات لجاهليين وغيرهم.

وأنت تخرج من هذه القطعة الصغيرة من كلامه بكثير من «الفوائد»، وكأنّه أراد أن يقول إن أهل العلم ممن سبقوه لم يأتوا بما أتى، وان منهجه هذا ليجد فيه الدارسون في كل عصر نمطاً تعليمياً دَرَج المعري عليه في كثير

من مصنفاته التي قصد بها طلابه الأقربين، بادىء ذي بدء، كما قصد غيرهم من طلاب المعرفة.

ولننظر إليه كيف يُشقق هذه الموضوعات ويجتهد في إيجاد السبل للكلام على الشعراء وعلى شعرهم ومعانيهم، فإذا كان الكلام على الخمر التي أشرنا إليها فلا بد له أن يأتي على ذكر عديّ بن زيد وما قال في الخمر في «قافيته» التي خَلَت منها نسخ الديوان كما أشار المعرّي، ولم تكن في «النسخة التي في دار العلم».

وهذه «الأباريق» جاءت في شعر الأقيشر الأسدي، قال المعري:

«فأما الأقيشر الأسدي فإنه مُنِيَ بقاشر، وشَقِيَ إلى يوم حاشر، قال ولعله سيندم، إذا تَفَرَّى الأدم:

أفنى تلادي وما جمَّعت من نَشَبٍ　　　قَرْعُ القواقيز أفواه الأباريق[1]

وهكذا ينتهي من شاهد إلى آخر لإثبات «الفوائد» التي أشرنا إليها.

ويمضي في وصف «خمرة الجنان» فيذكر من أدب الخمر، وما اشتملت عليه من مجازات وكنايات الشيء الكثير، وما عرف من هذه الخمر الدنيوية منسوباً إلى بلده. وقد يصرفه الحديث عن نِعَم «النعيم» إلى الكلام على «العَسَل المصفّى» كما في الآية[2]: ﴿مثل الجنّة التي وُعِدَ بها المتّقون، فيها أنهار من ماءٍ غير آسنٍ، وأنهار من لَبَن لم يتغيّر طعمه، وأنهار من خمرٍ لذَّةٍ للشاربين، وأنهار من عَسَل مصفّى، ولهم فيها كلّ الثمرات﴾.

وهو هنا يعود إلى النمر بن تولب «من الشعراء المخضرمين» فيقول:

---

(١) المصدر السابق، ص ١٤٧.
(٢) سورة محمد: الآية ١٥.

هل يُقدَر له أن يذوق ذلك «الأَرْيَ»، فيعلم أن شُهْد الفانية إذا قيس إليه وُجِدَ يُشاكله الشَّرْي، وهو لما وَصَف «أمّ حِصْن»، وما رُزِقَتْه في الدَّعة والأمْن، ذَكَر حُوّارَي بسَمْن، وعَسَل مصفّى، فَرحِمَه الخالق مُتوفًى، فقد كان أسلَمَ ورَوَى حديثاً منفرداً، وحسبنا به للكلمة مُسَرِّداً، قال المسكينُ النَّمِر:

أَلَـمَّ بصُـحبتـي وهُـمُ هُـجُـوعُ   خيـال طـارق مـن أمِّ حِصْـنِ
لهـا مـا تشتهي عَسَـلاً مُصَفًّى   إذا شـاءَت وحُـوّارَى بسَمْـنِ[1]

ولننظر إلى أبي العلاء في «العَسَل المصفّى»، كيف اتخذ منه وسيلة ليتركه إلى الكلام على النمر بن تولب الذي أقرَّ لصاحبته بما تشتهي من «العسل المصفى والحُواريّ بسَمْنِ». لقد ذهب المعرّي إلى «الأَرْى» من أسماء العسل فيأتي بعده بنقيضه ولكنه لم يقل «الحنظل» بل جاء بـ «الشَرْي» ليسلم له هذا الوجه من السجع الذي جعله طابعاً في كتابه هذا، لأن الكتاب معقود على «النعيم والجحيم». وقد تجاوز المعري هذا الكتاب، فالتزم السجع في كثير من «كتبه»، وكأنّه رأى فيه متسعاً أن يأتي فيه من «النوادر» و «الأوابد» التي حرص على أن يأتي بها فيكون ذلك شيئاً من منهجه الذي قصد إليه.

ثم عرج على «أمّ حِصْن» وحكاية خلف الأحمر مع أصحابه في هذين البيتين، ومعناها أنه قال لهم: لو كان موضع «أمّ حِصْن» «أمّ حَفْص» ما كان يقول في البيت الثاني؟ فسكتوا، فقال: حُوّارَى بلَمْص، يعني الفالوذ[2].

وجعل المعري حكاية خلف الأحمر هذه منطلقاً له ليجرِّب على مِنوالها

---

(١) المصدر السابق، ص ١٥٤.
(٢) المصدر السابق، ص ١٥٥.

جملة ألفاظ يُنهي به البيت الأول فيبني عليه ما يجب أن يقال في البيت الثاني. ويظهر المعرّي هنا مقدار ما عنده من الثروة اللغوية، فيقول:

ويُفرِّغ على هذه الحكاية فيقال: لو كان مكان «أمّ حِصن» «أمّ جَزْء» وآخره همزة، ما كان يقول في القافية الثانية؟ فإنه يحتمل أن يقول: و «حُوّارَى بكَشْء»، من قولهم: كَشَأتُ اللحم: إذا شويته حتى يَيْبس...[1].

ثم يأتي بكلمات أخرى فيبني عليها كلمات أخرى في قافية البيت الثاني ومن ذلك:

حُوّارَى بوَزْء، أو حُوّارَى بنَسْء، وحُوّارى بلَزْء...

وفي كل من هذه الكلمات معان ودلالات عرض لها واستشهد عليها. ثم قال: فإن خرج إلى الباء فقال: «من أمّ حَرْب» جاز أن يقول: وحُوّارَى بصَرْبِ، وهو اللبن الحامض، ويجوز «بإرْب»، أي: عضو من شواء.

ثم يمضي في هذا السبيل فيستبدل بـ «أمّ حِصن» كلمات أخرى فيضع ما يناسبها في آخر البيت الثاني مناسباً لها، ويستغرق هذا العناء صفحات طويلة برأسها[1].

أقول: ما أظن أن «الدَّرس» التعليمي فرض على المعري هذا المنهج، ومن غير شك أن هذا بعيد عن «مناخ» هذه «المسرحية» التي أسماها «رسالة الغفران»، ولا يقتضي «الغفران» أقلّ شيء من هذا الدأب المُضني. ولكنني أميل إلى أن «المعرّي» على انحباسه وزهده وبُعده عن الناس وما يضطربون

---

(١) المصدر السابق، ص ١٥٥.

(٢) المصدر السابق، ص ١٥٥ ــ ١٦٤.

فيه كان ميّالاً إلى أن يتحدّى هذا العالم وأهله وليس له إلا أن يقول لأهل العلم: ها أناذا، فأين أنتم مما هو عندي!!

ونعود إليه في رحاب النعيم، وفي أنهارها التي «يصيد فيها الوارد سَمَك حلاوة»، لم يُرَ مثله في تلاوة، لو بَصُرَ به أحمد بن الحسين لاحتقر الهدية التي أهدِيت إليه:

أقـلُّ مـا فـي أقـلِّهـا سَـمَـكُ يلعَبُ في بِـركـةٍ من العَسَـل[1]

أقول: والمعري يشير إلى المتنبي وكان قد تسلم هدية من عبيد الله بن خراسان وفيها سمك من سكر ولوز في عسل، فما كان من المتنبي إلا أن بعث إليه يشكره في قصيدة منها البيت «الشاهد».

ثم يمضي المعري فيحدثنا عن النحاة في جنات النعيم وهم إخوان متوادّون متصافون مستشهداً بقوله تعالى: ﴿ونَزَعنا ما في صدورهم من غِلٍّ إخواناً على سُرُرٍ متقابلين، لا يمسُّهم فيها نَصَب وما هم منها بمُخرَجين﴾[2].

وهو يحدثنا عما آل إليه أمر أبي العباس أحمد يحيى، ثعلب مع أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد من التصافي والتحابّ بعد أن كانا في الدنيا الفانية متباغضَين متجافيين، وأنهما صارا في «النعيم» كأنهما «نَدمانا جَذيمة مالك وعقيل...»[3].

وهكذا يستعيد المعرّي أخبار الأدب القديم جاهليّه وإسلاميّة، فهو يشير إلى «نَدماني جذيمة» وصحبتهما لجذيمة أربعين سنة ثم قتلهما وندم على فِعلته.

---

(١) المصدر السابق، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

(٢) سورة الحجر: الآية ٤٧، ٤٨.

(٣) المصدر السابق، ص ١٦٩ ـ ١٧٠.

ويشير إلى ما كان من خصومة بين سيبويه والكسائي في الدار الفانية، وكيف تحوّلا في النعيم إلى صديقين وفيّين، ومثل هذا ما كان من أمر أبي عبيدة والأصمعي.

ثم يذكر شيئاً من أخبار الأعشى وما حدَّث به أبو عبيدة من أخبار «أيام» العرب، وما أنشد الأصمعي من الشعر القديم في أخبار الجاهليين، وهذا كله يستغرق صفحات كثيرة. وهو هنا يعقد اللقاء بين الشعراء الأقدمين فيسمعهم يخاطب بعضهم بعضاً، وكأنه يقول على لسان بعضهم ما يريد أن يقوله في رفيق له. فمن ذلك قوله:

فيقول عَبيد (ابن الأبرص): ألك عِلمٌ بـ«عديّ بن زيد العبادي»، والمعرّي هنا يجعل عبيداً يخاطب «الشيخ» الذي يسير في رياض الجنّة يتفقد ما فيها مما أعدّه الله لأهل النعيم «فيرى قصرَين منيفين، فيقول في نفسه: لأبلُغنَّ هذين القصرين فأسأل لمن هما؟ فإذا قَرُب إليهما رأى على أحدهما مكتوباً: «هذا القصر لـزهير بن أبي سُلمى، وعلى الآخر: «هذا القصر لعبيد بن الأبرص...[1].

ويعرض المعرّي في هذا إلى أن كلّاً منهما كان له من شعره شيئاً يذكر فيه الله وقدرته وحكمته ويأتي بهذه الأبيات لكل منهما.

ولنعد إلى حديث «عَبيد بن الأبرص» عن عديّ بن زيد مخاطباً «الشيخ» يقول:

«هذا منزله قريباً منك. فيقف عليه فيقول: كيف كانت سلامتك على الصِراط، ومخلصُك من بعد الإفراط؟ فيقول: إني كنت على دين المسيح...»[2].

---

(١) المصدر السابق، ص ١٨١ ـ ١٨٢.
(٢) المصدر السابق، ص ١٨٦.

ثم يسأله أن ينشده قصيدته الصادية «البديعة» فينشدها، وهي في واحد وعشرين بيتاً[٤].

ثم يتصدى لعديّ ناقداً معرِّضاً به أنه «وصل همزة القطع» وهو رديء.

والمعرّي هنا يدخل في مشكلات لغوية ونحوية يكون فيها لغوياً مليئاً ونحوياً صاحب رأي فيقول:

على أنهم أنشدوا:

إن لم أقاتلْ فألبسوني بُرْقُعاً وفَتَخات في اليدين أربعا

وهو يخاطب «على لسان الشيخ» عبيداً في قوله في «الصادية»:

يا ليتَ شعري (وأنَ) ذو عَجّةٍ

والمراد «وأنا» فيقول له:

ويزيد ما فعلتَ من إسقاط الهمزة بُعداً، أنّك حَذَفْتَ الألف التي بعد النون، فإذا حذفت الهمزة من أول الكلمة، بقيت على حرف واحد، وذلك بها إخلال.

وإما أن تكون حقّقتَ الهمزة فجعَلْتَها بينَ بينَ، ثم اجترأت على تصييرها ألفاً خالصة، وحسبك بهذا نقضاً للعادة، ومثل ذلك قول القائل:

يقولون: مهلاً ليس للشيخ عَيِّل فهل أنا قد أعيَلْتُ «وَأنَ» رَقوبُ

ولو قلتَ:

يا ليت شعري أنا ذو عَجّةٍ

فحذفتَ الواو، لكان عندي أحسن وأشبه، فيقول عَديّ بن زيد: إنما قلتُ كما سمعت أهل زمني يقولون، وحَدَثت لكم في الإسلام أشياء ليس لنا

بها علم. فيقول الشيخ: لا أراك تفهم ما أريد من الأغراض. ولقد هممتُ أن أسألك عن بيتك الذي استشهد به سيبويه، وهو قولك:

أرواحٌ مودِّعٌ أم بُكورُ أنتَ فانظر لأيِّ حال تصير

فإنه يزعم أنّ «أنت» يجوز أن يرتفع بفعل مضمر يفسره قولك: «فانظر»، وأنا استبعد هذا المذهب ولا أظنّك أردتَه. فيقول عديّ بن زيد: دعني من هذه الأباطيل...[1].

أقول: فأنت ترى أن المعرّي ملم أعظم الإلمام بلطائف النحو ومذاهب النحاة، وأنه وقف من قول سيبويه موقف الرافض في مسألة نحوية اشتهرت لدى جمهور النحاة البصريين، على أنه لم يصرّح بالرأي الذي يقوله في «أنت».

وأنت تقرأ في «الكتاب» من مواقف المعري في نقده الرافض لما أتى به الشعراء من وجوه القول، وهذا الجانب «النقدي» واضح كل الوضوح في «الكتاب».

وللمعرّيّ اهتمام بـ«العروض» ومشكلاته، ولا بد أن نقف على هذا الجانب من «النقد اللغوي» فنقرأ قوله: ويسأل (أي الشيخ) عن امرىء القيس بن حُجْر فيقال: ها هوذا يسمعك فيقول: يا أبا هند، إن رواة البغداديين ينشدون في «قِفَا نبْكِ» هذه الأبيات بزيادة الواو في أولها، أعني قولك:

«وكأنَّ ذُرَى رأس المُجَيْمِر غُدْوةً»[2]

(١) المصدر السابق، ص ١٩١.

(٢) هو صدر بيت من مطولته وعجزه: (من السيل والغُثاء فَلْكة مِغزل).

وكذلك:

وكأنَّ مكاكيَّ الجواءِ[1]

وكأن السِّباعَ فيه غَرْقَى[2]

فيقول: أَبعَدَ الله أولئك! لقد أساءوا الرواية، وإذا فَعَلوا ذلك فأيُّ فَرْق يقع بين النظم والنثر؟ وإنّما ذلك شيء فَعَلَه مَن لا غريزة له في وزن القريض، فظنَّه المتأخرون أصلاً في المنظوم، وهيهات هيهات![3].

أقول: كأنّ أبا العلاء أراد أن يقول: إن زيادة الواو تخرج بهذه الأشطار عن «الوزن»، وأنها ليست من صنع الشاعر، بل هي زيادة من الرواة في العهود الإسلامية، وهي خطأ. غير أن هذا الخطأ قد ثبت، وما زلنا نروي هذه الأشطار بالواو. وقد يكون من هذا ما جاء من نقص هذه «الواو» أو ما يقع في «قدرها» كحذف همزة مفتوحة في مثل قولِ أبي تمام:

هُنَّ عَوادي يوسفٍ وصواحبُهْ[4]

ثم نعود إلى «الغفران» فنجد الشيخ يحاور امر امرىء القيس في «الجحيم» فيقول:

أخبرني عن قولك:

كبِكر المقاناة البَياض بصُفرةٍ

ما أردتَ بـ «البِكْر»؟ فقد اختلف المتأوِّلون في ذلك فقالوا: البيضة،

---

(1) صدر بيت عجزه: (صَبَحْنَ سلافاً من رحيق مُفَلْفَل).

(2) صدر بيت عجزه: (بأرجائه، القصوى أنابيش عنصُل).

(3) المصدر السابق، ص ٣١٤.

(4) ديوان أبي تمام.

وقالوا: الدُّرّة، وقالوا: الروضة، وقالوا: الزَّهْرة، وقالوا: البَرْديّة، وكيف تنشد: البياضِ أم البياضَ، أم البياضُ؟ فيقول: كل ذلك حسن، واختار «البياضِ» (بالكسر)، فيقول ـ فرَّغ الله ذهنه للآداب ـ: لو شرحتُ لك ما قال النحويون في ذلك لعجِبتَ.

وبعض المعلمين ينشد قولك:

مـن السيـل والـغُـثّـاء فَـلْكـة مِـغـزَلِ

فيشدّد الثاء. فيقول: إن هذا لجهُول، وهو نقيض الذين زادوا الواو في أوائل الأبيات: أولئك أرادوا النَّسَق، فأفسدوا الوزن، وهذا البائس أراد أن يصحح الزِّنة فأفسَدَ اللفظ، وكذلك قولي:

فـجئـت وقـد نَـضَـتْ لـنَـومٍ ثـيـابـهـا

منهم من يشدِّد الضاد، ومنهم من ينشد بالتخفيف، والوجهان من قولك: نَضَـوتُ الثوب، إلا أنـك إذا شدَّدت الضـاد، أشبَهَ الفعـلَ من «النضيض»... والتخفيف أحبّ إليّ، وإنما حَمَلَهم على التشديد كَراهة الزحاف، وليس عندنا بمكروه(١).

أقول: وفي هذا نجد المعرّي يقف على كل صغيرة وكبيرة في اللغة والنحو والرواية، وما يتصل بالمعنى وتوجيهه مما يدخل في الأدب والنقد.

ويمضي المعرّي يأخذ على امرىء القيس ما قصّر فيه من الوزن فيقول على لسان «الشيخ»:

أخبرني عن كلمتك الصادية والضادية والنونية، التي أولها:

لمن طَلَلٌ، بصـرتُـه فشَجـانـي كـخَطِّ زَبـورٍ في عَسيب يَـمـانِ

(١) رسالة الغفران، ص ٣١٥.

لقد جئتَ فيها بأشياء يُنكرها السمع، كقولك:

فإنْ أُمسِ مكروباً فيا رُبَّ غـارةٍ شهـدتُ على أقبَّ رِخْـو اللَّبـانِ

وكذلك قولك في الكلمة الصادية:

على نِقْنِقٍ هَـيْقٍ لـه ولـعِـرسِـه بمُنْقَـطَعِ الوَعْسـاء بَيْض رَصيصُ

وقولك:

فأُسقَى به أُختي ضعيفَـةَ إذْ نَأَتْ وإذْ بَعُـدَ المُـزْدارُ غيـرَ القَـريض

في أشباه لذلك، هل كانت غرائزكم لا تحسّ بهذه الزيادة؟ أم كنتم مطبوعين على إتيان مَغامض الكلام وأنتم عالمون بما يقع فيه؟ كما أنّه لا ريب أن «زهيراً» كان يَعرِف مكان الزحاف في قوله:

يطلُبُ شَأوَ امَر أين قَدَّ مـا حَسَبا نـالا الملوك، وبَذّا هـذه السُّوَقـا

فإن الغرائز تحسّ بهذه المواضع...[1].

أقول: لقد وَقَف المعرّي على هذه «المشكلات» في تجاوز الوزن، واستغربها وتساءل: هل كان الجاهليون يرتكبون هذا ولا يشعرون، أم أنهم قصدوا إليها للمجيء بـ«المغامض»؟

هذه مسألة تسترعي النظر وما زلنا نحن نقف عليها ولا نملك إلا أن نعدُّها شيئاً من خصائص الشعر الجاهليّ. وكأن المعرّي يتخيل أن يكون لدى الجاهليين تصور في النظر إلى هذه المشكلات، فهو يقول فيما تخيّله جواباً لامرىء القيس في هذا الشأن:

يقول امرؤ القيس: أدركنا الأوّلين من العرب لا يحفلون بمجيء ذلك،

---

(١) المصدر السابق، ص ٣١٧.

ولا أدري ما شَجَنَ عنه، فأما أنا وطبقتي فكُنّا نمرّ في البيت حتى نأتي على آخره، فإذا فَنِيَ وقارب، تبيّن أمره للسامع[1]. ثم يضع المعرّي سؤالاً على لسان «الشيخ» يتوجّه به إلى امرىء القيس فيقول:

أخبرني عن قولك:

ألا رُبَّ يومٍ لكَ منهُنَّ صالحٍ ولا سيّما يومٌ بدارة جُلْجُلِ

أتنشده:

«لَكَ منهنّ صالحٍ»

فتُزاحف الكاف[2]؟ أم تنشده على الرواية الأخرى[3]؟

ثم مضى «المعرّي» في وجوه إعراب «يوم» وهو كلام معروف ذكره النحاة وأفاضوا فيه، ثم الكلام على «شيء» وتشديد الياء وتخفيفها.

وكأن المعري يحدس شيئاً من الجواب فيقول على لسان امرىء القيس:

فيقول امرؤ القيس: أمّا أنا فما قلت في الجاهلية إلا بزحاف:

لَكَ منهُنّ صالحٍ

وأمّا المعلمون في الإسلام فغيّروه على حَسَب ما يريدون، ولا بأس بالوجه الذي اختاروه[4].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المراد بـ«تزاحف الكاف» أي: تجعل في كاف «لك» زحافاً. وقد خفي الأمر على محققة الغفران فجعلته «تزاحف الكف» وهي طريقة في رسم النساخ قديماً فهم يحذفون الألف كما في «الحرث» ويريدون «الحارث». ولم تهتد المحققة إلى المراد بـ«الكف»!!

(٣) والرواية الأخرى هي: «ألا رب يومٍ صالحٍ لكَ منهما».

(٤) المصدر السابق، ص ٣١٨.

أقول: لقد أدرك المعري أن «الزحاف» لا تستريح إليه الأذن فذهب المنشدون إلى إصلاح البيت، وخص ذلك بـ «المعلِّمين».

ولعلَّ في تخصيص «المعلمين» بهذا إلى أنهم لا يتحرَّجُون في الرواية فيغيّرون كما يتفق لهم. وربّما غمزهم ونال من علمهم، وذلك في التعليق على قول امرىء القيس:

مِن السَّيْلِ والغُثاء فَلْكة مِغْزَلِ

قال: فأنشد «بعضُ المعلمين» فشدَّد الثاء، فأفسَد «هذا البائس» اللفظ[1].

والمعرّي في هذه «الرسالة» ناقد مؤرخ فهو يَسعَى إلى درس الأدب القديم وإثبات صدقه وأصالته، أصحيح أم منحول، ومن أجل ذلك وقف على «التسميط» المنسوب إلى امرىء القيس فسأل الشاعر على لسان صاحبه «الشيخ» فقال:

أخبرني عن التسميط المنسوب إليك، أصحيح هو عنك، وهو:

يا صَحْبَنا عَرِّجُوا تقف بكم أُسُجُ
مهرية دُلُجُ في سيرها مُعُجُ
طالت بها الرِّحَلُ
....
....

فيقول: لا والله ما سمعتُ هذا قطّ، وإنه لقريّ لم أسلكْه، وإنّ الكذب لكثير. وأحسَب هذا لبعض شعراء الإسلام، أبَعد كلمتي التي أولها:

(١) المصدر السابق، ص ٣١٥.

ألا أنعم صباحاً أيها الطلل البالي وهل ينعمَنْ من كان في العُصُر الخالي

وقولي :

خليليَّ مُـرّا بي على أمِّ جُنـدُبِ لأقضيَ حـاجات الفؤاد المُعَـذَّبِ

يقال لي مثل ذلك؟ والرجز أضعف الشعر، وهذا الوزن من أضعف الرجز[1].

وهكذا نقف في «رسالة الغفران» على كثير من أخبار الرواة واللغويين والشعراء والنحاة وغيرهم، كما نقف على كثير من النماذج الشعرية التي كان فيها وجوه من التأويل وما كان للنقّاد فيها.

وإنك لتجد فيه من «الغرائب» الشيء الكثير، وحسبك أنك تقرأ فيه من «شعر الجنّ» وما نُسِبَ إليهم طائفة تدخل في هذا الحشد من «الفوائد».

وإني لاجتزىء بهذا القدر مما ورد في هذا «الكتاب» لأنصرف منه إلى «الفصول والغايات».

□ □ □

(١) المصدر السابق، ص ٣١٨ ـ ٣٢٠.

الفصول والغايات



الفصول والغايات (١)

هو كتاب آخر، أو قل الجزء الأول من كتاب كبير، وهذا الجزء الذي يشتمل على شيء من حرف الهمزة وينتهي بحرف الخاء، فأمّا سائر الأجزاء فقد ضاعت ولم يبق شيء منها.

وهذا الكتاب كسائر كتبه من حيث موادّه فقد اشتمل على جملة كبيرة من العلوم في اللغة والأدب والعروض والنحو والصرف والتاريخ والحديث والفقه والفلك وعلم النجوم وغيرها. وكأنّه كان يُملي الفقرة من هذه الأشتات على طلابه، ثم يختمها بـ«الغاية»، وكأنها آخر القول في تلك المسألة فيجعلها كالقافية في البيت. وليست الفقرة كالبيت فقد تأتي موجزة كما تأتي طويلة.

ثم يتبع الفقرة بعد انتهائه بـ«الغاية» بشرح «الغريب» من اللغة فيها. رهذا يعني أنه كان يتوجه في هذا الكتاب إلى طلابه الذين يأخذون عنه. وهذه هي طريقته في كثير من كتبه ما عدا «الرسائل»(٢) فأنت تجده في

(١) الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ. (منشورات المكتب التجاري للطباعة. . .)، بيروت.

(٢) لقد جعل المعري لكتابه «الرسائل» كتاباً آخر معيناً يشتمل على مادة شرح هذه الرسائل أسماه: «خادم الرسائل».

«الغفران» قد اتبع هذا المنهج. ولقد ظن أحد أفاضل الباحثين في عصرنا أن «الشرح والتفسير» في الغفران هو من إساءة النسّاخ ولم يلتفت إليه المحققون، فكأنه حسب أن «الشرح» له مكان آخر أو كتاب آخر، وليس من المقبول أن «يستطرد» المعرّي فيخلط بين مادة كتابه وأفكاره وبين أشياء من الشرح تفقد الكتاب بهاءه وأصالته.

أقول: إن ما ظنه هذا الباحث الكريم غير صحيح، وذلك لأن منهج المعرّي في «الفصول والغايات» وغيره من الكتب كمنهجه في «الغفران» فهو يتبع الشيء بشرحه، ولا يعد هذا استطراداً لأنه داخل في منهجه «التعليمي».

ولنعد إلى «الفصول والغايات» لنقول: إن المعري بعد أن ينتهي من «الفقرة» ويختمها بـ«الغاية» يعود إلى إملاء فقرة غيرها فيثبت كلمة «رجع» ويعني بها الرجوع أو العودة إلى الإملاء فيذكر «فقرة» أخرى تنتهي بـ«غاية» فتفسير وشرح. هذا هو منهجه الذي دَرَج عليه في هذا الكتاب كما نستفيده من هذا الجزء المتبقّي منه.

وقد قيل في هذا «الكتاب» ظلماً إنه قصد به مجاراة القرآن أو معارضته. وهذا من غير شك قول أعدائه، وهم كثر. والذي يرجع إلى هذه المواد يجدها في «تمجيد الله والمواعظ». وأنت تقف فيه على كثير من المواضع يمجِّد فيها الخالق العظيم مقرّاً بعظمته وقدرته، معترفاً له بالعبودية والعجز. ولنستقري جملةً صالحة من هذا الجزء، غير أننا نجد أن المعرّي قد حَشَدَ فيه من «النوادر» و«الغريب» في اللغة قدراً كبيراً إلى جنب الفوائد الأخرى في العلوم التي أشرنا إليها. وكأن «المعرّي» في كتبه أراد أن يستفرغ ما في المعجم القديم من النوادر والأوابد، لأنه يتحرّاها ويقصدها ويعرِّف بها طلابَه.

قلت: إن هذا الجزء من الكتاب يشتمل على شيء من الهمزة ثم ينتهي بالخاء، وهذا يعني أن أوله أي: فاتحة الكتاب وجزءاً من حرف الهمزة هو شيء مما ضاع من الكتاب ولذلك نقرأ في هذا الجزء المطبوع قوله مبتوراً وهو:

سبيل السَّفْر، والهاجمة على نقيع الجَفْر، يسْهد خَلْقها للواحد ملِك الدهر، خالق السَّنة والشَّهْر، غبتُ غيبةً بقَدْر، ثم رجَعْتُ عن هَجْر، فما كدت أجد من شَفْر، بُدِّل مَسكنٌ بقَبْر، كأنَّهم سُقُوا ماء الْأَباء. غاية.

أقول: وحين ذكر «الأباء» أتبعها بـ «غاية»، أي: أن الهمزة الأخيرة من «الأباء» هي «الغاية». ثم يتبع كلمة «غاية» بكلمة «تفسير» فيقول:

تفسير: «عن هَجْر»، أي بعد مدّة، وذكر بعضهم أنّه يقال ما ألقاه ألا عن هَجْر، أي: بعد سنة. من شَفْر، أي: من أحد. الأباء: القَصَب، ويقال: إن ماءه قاتل، قال الهذليّ:

وأُسعِطك في الأنف ماء الأَبا ... ءِ مِمّا يُثَمَّل بالمِخْوَضِ

يُثَمَّل: أي يترك حتى يطول مَكْثه.

وبعد أن انتهى هذا «التفسير» أتبَعَه بكلمة «رجع»، أي: عود إلى إملاء فقرة أخرى وهي:

رجع: أحلف بسيف هَبّار، وفرس ضَبّار، يدأب في طاعة الجبّار وبَركة غيث مِدرار، ترك البسيطة حسنة الحَبار، لقد خابَ مُضيع الليل والنهار، في استماع القينة وشُربُ العُقار، أصلحْ قلبك بالأذكار، صلاحَ النخلة بالإبار، لو كُشِفَ ما تحت الأحجار، فنظرت إلى الصديق المختار، أكبَرتَ ما نَزَل به كلَّ الإكبار، نحن من الزمن في خَبار، كم في نفسك من اعتبار، ألا تسمع

قديمة الأخبار، أين ولد يَعرُب ونِزار، ما بقيَ لهم من إصار، لا وخالق النار، ما يُرَدّ الموت بالإباء. غاية.

تفسير الهبّار: القاطع، والفرس الضبّار: الذي إذا وثب وَقَعَت يَداه مجتمعتين. الحَبار: الأثر والهيئة. والخَبار: أرض سهلة فيها جِحَرة فأر ويرابيع، توصف بصعوبة المشي فيها. ومن كلامهم القديم: من سلك الخَبار، لم يأمَن العِثار. والإصار: الطنب، ويقال الوتد.

وهكذا تنتهي الفقرة الثانية في «الإباء» مصدر «أبَى» وهو «غاية» باصطلاح المعرّي. ثم أتبع ذلك بـ «تفسير» الغريب.

أقول: وقد جاء في هذا التفسير «الحَبار» بالحاء المفتوحة، وهو الأثر والهيئة. ثم جاء «الخَبار» بالخاء المفتوحة وهو أرض سهلة فيها جِحَرة فأر ويرابيع... غير أني لم أجد في «الفقرة» كلمة «الخبار» هذه، وأغلب الظن أنها سقطت مع جملتها، ولم يلتفت أو ينتبه إلى هذا «السقط» المحقق السيد حسن القاياتي.

ثم تأتي الفقرة الثالثة منبهاً عليها بكلمة «رجع» وهي جملة فوائد وجمل مسجوعة تنتهي إلى آخرها بقوله: «مُزايل للحَوْباء»، والحَوباء هذه آخر كلمة تنتهي بـ «الهمزة» التي جعلها «غاية».

فإذا انتهت جميع الفِقر التي آخرها الهمزة المكسورة تحول إلى الفِقَر التي أنهاها بالباء وجعل «الباء» «غاية» وهكذا إلى حرف الخاء وينتهي به هذا الجزء من «الفصول والغايات».

وكنت أريد أن أصنع معجماً للغة المعرّي في تصانيفه، ولكني وجدت أن هذا المعجم لا يحقق المنهج الذي رَميت إليه في صنعتي لمعجم المتنبي ومعجم الجاحظ ومعجم ابن المقفع، وذلك لأني في تلك المعجمات تَحَرّيت

الكلم الخاص وأريد بخصوصيته أنه استعمال خاص جنح فيه صاحبه إلى معنىً جديد، أو أنه استعمله خطأ، أو أن الكلمة عامية مرذولة، أو أنها تحوّلت إلى عامية في العربية المعاصرة، أو أن اللغويين أو النحاة قالوا فيها شيئاً خاصاً ذا فائدة تاريخية، أو أنها دخيلة معرّبة أو أن لها نظائر في لغات «سامية».

وقد وجدت أن هذا كله لا يتحقق لي في معجم للمعرّي، وذلك لأنه قصد نمطاً معيناً من الكلم ليس من عربيته في ذلك العصر وليس مما نعرفه لدى معاصريه، ولكنه من «النوادر» و«الأوابد» والغريب.

وقد يتساءل المرء: لِمَ كان ذلك؟ والجواب: أنه قَصَد إليه لأنه أراد أن يعلّم طلابه هذا الفن اللغوي وأن يبصّرهم بلطائف العربية. وقد يكون أنه قصد شيئاً آخر وهو التحدّي الذي لم يُعلنه ولا أومأ إليه لأعلام عصره من اللغويين والنحاة.

وعلى هذا أرى أن يكون للمعرّي مكان جليل بين اللغويين والنحاة لأنه من علماء هذه الفنون اللغوية، والذي رأيناه من تصانيفه يشهد بهذا فضلاً عما ذكر من أنه شرح كتاب سيبويه غير مرّة وعلّق عليه مؤيداً ومعارضاً ومضيفاً.

ولنعد الآن إلى الكتاب لنقف على نماذج من الفقر التي انصرفت إلى العلوم التي أشرنا إليها:

قال أبو العلاء:

رجع[1]: ما آملُ وقد فقدت أبوَيَّ، وأُخِذَت الشبيبة من يَدَيَّ، ومشيتُ إلى الأَجَلِ على قَدَميّ، حتى كدت أَطَؤه بأخمَصَيّ، ووَقَعَ كَلُّ الأيام عليَّ، ونَظَرَت عين المنيّة إليَّ، آن اشتعال الوَضَح بمَفرِقَيَّ، وأنا لا أفارق الغَيَّ،

(١) الفصول والغايات، ص ٢.

وأصبح أخا السلامة الحيَّ، وأعلم أن المُلْحَد آخرَ منزلَيَّ، وأن جَسَدي مُزايلٌ للحَوْباء. غاية.

فقرة أخرى:

سِرْبُ المَوْماة والإجْل، ويَدُ الماشية والرِّجُل، وسِوار الكاعب والحِجْل يشهدْنَ بإله أعظمَتْه نارٌ رآها الشمّاخ بالغُمَيِّم، كأنها الشِّعْرَى العَبور، وأخرى بالعقيق شُبِّهتْ بحَصار والفُرود، وثالثة آنَسَها العِباديّ، وذَكَر أنّ طعامَها لغار والهنديّ، وما نار أبي الحُباحِب غافلة عن ذكر الله مَلَثَ الظلام، والناران من الحَزْن والظَمأ بالله تُحبِران، جَرَّدَ مجرِّد عَضْباً، فأسال به دماً غَضْباً، وقدح من بيضاء كلائحة المضِلّ ناراً لا يسبقها إلى العبادة المِرّيخ، والصارم يشهد بقدرة الأوّل، كأنّه مقدّمة ما في الأطبّاء. غاية.

تفسير: السِّرب القطيع من الظباء، وقد يستعمل في النساء والقطا وغير ذلك. والإجْل: القطيع من البقر خاصة، والنار التي رآها الشمّاخ بالغُمَيِّم هي التي قال فيها:

رأيتُ وقد أتى نجرانُ دوني ... وأهلي دون منزلهم ثَبيرُ
لليلَى بالغُمَيِّم ضوءُ نارٍ ... تلوح كأنّها الشِّعْرَى العَبورُ

والنار التي بالعقيق هي النار التي قال فيها الشاعر، ويقال انه المجنون:

أرى نارَ ليلَى بالعقيق كأنّها ... حَضارِ إذا ما أعرَضَتْ وفُرودُها

والعباديّ: هو عديّ بن زيد بن أيوب... وهو الذي يقول:

يا لُبَيْنَى أوقدي النارا ... إنّ من تَهْوَيْنَ قد حارا
رُبَّ نارٍ بتُّ أرمَقُها ... تقضِمُ الهنديَّ والغارا

ومَلَث الظلام، أي: اختلاط الظلام، ومنه قول ربيعة بن مقروم الضبيّ:

ومطيّةٍ مَلَثَ الظلام بَعَثْتُه   يشكو الكَلالَ إليَّ دامي الأظْلَلِ[1]

ويمضي المعرّي في منهجه هذا يكمل «التفسير» مع ذكر الشواهد المفيدة.

أقول: إن الدارس ليجد في هاتيْن الفقرتين لغة عامرة بـ«الغريب» كما يجد مواد لغوية معروفة في الأدب القديم مشهورة بنسبتها إلى شعراء مشهورين كالشمّاخ و«ناره» و«العبادي» وناره. وهذه الشواهد القديمة من «نوادر» أدب الجاهلية.

وهو يجد من أسماء المواضع في بلاد العرب مما سجل في «أدبهم» شيئاً مثل: نجران وثبير والغُمَيِّم والعقيق. ثم لا يعدَم أن يعرف «الشّعْرَى العبور» وهوكوكب نيّر يطلع بعد الجوزاء، كما يقف على نجمٍ آخر قبل سُهَيل خفي في بعد وهو «حَضار»، وكذلك «الفرود» وهي نجوم تخفى حوله، وجملة ذلك مواد تدخل في علم الفلك لدى العرب في جاهليتهم مما حفظه لنا الأدب القديم وأشار إليه المعري في هذه «الفقرة» من «فصوله».

ولنعد إلى «الفصول» ونقرأ فقرة أخرى في تسبيح الله وتمجيده والإقراء بعظمته، قال:

رجع[2]: لله الغَلَب، وإليه المنقلَب، لا يُعجز الطلَب، بيده السالب والسَلَب...

ويقول في فقرة أخرى[3]:

---

(١) المصدر السابق، ص ٢ ــ ٣.
(٢) المصدر السابق، ص ٤.
(٣) المصدر السابق، ص ٥.

كم حيٍّ بَلَغَ الدَّرَك، وَجَّدَ رَبَّه أو أشرَك، وجمع لنفسه فما أترَك، وارتَحَلَ إلى الرَّمْس فأرَّكَ. من بالشحِّ أمَرَك، وعلى الدنيا أمَّرَك، أخالفك الذي صوَّرَكَ! كَلاّ وعظمته لقد أنذرَك، هَتَكتَ ستر التوبـة فسَتَرَك، وجـاهَرْتَ بالمعصية فأخَّرَك، واستنصَرتَ به فنَصَركَ، وهو أحفَى بك من القُرَباء. غاية.

ولنقف الآن على فقرة أخرى حفلت بـ «الغريب» كما حفلت بشخوص وأعلام كان لها في الجاهلية مقام وتاريخ وشهرة، وهو يبدأ هذه الفقرة بالكلام على قدرة الله وعظمته فيقول[1]:

إذا أذِنَ ربّنا أحضَرَّ الدَّرين، وتَبَجَّسَت بالماء الإِرين، ووَفَى لقرينه القَرين، وراحَت الساجِسيّة ومأواها العَرين، ولَحِقَت بالقلائد البُرين، نضير بُرَةُ الغادة عِقْداً، وبُرَة الناقة في عنقها قِدّا، وذاك من القدرة ليس ببديع، ما فَعَلَ-ابنا قَيْلة[2] وبنو بُقَيلة، والرائحة والعازبة، وكسرى والمرازبة، جَرَّ الزمن عليهم ذيلاً، وأجَرت الخطوب في ديارهم سَيْلاً، وعاد النهار في ديارهم ليلاً، وركبوا للمنايا خيلاً، وشربوها جَشَراً وقَيْلاً، وكانوا لا يرهبون من الدول ميلاً. . .

أقول: وبعد أن أشار إلى قدرة الله وعظمته عطف على الأمم التي كان لها سطوة في الأرض ثم أتى عليها الزمان فعادت أثراً بعد عين.

وهو يفسر فيقول: الدَّرين: اليبيس. والإرين: جمع إرَة، وهي النار بعينها، ويقال للموضع الذي تكون فيه النار: إرة، وجمعها على وجهين: إن شئت أن تجعله مثل الزَّيدين بواو في الرفع وياء في النصب والخفض، وإن

---

(١) المصدر السابق، ص ١٨.

(٢) ابنا قَيْلة الأوس والخزرج.

شئت أن تجعل نونه مثل نون «مسكين» فتُجري عليه الإعراب، وقد يُفعَل ذلك بنون «مسلِمين»، وهو في «ارين» وبابه من المنقوص أكثر.

أقول: ولا تعدم أن تجد في «تفسير» المعري فوائد لغوية صرفية ونحوية وذلك لأنه يتوجه بهذه الفوائد النادرة في جمع اسم من الأسماء واشتقاقه، إلى طلابه.

ولنقف على فقرة أخرى جمع فيها من مصطلح علم القوافي الذي هو داخل في «العروض» قدراً، ثم عادَ ففسَّر هذه المصطلحات، قال[1]:

سَبَّح لكَ تأسيس يُمالُ ويُفَخَّم، والرِّدْف بخمس جهات تفهم، والرَوِيّ بحروف المعجم، والوَصْل بأربعة مذاهب يترنَّم، والخروج بثلاثة تُعلَم، إن رَسَّ التأسيس، كَرَسِّ الأنيس، دائم العبادة، ودائم التقديس، ودَأَبَ في التعظيم، الإشباع في كل نظيم، وشَهِدَ بك التوجيه، شهادة الوجيه، والحذو بآلائك منبِّة، وكذلك المجرى، أينَ تصرَّف كلام وجَرَى، والنفاذ تحذِّر نوافذ القضاءِ. غاية.

فأنت تجد التأسيس والردف والرويّ والوصل والخروج والرَّس، والإشباع والتوجيه والحذو، والمجرى والنفاذ، وكل هذا من مصطلح العروضيين في «القوافي».

وفي فقرة أخرى يأتي بـ «الرُخال» فيكون ذلك مناسبة أن يأتي بما جاء من الجمع على «فُعال» وهو جمع عزيز في العربية، قال[2]:

يا راعيَ الضائنة ارتع في اليَنَمة كيف شئت، واصطَفِ لنفسك ما أحبَبْت من الرُّخال، إنّ لك وقتاً يُلهيك عن الشاءِ والرُّباب. غاية.

---

(١) المصدر السابق، ص ٣١.
(٢) المصدر السابق، ص ٤٢.

قال: والرُّخال جمع رَخل: وهي الأنثى من أولاد الضأن، وهذا جمع شاذ وهو أحد جموع ستة ذكرها يعقوب وغيره وهي: رُخال وتُؤام ورُباب جمع رُبّى و. . .

وهو يحاول في هذه الفِقَر أن يأتي بالغريب والنادر وما كان لغة لإحدى القبائل كقوله[1]: فازَ من رضيَ فعلَه مولاه، رُبّ مستعصي القوس على سواه، يغسِل رمحَه في يداه. وقوله في «يداه» على لغة بلحارث بن كعب، وهو يأتي بالشاهد المعروف في كتب النحو وهو في التزام المثنى بالألف وهو قول هوبر الحارثي:

تزَوَّد منا بين أذناهُ ضربةً ... دَعَتْه إلى هابي التراب عقيمِ

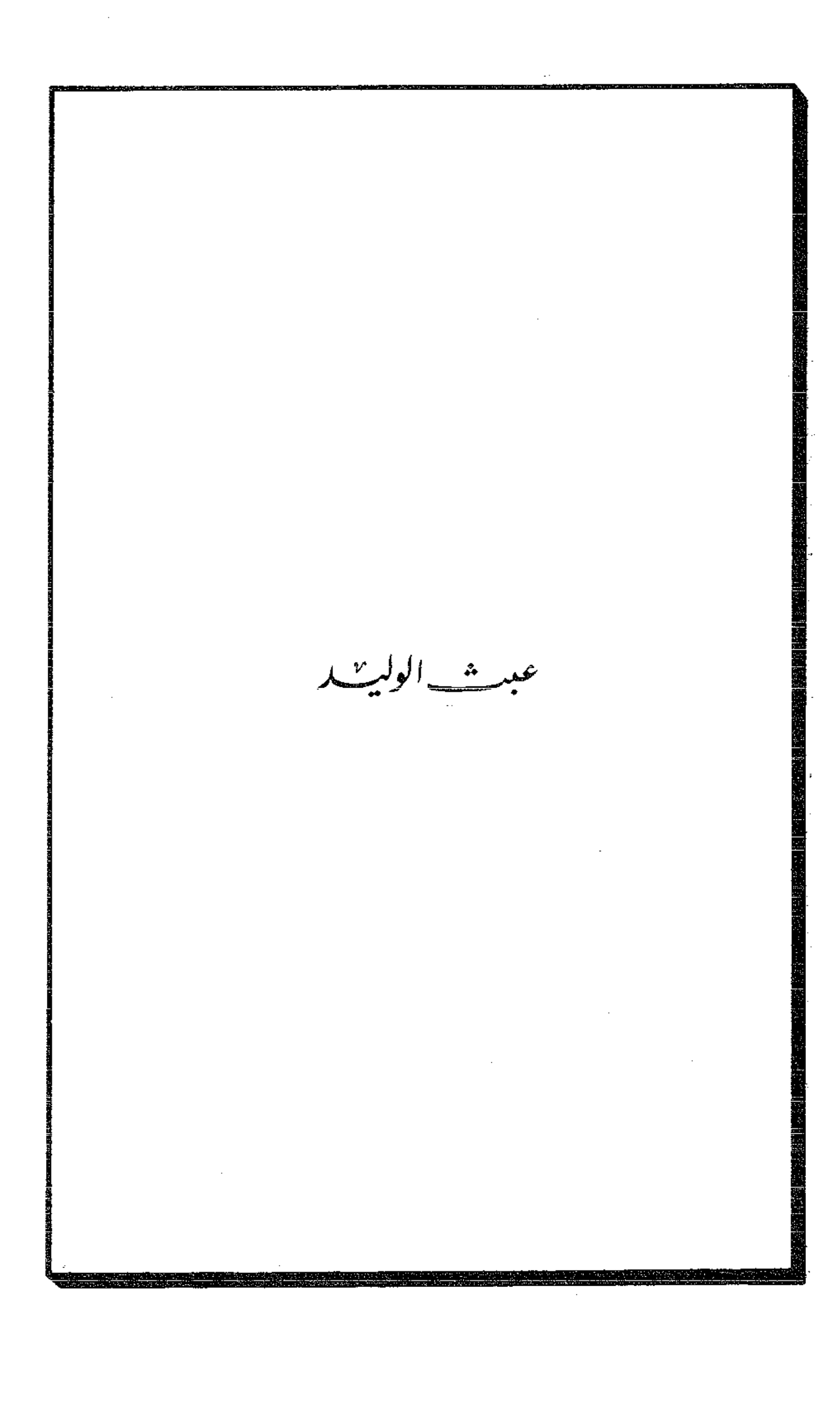
وقد يأتي بالفقرة وهي مشتملة على ضروب السير[2] وهي كثيرة.

وهكذا نجد الكثير من الفوائد الصرفية والنحوية وما كان من الغريب كما لا نعدم أن نجد شيئاً من أخبار النحويين واللغويين والشعراء. وهكذا ننتهي من هذه النماذج فنختم بها الكلام على هذا السفر النفيس.

□ □ □

---

(١) المصدر السابق، ص ٦٢.
(٢) المصدر السابق، ص ٦٥.



عبث الوليد



عبث الوليد (١)

ولنعرض لكتاب آخر من كتب أبي العلاء هو «عبث الوليد»، وهو في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري.

لقد وسم أبو العلاء كتابه بـ «عَبَث الوليد»، وهذا الاسم لا يخلو من النبز، ولا يخلو من التحامل وذلك أن الاسم يوحي إلى أن شعر البحتري شيء من «عبث». وفي إضافة «العبث» إلى «الوليد» ضرب من التورية، فقد يكون شعر البحتري في نظر أبي العلاء الشاعر الأديب اللغوي الناقد شيئاً من العبث الذي يمارسه «الصبية» الشداة. و«الوليد» هنا هو الصبيّ العابث في معناه المراد الذي قصد إليه أبو العلاء، وهو يورّي عنه بأن «الوليد» هو اسم البحتري الشاعر.

ولننطلق مع أبي العلاء في الوقوف على «عَبث» البحتري «الوليد» بن عبيد أبي عبادة فنقرأ في أول فاتحة الكتاب قول أبي العلاء:

أثبتُ ما في ديوان البحتري مما أُصلِحَ من الغلط الذي وُجِدَ في النسخة المكتوب في آخرها أنها بخط ظفر بن عبد الله العجلي.

---

(١)

ولنقف قليلاً على قول المعري: إن الديوان «أصلِحَ من الغلط» الذي وجد في النسخة...

أقول: وهذه العبارة تشعر أن المعرّي كان يتحرّى الوقوف على الغلط فيصلحه وهو معتمد على نسخة أشار إليها. وقوله هذا لا يشعر أنه ناقد غير متحيز ولا متحامل ذلك أن «الغلط» الذي وجده فأصلحه ربما كان في هذه «النسخة» المشار إليها أي من صنع الناسخ، ولعل هذا «الغلط» المزعوم غير موجود في نسخٍ أخرى.

وهو يتوجّه بهذا الديوان «المُصلَح» من هذه النسخة إلى أحدهم فيقول: وإنما أثبت ذلك ليكون مولاي الشيخ الجليل ـ أدام الله عزه ـ كأنه حاضر للقراءة، ولم يمكن إثبات جميع الأغلاط لأنّ أكثرها غير مُخيل. وقد وُصِلَ بذكر شيء مما أجرَى إليه أبو عبادة من الضرورات وما يجتنبه أمثاله وبالله التوفيق.

ولنأت إلى النقاط التي أشار إليها أبو العلاء فحملها على الغلط الذي وَجَده في «النسخة» ومنه:

١ ـ كان في نَسَب البحتري «تذول» بالذال، والمعروف «تدول» بالدال، ولم يستعملوا «الذول» في كلامهم، وإنما هو مُسمًّى بـ «تدول» الذي هو فعل مضارع من «دالت الدولة»، ومن «دال الشيء يدول» إذا تغيّر.

أقول: لو أن المعري لم يكن ساعياً إلى التشبث بوجود الغلط والاحتفال بذلك تحاملاً على البحتري، لكان في غنىً أن يذكر هذه المسألة، وكان عليه أن يحملها على خطأ الناسخ، وأي عيب في البحتري إن أخطأ ناسخ ديوانه فجعل «تدول» «تذول» بالذال؟!

وتصحيف ما كان بالدال وجعله بالذال أو العكس كثير في العربية في

المخطوطات، ورُبّما حوّل هذا التصحيف ذوات الدال إلى ذوات الذال وبالعكس. ومن غير شك أن من هذا التصحيف ما أضيف إلى اللغة وكان من متنها وعُدّ من «الإبدال» اللغوي.

وما زالت هذه الظاهرة اللغوية تحدث في العربية المعاصرة في المطبوعات الحديثة. وبعد كل هذا، هل يجوز لنا أن نحمل هذه «المسألة» على «العبث»؟

٢ ـ وقال: وجاء في «النسخة»: جَلْهَمة بفتح الجيم وذلك غلط، وإنما هو «جُلْهُمة» بضم أوّله والجُلْهُمة: جانب الوادي مثل الجَلْهمة.

وفي الحديث: «ما كدت تأذن لي حتى تأذن لقَطَا الجُلْهُمة» (كذا) والميم عندهم زائدة.

أقول: وقوله في «النسخة» يُدّل على أن ذلك من صنع الناسخ، فأيّ «عبث» من الشاعر، وإذا كانت الكلمة بالفتح وصوابها بالضم فهل يحمل ذلك على «العبث»؟

ولا أدري كيف أسمِّي هذا «التحامل» نقداً؟

ثم لننظر ثانية في صواب «ضم الجيم» في «الجُلهمة» وما قيل فيه في كتب اللغة.

أقول: جاءت الكلمة في الحديث كما ورد في «الكتاب». وقال ابن الأثير: إن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ أخّر أبا سفيان في الإذن عليه، وأدخل غيره من الناس قبله، فقال: ما كدتَ تأذن لي حتى تأذن لحجارة «الجُلْهُمَتيْن» قبلي. فقال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ: كل الصيد في جوف الفَرا.

أقول: ورُوِيَ الحديث بفتح الجيم، قال أبو عبيد: إنما هو «لحِجارة الجَلْهَتَيْن» والجَلْهَة: فم الوادي، وقيل جانبه زيدت فيه الميم كما زيدت في زُرْقُم وسُتْهُم.

وأبو عبيد يرويه بفتح الجيم والهاء، وشِمْر يرويه بضمّهما، قال: ولم أسمع الجُلْهُمَة إلا في هذا الحديث (النهاية ١/٢٩٠).

وجاء الحديث برواية ابن الأثير في «اللسان» و«التاج» (جلهم)، ولم يرد في كتب الحديث، وقال ابن بَرّي: «والمشهور في الروايتين بفتح الجيم، قال: ولم يَرو أحد بضم الجيم إلا شِمْر وابن خالويه، قال: والدليل على أنه مفتوح قول أبي عبيد أنه أراد الجَلْهَتَيْن فزاد الميم، قال: ولو كانت الجيم مضمومة لم تكن زائدة»، اللسان والتاج (جلهم).

ولنرجع إلى حديث أبي سفيان كما جاء برواية المعرّي في «عبث الوليد»:

أقول: جاء الحديث مصحفاً كما في قوله: «حتى تأذن لقطا الجَلهمة»، وهذا مخالف لما ورد في «شرح الغريبين» لأبي عبيد الهروي ولما ورد في «النهاية» و«اللسان» و«التاج». ألم تكن «الجلهمة» بالإفراد لا التثنية من خطأ الناسخ؟

ثم ما معنى «قطا الجلهمة» والصواب: «حجارة الجلهمتين»، ألا يجوز أن تكون «قطا» هذه مصحفة عن «حصا» التي رُسِمت في النسخة المخطوطة القديمة بالألف القائمة وصحّفها الناسخ إلى «قطا»؟!

وهذا كل ممّا لم تتنبه إليه المحققة لـ«عبث الوليد» ناديا علي الدولة.

أقول: ولعل في الحديث رواية هي «حصا الجلهمتين»، أو أن المعرّي استبدل الحجارة «بحصا» وهو بمعنى «الحجارة» توهماً منه!!

وكان على المحققة أن تقف على رواية المعرّي لتقول في الأقل: إن «القطا» غير صحيحة.

ولنمض في هذا الضرب من النقد الذي حمل على «عبث» الشاعر «الوليد» فنقرأ في حرف الهمزة قول البحتري:

٣ ـ وقال:

فلعلني أَلقَى الـردَى فيُـريـحَنـي ... عمّا قليلٍ من جَـوَى البرحـاء[1]

قال المعري: الأكثر في كلامهم «لعلي» وبها جاء القرآن.

أقول: والنحويون إجماع على هذا. ثم قال المعري: ورُبّما جاء «لعلني». وهذا أيضاً أجمعوا على ذكره واستشهدوا له بقول حُطائط بن يعفر أو حاتم الطائي على الخلاف في النسبة، وهو:

أريني جـواداً مـات هـزلاً لعلّني ... أرَى ما تَرَيْنَ أو بخيلاً مخلّدا[2]

ذكر المعرّي هذا الشاهد وأشار إليه بقوله: وربّما جاء «لعلّني» وهذا البيت ينشد على وجهين: «لعلني» ومنهم من ينشد «لأنّني» وهـو بمعنى «لعلّني».

أقول: إذا كان قول البحتري «لعلني» صحيحاً وله وجه في استعمال أهل الجاهلية، فأي موجب أن يحمل على «العَبَث»؟

---

(١) عبث الوليد، ص ٧.
(٢)

٤ ــ وجاء في هذه القصيدة الهمزية قول الشاعر في الصفحة ٩:

وأطـــال فـــي تِـلكَ الـــرســـوم بـــكـــائـــي

فقال المعرّي: كانت الكاف في «تلك» مفتوحة، وقد حُكَّت وكُسِرت والكسر غلط في هذا الموضع لأنها إنما تكسر إذا كان الخطاب لمؤنث، وقد دلَّ ما بعد هذا البيت وقبله على أنّه يخاطب مذكراً، وقد أدّعى بعضهم أنّ كاف «ذلك» تعرب في الضرورات وينشد:

وإنّمـا الهالـك ثم التـالِكُ مُذَفَّع ضـاقت به المسـالكُ
كـيـف يـكـون الـنُّـوك إلّا ذلـكُ

وهـذا لا يقبل ممّن حكـاه، إذ كان تسكين القـافيـة لا مؤونـة فيـه ولا اضطرار، ولو صحّ أن كاف «ذلك» ترفع لجاز أن تخفض كاف «تلك» في بيت أبي عُبادة.

أقول: لقد سقت كلام المعرّي كلّه لأري الدارسين أن صنيع المعرّي في تعليقه ضرب من «العبث»، والعبث منسوب إليه لا إلى البحتري الذي نعته بـ «الوليد» نبزاً. ولنعد إلى تعليق المعرّي فنجد أنه اعترف أن الكاف في «تلك» كانت مفتوحة، وقد حُكَّت وكُسِرت.

أقول: ألا يجوز أن الذي حك الفتحة واستبدل بها الكسرة أحد القراء الجهلاء أو الناسخ الجاهل نفسه، وأي عَبَث في هذا من الشاعر؟

وكأن «المعرّي» في اعتماده على شيء فعله أحد الجهلاء أراد أن يختلق شيئاً لا وجود له لينسب «الغلط» إلى الشاعر، وليكون كسائر النحاة المتأخرين الذين يتحرّون الغلط، بل يصطنعونه لينسبوا الشاهد إلى الغلط أو الشذوذ، فقد أطال الكلام على كاف «تلك» وأنها تكسر إذا كان الخطاب

بالمؤنث. والخطاب في ذلك، كما أدّعى واصطنع ولفّق، إلى المذكر بدلالة البيت الذي قبله، ومثل هذا صنعه النحاة في كثير من شواهدهم ليكشفوا عن «حذقهم» في صناعة النحو.

٥ ــ وجاء في الصفحة (١١) قول الشاعر في «الهمزية» أيضاً:

ما زلت تقرع بـابَ بابَـكَ بالقنـا   وتــزورُه فــي غــارةٍ شَــعْــواءِ

وقد علّق المعرّي على هذا البيت تعليقاً لو صدر عن أحد الصبية لقلت إنه صبي غير راشد فكيف يكون ذلك من صنع أبي العلاء الشاعر العبقري والعالم الألمعي والناقد الحصيف!! ذلك ما كنت أستبعده، ولكني حين وجدت أبا العلاء ينخرط في طائفة النحاة المتأخرين وجدت في نفسي ميلاً إلى قبوله والتوطّن عليه، وذلك لأن هؤلاء قد شغلوا أنفسهم بما وَجَب ألّا يكون. قال أبو العلاء:

«كانت الراء مفتوحة في «تزوره» وذلك غلط، لأن «الواو» ها هنا (أي وتزوره) لا يجوز نصب ما بعدها، إذ كانت ليست في أحد الوجوه التي يجوز فيها النصب».

أقول: أراد بـ«الواو» قبل الفعل «تزوره» واو المعيّة وكأنه قال ويشترط في مجيء هذه الواو التي ينصب الفعل بعدها شروط، وليست متوفرة.

لقد حَمّل المعري الشاعر غلطاً لم يرتكبه، والفتحة التي رسمت، وهي غلط، من صنع الناسخ الجاهل، ألم يكن هذا التنقير عن الخطأ الموهوم الذي لا وجود له تحاملاً؟ ثم أين النقد اللغوي البريء من التحامل، ثم أليس هذا شيئاً من «عبث المعري» لا «الوليد» البحتري؟

٦ ــ وقال الشاعر في «همزيته» في الصفحة (١١) أيضاً:

بــصــواعــق الــعَــزَمــات والآراء

وقد علّق المعرّي على عجز البيت هذا فقال: الأصل أن يكون بعد الراء من «الآراء» همزة، فيقال: «الأرءاء»، ويجوز «الآراء» على القلب، كما قالوا: الآسار في «الأسآر» جمع سُؤر، أي: بقية، والقلب في الآراء أوجب لأن في الكلمة ثلاث همزات، وأنشد أبو عبيدة:

وأنّـا لنضـرب جعفـراً بسيـوفنـا ضـربَ الغـريبـة تـركبُ الآسـارا

أقول: إذا كان البحتري قد استعمل الصحيح وهو «الآراء» كسائر أبناء العربية، فهل ذاك من «عبث الوليد».

مما لا شك فيه أن المعرّي أراد أن يأتي على الكلمات الثلاثية التي عينها همزة نحو: رِئم و«بئر» التي قال فيها أهل الصرف أنها تجمع على «أفعال»، ولمكان الهمزة يحدث فيها القلب فقولهم: «آرام» مقلوب «أرءام» و«آبار» مقلوب «أبآر». وعلى هذا يكون «آرام» و«آبار» على «أعفال» بسبب القلب الذي صير إليه بسبب الثقل في «أرءام» و«أبآر». ويجري على هذا كل ما جاء من الثلاثي مهموز العين.

أقول: كأنّ المعرّي أراد أن يُعلِّم طلابه هذه المسألة اللغوية فلم يحسن بسطها في عبارته، وهي شيء يخص به المعلِّم طلابه الشداة، فما الموجب أن تحسب هذه من «عبث» الشاعر، وهي مسألة صحيحة؟!

وكأنه أراد أن يأتي من عرضه بشاهد على جمع «سُؤر»، وهو «آسار»!

٧ ـــ وجاء في هذه «الهمزية» أيضاً في الصفحة (١٢) قول البحتري:

أشْلَى على مَنْـوِيلَ أطـرافَ القَنـا ونـجـا عـتيق عـتيـقـةٍ جـرداء

وقد علّق المعري على هذا البيت فقال: يُنكَر عليه أنه قال: «أشْلَى» في معنى «أغرَي»، والمعروف أن «الإشـلاء» في معنى الدعـاء لا معنى

الإغراء. وقد حُكي أن الكميت استعمل «الإشلاء» في معنى «الإيساد»، ويُروَى هذا البيت في شعره:

خَرَجْتُ خروجَ القِدْح قدح ابن مقبلٍ   على الرغم من تلك النَّوابحِ والمُشْلي

وإنما يُنكِرُ ذلك من يردُّه إلى السماع، فأمّا مَن يحمله على القياس فهو عنده جائز، لأنّه يجعل «الإشلاء» دعاءً للمُشلي إلى أذاةِ المُشْلَى عليه.

أقول: إذا كان «الإيساد» بمعنى الإغراء، وأوسدتُ الكلب بالصيد وأسَدْتُه إذا أغريتَه به، ولا يقال أشليته إنما «الإشلاء» الدعاء، يقال: أشليتُ الشاة والناقة: إذا دعوتهما بأسمائهما. كذا ورد في «اللسان» وهو قول ابن السكّيت.

وقول المعرّي في الاعتماد على هذا المنقول عن ابن السكيت، غير أن استعمال «الإشلاء» كما جاء في بيت الكميت يؤذن بصواب قول البحتري، وإن «الإشلاء» هو «الإغراء»، وليس في الأمر تناقض لأن في «الإغراء» دعاء، وأنت لا تغري أحداً بشيء إلا ضمنته شيئاً من معنى الطلب، أي «الدعاء».

٨ ــ وجاء في «همزية» أخرى أيضاً في الصفحة (١٤) قول البحتري:

إن لـلبيـن مِـنّـةً مـا تُـؤَدّي   ويـداً فـي تُـمـاضِـرٍ بيـضـاءَ

وقد علق المعرّي فقال: كان في «النسخة» «تَماضُر» بفتح التاء وضمّ الضاد، وهذا غلط، والمعروف في أسماء النساء «تُماضِر» بضم التاء وكسر الضاد، وكذلك ينشدون قول الضّبيّ:

حَـلَّتْ تُـمـاضِـرُ غَـرْبـةً فـاحـتَـلَّتِ

وقول العَبْسيّ:

فيـاليـتَ أنّي لـم تَـلَدْنـي تُـمـاضِـرُ

وإذا قيل: «تَماضُر» بفتح التاء، فهو مصدر «تفاعَلَ». وإذا ضُمَّت التاء فأصل الاسم فعل مضارع سُمِّيَ به، كما سُمِّيَت المرأة «تُكْتَم» و«تُكْنَى».

وذكر ابن السراج عن قوم من النحويين أنهم جعلوا «تُماضِر» في الأبنية التي أغفلَها سيبويه، وهذا وَهْم، لأنّ «تُماضِر» تُفاعِل من قولك: ما ضَرَتْ تُماضِرُ، فإمّا أن يكون مأخوذاً من اللبن الماضِر، وهو الحامض، وقيل: الأبيض، فكأنّه من ماضَرْتُ الرجُلَ، إذا سقيته وسقاكَ اللبن، وإمّا أن يكون من مُضَر، كأنّه من «ماضَرْتُه» إذا نَسَبتَه إلى مُضَر.

أقول: وهل ظُلْم أبلغ من ظلم المعرّي للبحتري، إنه ينسبه إلى «العبث» في شعره بحجة أنه قرأ في «نسخة» من نسخ الديوان «تَماضُر» بفتح فضم، وكأنه أراد أن يتناسَى عمل النسّاخ الجهلاء.

ولقد اتخذ من هذا الخطأ في ضبط الناسخ لـ «تماضر» حجّة أو مناسبة للكلام على الكلمة واشتقاقها ودلالتها، وكله معروف، وقد ذكر هذه المسألة ابن جني في «إعراب الحماسة» كما يشير البغدادي في الخزانة ٣/٤٠٣ ـ ٤٠٤.

٩ ـ وجاء في هذه القصيدة الهمزية في الصفحة ١٦ قول البحتري:

لم تُقَصِّرْ عَلاوةَ الرُّمْحِ عنه قِيدَ رُمْحٍ ولم تَصنَعه خَطاءَ

وعلق المعرّي فقال: خَطاء: بفتح الخاء رديء إلّا أنه جائز، وقد حُكِيَ عن بعض القرّاء المتقدمين أنه قرأ «وكانَ خَطاءً كبيراً»[1] بالفتح والمدّ، والكسر أجود ليكون مصدراً لـ «خاطأتُ» لأنهم قالوا: تخاطَأته المنيّة، قال الشاعر:

تخاطَأَتِ النَّبْلُ أحشاءَه وأُخِّرَ يومي فلم يعجَلِ

(١) سورة الإسراء: الآية ٣١، ﴿إن قتلَهم كان خِطْئاً كبيراً﴾.

ويجوز أن يكون «خِطاء» من «خطَّيْتُ» وهو مأخوذ من الخُطوة، كما يقال: خطّاه الله السُّوء، أي: جَعَلَ السوء يخطوه فلا يمرّ به.

أقول: إن تعليق المعري صحيح في مادة «خَطاء» وكونها جاءت بالفتح في بعض القراءات، والذي قاله في وجوهها حَسَن.

غير أني أعود فأقول: أما كان عليه أن يحسم الأمر فيصلح الفتحة التي أساء في وضعها الناسخ ويضع الكسرة وتنتهي المشكلة، وليس من «عبث» في تلك الحال، ولا يهتم الشاعر في شيء. ولكنه أراد أن يتخذ مما أتى به جهل الناسخ مدعاة ليبسط علمه في هذه المشكلات اللغوية الصغيرة.

أما قوله: ويجوز أن يكون «خِطاء» من «خَطَّيت» وهو مأخوذ من «الخطوة» ففيه نظر، ذلك أني أرى أن «خطَّيت» مصحفة من «خَطِئت» وهو «فَعِلَ» مهموزاً، والمصدر «خِطاء» لأنّ مصدر المضعف «خطَّيت» كما أثبتت المحققة هو «تخطئة» وليس «خِطاء». ولعل ما أوهم المحققة هو الرسم فقد رسم المهموز بالتسهيل وأهملت الهمزة، وهذا هو دأب النساخ في عامة المخطوطات في الهمزة المكسورة ما قبلها يرسمونها ياءً. وهم يحذفون الهمزة المتأخرة فالأشياء والأجزاء والشيء والنوء ترسم كلها من دون همزة.

وهذه مسألة فاتت المحققة فأحدثت خطأً أجلّ المعرّي أن يقع فيه.

١٠ ــ وجاء في هذه القصيدة أيضاً في الصفحة ١٧ قول البحتري:

بتُّها والقُرانُ يصدَعُ منها الـ ـهَضْبَ حتى كادت تكون حِراءَ

أقول: وهذه المسألة كسابقتها فقد كان من جهل الناسخ أن فتح الحاء في «حراء» وهو غلط والصواب الكسر.

ولم يحمل المعرّي هذه المسألة على إساءة الناسخ فيغض الطرف، بل

راح يستفيض في الكلام على «حراء» وما فيها من الضبط والقصر والمد وعدم التنوين. وهذه المسألة كغيرها من المسائل التي حَفَل بها «عبث الوليد».

وعلى هذا كان «عبث الوليد» كما أراد المعري مدعاة أن يكون كتاب لغة في الدلالات والصرف والاشتقاق والنحو وغير ذلك، وليس شيئاً يتصل بعَبَث الشاعر وتقصيره.

ويدلّ على هذا ورود «القُران» غير مهموز في البيت الأمر الذي جعل المعري يتكلم عليه، وإن القرّاء قرأوا بالهمز وتركه، وأدّى به هذا إلى القول: ويجوز أن يكون من القَرء الذي هو وَقت...

واستشهد على ذلك بشواهد من أشعار العرب...

١١ ــ وجاء في هذه القصيدة في الصفحة ٢٠ قول البحتري:

لم تَنَم عن دعائهم حين نادَوا والقنا قد أسالَ فيهم قَناءَ

وعلق المعرّي فقال: مَدُّ القنا في آخر البيت وهو من القناة الجارية، وأصله مأخوذ من التشبيه بالقناة النابتة، ومَدّ المقصور سائغ عند كثير من أهل العلم وقد كثر في أشعار المحدثين، فأما الفصحاء المتقدمون فهو في أشعارهم قليل، وهذا البيت ينشد على مدّ المقصور:

سيُغنيني الذي أغناك عنّي فلا فقر يدومُ ولا غِناء

وقد ادُّعي على سيبويه أنه أومَأ إلى مدّ المقصور في ضرورة الشعر لما ذكرها في أول «الكتاب».

أقول: وهذه مسألة لغوية أراد الكلام فيها وهي بعيدة عن «غلط» مرتكب، وقد وجد في البيت مناسبة أو قل علاقة للبحث اللغوي التاريخي.

١٢ ــ وجاء في هذه القصيدة في الصفحة ٢٣ قول البحتريّ:

ولماذا تَكرَّهُ النفسُ شيئاً جعل الله الخُلْدَ منه بَواءَ

وقد علّق المعريّ فقال: كان في «النسخة»: «جَعَل الله الفردوس منه بَواءَ» وهو كَسْر، والتغيير الذي ذكره ابن العميد «جَعَل الله الخلد منه بواءَ»، وقد جاء أبو عُبادة في شعره بمثل هذا في غير موضع...

أقول: وهذه ظاهرة رصدها المعرّي ووقف منها على نماذج من الخروج على الوزن.

١٣ ــ وجاء في قصيدة بُنيت على الواو بعدها ألف في الصفحة ٢٧ قول البحتري:

لقد أرشدَتْنا النائباتُ ولم يكن ليَرشُدَ، لولا ما أرَتناه مَنْ يَغْوَى

وقد علق المعرّي فقال: يغوَى رديئة جداً، لأنّ المعروف غَوَيْتُ أغوي، ويجوز أن يكون البحتري قالها كذلك، وإذا ضُمَّت الياء مِن «يُغوَى» خَلَصَ البيت من استعمال لغة رديئة لأنه يُحمَل على «أغوِيَ يُغْوَى»، والأحسن إذا فُعِلَ ذلك أن تُضَم الياء من «يَرشُد» ليكون الفعلان على طريقة واحدة لِما لم يُسَمَّ فاعله.

أقول: لقد اتخذ المعري من الضبط السيِّء للناسخ حجّة في حمل الغلط على الشاعر فراح يتلمس الطريق لإصلاحه فذهب إلى بناء الفعلين على ما لم يُسَمَّ فاعله. وحقيقة الأمر أن البيت مضبوط على هذا النحو الذي أراده المعري في نسخ الديوان المطبوع، وليس في هذه الحال من ارتكاب اللغة «الرديئة».

١٤ ــ وجاء فيها في الصفحة ٢٨ قول البحتريّ:

وقد فُتِحَ الأفقانِ عن سيف مصلِتٍ له سَطَواتٌ ما تُهَرُّ ولا تُغْوَى

وقد عَلَّق المعرّي فقال: كان في «النسخة» «تُهَزّ» بالزاي، وذلك تصحيف، وإنما غرَّ المصحِّف أن في صدر البيت ذكرَ السيف...

أقول: وقد اعترف المعرّي أن هذا تصحيف وقد شهد على جهل الناسخ المصحِّف في أنه نظر إلى «السيف» في البيت، فأين «العبث»؟

١٥ ــ وجاء في الصفحة ٣٠ قول البحتريّ:

عـمـري لقـد فُـتَّ الـرِّجـا لَ وبـانَ يـوم الـسَّبْـق شـاوُكْ

وعلّق المعرّيّ فقال: قوله: «شاوُكْ» على مذهب الخليل جيد لأنه يجعل الرويّ الكاف فيكون الواو دخيلاً، ومن جَعَلَ الرويّ الهمزة، وهو قول لبعض المتأخرين، فهو عنده رديء لأن «شاوك» لا يجوز أن تهمز واوها...

أقول: وهذه القصيدة كان أولها:

يـأبَـى سُـمُـوُّكَ واعـتِـلاؤكْ إلاّ الـتـي فـيـهـا سَـنـاؤكْ

فعلى رأي الخليل الكاف آخر البيت وهو الرويّ، وعلى رأي غيره الرويّ الهمزة. وأي شيء في هذا يُحمَل على «العبث»؟

١٦ ــ وجاء في الصفحة ٣١ قول البحتريّ:

وافـاه هَـولُ الـردِّ بعـدَكَ وانثَنى يـدعـوكَ واللُّكّـام دون دعـائـه

وعلّق المعرّي فقال: المعروف في «اللُّكام» تخفيف الكاف، ولكنه اجترأ على تشديده لأنّ «فُعّالا» يدخل على «فُعال» كثيراً نحو قولهم: رجل كُرّام وطُوّال...

ثم أتى بشواهد كثيراً في إثبات ما ذهب إليه...

غير أن «اللُّكّام» بالتشديد: جبل بالشام كما وَرَدَ في «الصحاح» (لكم).

وقال ياقوت: «اللُّكّام» بالضم وتشديد الكاف ويروَى بتخفيفها (معجم البلدان ٥/٢٢). وبعد فأين التجاوز والغلط؟

١٧ ـ وجاء في الصفحة ٣٦ قول البحتري:

المؤثر العُلْيا على حظِّه   والحظُّ كلُّ الحظِّ في العُلْيا

وعلّق المعرّي فقال: كان في «النسخة» «العَلْيا» بفتح العين على قصر الممدود، ويجوز أن يكون البحتريّ «قالها» كذلك، والصواب «العُلْيا» بضم العين.

أقول: مع اعتماد المعرّي على هذه النسخة الرديئة «المؤوفة» فقد ذهب ظنه أنِ الخطأ فيها يجوز أنِ يكونِ من البحتري، وهي حركة يُبدَلِ بها حركة أخرى، هذا ظن آثم والعياذ بالله، دفعه إليه التماس الغلط ليكون موضع كلام.

١٨ ـ وجاء في الصفحة نفسها شيء آخر كهذه المسألة السابقة:

فقال فمن أبكاكَ إن كنتُ صادقاً   فقلتُ الذي أهوَى فقال سَوائي

وعلّق المعرّي فقال: و«سِوى» إذا كسر أولها فهي مقصورة، وإذا فتح أولها مُدَّت، ويجوز أن يكون البحتري كَسَرَ السين ومَدَّ كما مدَّ المقصور في مواضع كثيرة مثل قوله في القصيدة التي يمدح بها محمد بن الفضل:

وطيفٍ طاف بي سحراً فأذكَى   حرارةَ لوعتي وجَوَى حَشائي

والبصريون لا يجيزون مدّ المقصور في الشعر، وأجازه غيرهم...

أقول: وقوله: و«سِوى» إذا كُسر أولها فهي مقصورة، وليس هذا وحده فهي مقصورة إذا ضُمَّ السين، وهذه مما يعرفها الصبية الشداة في أول كتاب يدرسونه في النحو. غير أن المعرّي يسترجح كون البحتري ذهب إلى الغلط فمَدّ «سوى» مع كسر السين، وحجته أنه مدَّ المقصور كثيراً، ولكني أقول حين مدَّ المقصور في البيت الذي استشهد به المعري وربَّما في غيره فقد مدَّه معتمداً على أن في العربية جواز هذا وإن منع البصريون.

١٩ ــ وجاء في الصفحة ٢٨ قول البحتري:

عزمي الوفاءُ لمن وَفَا والعذرُ ليس به جَفا

وعلّق المعرّي فقال: هذا البيت يجوز أن يجعَلَ في المهموز الممدود على أن لا يكون مصرَّعاً، فإنْ صُرِّع جاز أن يجعَل من حيّز الفاء ومن حيّز الألف.

أقول: هذه ملاحظة تفتقر إلى السداد، إذ كيف يكون البيت من المهموز الممدود، والتصريع فيه مطلوب ومراد؟

٢٠ ــ وجاء في الصفحة ٢٩ قول البحتري:

قل لأهل الوُقُوف موتوا بغيظٍ وابكِ ممّا أقوله يا ابنَ عيسى

وعلّق المعرّي فقال: الأقوى في هذا أن يكون في حرف السين، وقد يجوز أن يكون في حرف الألف على ضعف، والذي ألّف هذه النسخة خلط بين الألف والهمزة وكان ينبغي أن يُفرِّق بينهما.

أقول: وقد اعترف المعرّي هنا أن صانع النسخة قد خلط بين الهمزة والألف، وهذا إقرار بجهله، فأي نقد هذا الذي حُمِلَ على البحتري فكان «عبث الوليد»!!

٢١ ــ وجاء في الصفحة ٤٠ قول البحتريّ:

لـه سَلَف من آل فيـروزَ بـرَّزوا		على العُجْم وانقادَت لهم حَفلُة العُربِ

وعلّق المعرّي فقال: كانت في الأصل «حفلة العرب» بالفاء، وفي الحاشية «حملة العرب» وكِلْتا الروايتين لا تمنع[1] والأجود أن يقال: «جملة العرب»، أي: جمعهم.

أقول: وابن «العبث» في هذا.

وقد رأيت أن أكتفي بهذا القدر مما ورد في كلام المعري الذي ذكره معتمداً على «النسخة» التي استعملها في نقده، وهو كثير جداً.

٢٢ ــ وجاء في الصفحة ٤٦ قول البحتري:

أبـا جعفـر ليس فضـل الفتـى		إذا راح فـي فَـرْط إعـجـابِـهِ
ولـكنّـه فـي الفَـعـال الـكـريـ		ـمِ والخُلُق الأشـرف الـنـابِـهِ

وعلّق المعرّي نقال: جاء بالنابِهِ مع «إعجابه» فجمع بين الهاء الأصلية وهاء الإضمار، وذلك قليل إلا أن الفحول قد استعملوه...

وأتى بشواهد للقدماء والمحدثين.

أقول: وهل في هذا شيء!!

٢٣ ــ وجاء في الصفحة ٤٨ قول البحتريّ:

أنِسَتْ ذا وذاكَ إحـدى وعِشـرو		كَ بغصنٍ من الـشبـاب رطـيبِ

وعلّق المعريّ فقال: قوله: «إحدى وعشروك» جائز، إلاّ أنه ليس بوجه الكلام، وإنما الواجب أن يقال: إحداك وعشروك...

---

(١) الصواب والحسن أن يقال: لا تمتنعان.

ثم راح يفصل في الكلام فيأتي بشيء لا يتصل بهذا اتصالاً حسناً كقوله: وقبيح في الكلام أن يقال: جاء في غلام وجارتيك، وأنت تريد: جاءني غلامُك وجارتيك.

أقول: لعل هذا ليس مثل الذي ورد في قول البحتري، وجواز قول البحتري وارد، وحسن البناء في النظم يقتضيه.

ألا ترى أن المعرّي الشاعر قد تحوّل إلى نحويّ ضيق العَطَن؟

٢٤ ــ وقد يتشبث المعرّي بأي شيء ولو كان صحيحاً سليماً ليكون ذلك حافزاً له أن يدخل حيّز اللغويين النحويين فهو يعلق على قول البحتري في الصفحة ٥٣:

يا أبا القاسم اقتسام عطاءٍ ما نراه أم اقتسامُ نِهابِ

قال المعريّ: لا ريب أن أبا عُبادة لم يُرد إلّا الاستفهام بهذا البيت إلا أنه حَذَف كما قال:

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً بسبعٍ رميتُ[1] الجمر أم بثَمانِ

ثم أطال الكلام في هذا فجعله من جملة فوائد الكتاب «التعليمية».

٢٥ ــ وجاء في الصفحة ٥٧ قول البحتريّ:

نظرت ورأس العين منّي مَشرِقٌ صوامعها والعاصِميّة مَغرِبُ

وعلّق المعري فقال: أهل اللغة يقولون: إن الصواب أن يقال: جئنا من رأس عين، ويكرهون دخول الألف واللام.

أقول: وقد أفاض المعرّي في مسألة الألف واللام، وكأنه حَمَل الألف

(١) والرواية المشهورة عند النحاة: رَمَين والبيت لعمر بن أبي ربيعة، (الكتاب ١/٤٨٥).

واللام على العُرْف وأنها حذفت كما حذفت من «ابن عباس» والأصل هو «العبّاس». وهذا توجيه جيد، إلا أن ياقوت ذكر في معجم البلدان ١٣/٣ في «رأس عين» وقال والعامة تقول: رأس العين ووجدتهم قاطبة يمنعون من القول به، وقد جاء في شعر قديم قاله بعض العرب...

وذكر بعض الشواهد في ذلك.

□ خاتمة:

لقد اشتمل «عبث الوليد» على مسائل كثيرة في اللغة، وهو يتخذ من أيٍّ شيء يرد في شعر البحتري حافزاً له إلى أنْ يبسط فيه القول، فأنت تجد مثلاً مادة نحوية ضخمة بشواهدها النحوية القوية والضعيفة.

أقول: الضعيفة لأنك تجد أبا العلاء كسائر النحويين يتشبث بشاهد نحوي لا يعرف قائله في مسألة نحوية لم نجد لها نظائر في الاستعمال المشهور، ومن ذلك مثلاً مباشرة الخافض للفعل في قولهم:

سراة بني أبي بكرٍ تسامَى على «كان» المسومة العِرابِ

وهذا يعني أن الفعل «كان» فصل بين الخافض والمخفوض.

و«الكتاب» في جملته على كثرة فوائده، لا يمكن أن يكون ضرباً من «العبث» بأي وجه من الوجوه.

□ □ □



رسالة الملائكة

رسالة الملائكة

لم أرد أن أكتب عنها فأقدم لكتابتي بشيءٍ عن تاريخها وموادها وسبب تسميتها وما يتصل بنشرها ونسخها فذاك أمر كفاني مؤونته من سبقني من أهل الفضل وفيهم الميمني الراجكوتي وكراجكوفسكي والجندي ــ عليهم رحمة الله ــ وغير هؤلاء من المجتهدين.

ولكني سأعرض للرسالة وأقف عليها وقفات تقصر أو تطول لأبيّن أن أبا العلاء لغوي ضليع، ونحوي ذو نظر ورأي في النحو لا تابع لغيره من السابقين، مردّد لما ذكره المتقدمون. لقد أشاع الباحثون أن أبا العلاء أجاب في هذه الرسالة على أسئلة «صرفية» وردت إليه من أحدهم ورد اسمه في الرسالة الأولى. غير أني أرى أن في القول بأن المسائل كانت «صرفية» تهوين من أمر الرسالة، وأنها شيء «تعليمي»، فهي أجلّ من أن تقتصر على هذا النعت التعليمي.

لقد بدأ أبو العلاء «رسالته» فأسرف في تواضعه: فزعم أن حَقّ مثله ألاّ يُسأل، فإن سئل تعيَّن عليه ألا يُجيب، فإن أجابَ ففْرض ألا يُسمَع، فإن سُمِع منه فَفْرض ألاّ يُكتَب، فإنْ كُتِبَ فواجب أن لا يُنظَر فيه. وغير هذا مما دلّ على تواضعه في «المقدمة»، وليس هذا بشْيء فقد جَرَى عليه في أغلب رسائله.

وكأن هذا «التواضع» التقليديّ مدخلاً لفرض نفسه وحمل القارىء على الإقرار له بتبريزه في العلم، والاعتراف بعلو كعبه وسبقه لمعاصريه وأسلافه في العلم اللغويّ.

وأنا مُقِرّ بهذا بحيث قد وَقَر في نفسي أن أبا العلاء لغوي نحوي أديب ناقد أقل بضاعته الشعر الذي عُرِف به، ولا سيما في عصرنا هذا.

ويتميّز أبو العلاء في هذا العلم اللغوي مما تفصح عنه هذه الرسالة وغيرها بمعرفة واسعة لها من ذكائه ونظره ما يكسبها أصالة تستدل عليه من فهمه لمواد اللغة وهو يأتي بها في هذه الرسالة وهو يعالج طائفة من المواد التي يستعمل فيها ضرباً من الأدب في سعة من التصور والإدراك. ودونك كلامه في الموت وما كان منه مع مَلَكَ الموت وهو هنا يتحدث عن أصل كلمة «ملك»، ثم يأتي إلى الحديث بينه وبين الملكين منكَر ونَكير ثم ما كان بينه وبين رضوان خازن الجنان. وفي هذه الأحاديث تجد علماً لغوياً يقوم على دلالات الألفاظ.

وأنت تجد من معرفته وعلمه في اللغة أنه يرى الرأي في مسائل كثيرة فينفرد به، ثم يرد على المتقدمين من علماء العربية، وهذا ينسيك ما كان من «تواضعه» في المقدمة التي ذهب فيها إلى أنه أقرب إلى ذوي الجهل منه إلى أهل العلم.

لقد نعى على سيبويه افتقار عبارته إلى الوضوح فقال: وقد يقع في الكتب ألفاظ مستغلقة فمنها ما يكون تعذر فهمه من قبل عبارة واضع الكتاب، وعلى ذلك جاءت عبارة سيبويه في بعض المواضع.

وقال: أليس صاحبكم سيبويه زعم أن الياء إذا شدِّدَت ذهب منها اللين، وأجاز في القوافي «حيّاً» مع ظبيٍ . . .

فأنت ترى أنه في الكلام على قول سيبويه يشعرنا باعتداده برأيه، ومثل هذا كثير مما نقف عليه في هذه «الرسالة». وفي جملة ذلك سعة في المعرفة واستيعاب الموروث من مواد اللغة في الكلم والقراءات، والإلمام بالأصول اشتقاقاً وتوليداً واستعمالاً مع الإحاطة بما قال الأولون مستشهداً عليه بالكثير من أشعار المتقدمين، وما جاء فيه مؤيداً بلغة التنزيل العزيز.

ولا بد لنا أن نقف على شيء من هذا الفوائد التي أجملنا الكلام عليها، ولنعرض لشيء من المقدمة بادىء ذي بدء، ثم نمضي في استقراء الفوائد اللغوية.

قال بعد البسملة والحمدلة:

. . . وليس مولاي الشيخ بأول رائد ظعن إلى الأرض العازبة، فوجدها من النبات قفراً، ولا بآخر شائم ظنّ الخير بالسحابة فكانت من قطر صفراً، وقد شهر بالفضل وَسْمه، والمعرفة به اسمه، جاءتني منه فوائد كأنّها في الحسن بنات مَخْر، فأنشأت متمثّلاً ببيب صخر:

لعمري لقد نَبَّهتُ من كان نائماً   واسمَعْتُ من كانت له أذنان

إن الله يُسمع من يَشاء، وما أنت بمسمِعٍ من في القبور، أولئك ينادون من مكان بعيد.

وكنت في غَيَسان الشبيبة أودّ أنني من أهل العلم، فشَجَنَني عنه شواجن، غادرتني مثل الكرة وهي المَحاجِن، فالآن مشيتُ رويداً، وتركتُ عمراً للضارب وزيداً، وما أوثر أن يزداد في صحيفتي خطأ في النحو، فيخلد آمناً من المَحْو، . . .

ثم يشير إلى «السائل» الذي توجّه إليه بسؤالات لغوية فقال:

ولما وافَى شيخنا أبو القاسم علي بن محمد بن همّام بتلك المسائل ألفيتها في اللذة كأنها الراح، يستفزّ من سمعها المِراح، طُرِق بها عَميدُ كَفْر، بعد ميل الجوزاء وسقوط الغفْر. . .[1].

وما رغبتي في كوني كبعض الكِروانِ تكلّم في الخطب جرى، والظليم يسمع ويَرَى، فقال الأخنَس أو الفَرا: أطرِقْ كرا، أطرِقْ كرا، إن النَّعام في القُرَى.

وحَقٌّ لمثلي ألا يسأل، فإن سُئِلَ تَعَيَّن عليه ألاّ يُجيب، فإن أجاب ففرض على السامع ألاّ يُسمع منه. . .

وبعد هذه «المقدمة» التي حفلت بأوابد القول من كلم نادر، ومَثَل شرود مع اختتامها بالتواضع صار أبو العلاء في مادته التي كانت جواباً عن المسائل فقال:

أفَتَراني أدافع مَلَكَ النفوس فأقول:

أصل «مَلَك» مَأْلَك، وإنما أُخِذَ من الألوكة، وهي الرسالة، ثم قلب، ويدلّنا على ذلك قولهم: «الملائكة» في الجمع لأنّ الجموع ترد الأشياء إلى أصولها وأنشده قول الشاعر:

فلستُ لإنسيٍّ ولكن لمَلأَكٍ تَنَزَّل من جَوّ السماء يصوبُ

ولم يَشَأ أبو العلاء أن يجعل جوابه إلا أن يكون في ثوب من الخيال

---

(١) وقد غمضت العبارة بعد هذا وذلك بسبب ما أثبته الأستاذ سليم الجندي محقق «الرسالة»، فقد ورد: وكان علـيٌّ يحياها (كذا) جلب إلينا الشمس وإياها. أقول من غير شك أن في العبارة تصحيفاً وابتعاداً عن الأصل. والنظر إلى حواشي المحقق يهدي إلى أن في الفقَر المسجوعة «المقدي» و«إياة الشمس» وهو ضوءها. . .

يقوم على تصوير مشهد، لقد جعل من هذا العلم اللغويّ مقابلةً مع «مَلَك» الموت، فقد عاد أبو العلاء من هذا الدرس اللغوي إلى «مَلَك» الموت فقال متحدِّثاً عنه:

فيعجبه ما سمع فينظرني ساعةً لاشتغاله بما قلت فإذا هَمَّ بالقبض قلت: وزن «مَلَك» على هذا القول «مَعَل» لأنّ الميم زائدة، وإذا كان المَلَك من «الألوكة» فهو مقلوب من «أَلَك» إلى «لأك»، والقلب في الهمزة وحروف العلة معروف عند أهل المقاييس.

أقول: جَرَى اللغويون على أن أصل «مَلَك»: «مَلْأَك» فقد ذكر هذا ابن جني في «الخصائص» كما ذكره غيره، وكلهم أتى بالشاهد البيت. والكلام على هذا النحو في المعجمات كما في «اللسان» في مادة «ملك» ومادة «ألك». ويبدو أن الذي دفع اللغويين القدماء إلى هذا الوجه وجود الهمزة في الجمع «ملائكة» لأنهم قالوا: إن الجموع ترد الأشياء إلى أصولها كالتصغير مثلاً.

أقول: ووجود الهمزة في الجمع ليست دليلاً على أن أصل «ملك» «ملأك»، والذي يقوّي هذا عندي أن «ملك» كلمة سامية وهي: «ملك» و«ملخ» و«ملكا» والميم أصل في هذه اللغات. وأن «ألك» في العربية أصل، و«ملك» أصل آخر، وربما كانت الهمزة في «ملائكة» من حرف لين ألف أو ياء مثلاً فإذا أشبعت الفتحة في اللام صارت «ملاك» ولعل الهمز من هذا المدّ، وقد يكون المدّ ياءً.

ثم نمضي مع أبي العلاء في هذا الدرس اللغوي الذي جنح فيه إلى أن الكلمة قد قُلبت ومثل لها بقوله: فأما جَذَبَ وجَبَذَ، ولَقَم الطريق ولَمَقَه فهو عند أهل اللغة قلب، والنحويون لا يرونه مقلوباً، بل يَرَون اللفظين كل واحد

منهما أصل في بابه. فوزن الملائكة على هذا «معافلة» لأنها مقلوبة عن مآلكة، ومنه قالوا: أَلِكْني إلى فلان، قال الشاعر:

أَلِكْني إلى قومي السلامَ رسالة   بآية ما كانوا ضعافاً ولا عُزْلا

وقال الأعشى في «المَأْلُكة»:

أبلغ يزيدَ بني شيْبان مألُكةً   أبا ثُبَيْتٍ أما تنفَكُّ تَأْتَكِلُ

فكأنهم فرّوا «في الملائكة» من ابتدائهم بالهمزة ثم يجيئون بعدها بالألف فرأوا أن مجيء الألف أوّلاً أخف، كما فرّوا من «شأَي» إلى «شاء» ومن «نأى» إلى «ناء»، قال عمر بن أبي ربيعة:

بأن الحُمول فما شَأَونَكَ نَقرةً   ولقد أراك تشاء بالأظعان

وأنشد أبو عبيدة:

أقول وقد ناءت بهم غربة النوى   ....

أقول: كأن أبا العلاء أحسّ أنه أطال وأفاض في هذا الدرس اللغوي فرجع إلى صاحبه «مَلَك» الموت فيكسب هذا الدرس ثوباً من خيال «مسرحي» على نحو ما فعل في «الغفران» فيقول:

فيقول «المَلَك»: مَن ابن أبي ربيعة، وما أبو عبيدة، وما هذه الأباطيل!!

أقول: وصنيع أبي العلاء هذا وحواره مع «مَلَك» الموت يُذكِّرنا بحواره مع الشعراء الجاهليين وكيف أنه شرح لهم بعض الوجوه في تفسير كلمة أو توجيه إعراب وما قال في ذلك اللغويون والنحويون، فيستغرب امرؤ القيس كلامه فيقول مثلاً: ما هذه الأباطيل التي اصطنعتموها في «الدنيا الفانية».

ولنعد إلى ما قاله «مَلَك» الموت إلى أبي العلاء بعد قوله: «ما هذه الأباطيل»:

إن كان لكَ عمل صالح فأنت السعيد، وإلاّ فاخسَأ وراءك فأقول أمهلني ساعة حتى أخبرك بوزن «عزرائيل» فأقيم الدليل على أن الهمزة زائدة فيه.

فيقول «المَلَك»: هيهات ليس الأمر إليّ «إذا جاء أجلُهم لا يستأخرون ساعةً ولا يستقدمون».

أم تُراني[1] أداري مُنكراً ونَكيراً فأقول كيف جاء اسماكما عربيَّين منصرفَيْن، وأسماء الملائكة أكثرها من الأعجمية مثل: إسرافيل وجبريل وميكائيل فيقولان: هات حُجّتك وخلِّ الزخرف عنك فأقول متقرّباً إليهما: قد كان ينبغي لكما أن تعرفا ما وزن ميكائيل وجبريل على اختلاف اللغات فيهما إذا كانا أخويكما في عبادة الله فلا يزيدهما ذلك إلا غلظةً، ولو علمت أنهما يرغبان في مثل هذه العلل لأعددتُ لهما شيئاً كثيراً من ذلك، ولقلتُ لهما: ما تَريان في وزن «موسى» كليم الله الذي سألتماه عن دينه وحجّته فأبان وأوضح، فإن قالا: موسى اسم أعجمي إلاّ أنه يوافق من العربية وزن مُفعَل وفُعْلَى، أما مُفْعَل فإذا كان من ذوات الواو مثل: أوسيت وأوريت فإنك تقول: موسَى... وإذا كان من ذوات الهمزة فإنك تخفّف حتى تكون خالصة من مُفْعَل...

وهكذا ينتهي من هذا الحوار فيدخل في الدرس اللغوي من مشكلات الصرف المدرسية إلى وجوه أخرى لغوية تبتعد عن هذه «الصغائر» الدقائق مع شواهد كثيرة استنبطها من أشعار الجاهليين والإسلاميين.

أقول: وهذا النمط من العرض اللغوي يشير إلينا أن المعرّي قد كتب هذه الرسالة إما في الحقبة التي شغل فيها بكتابة «الغفران» وإما بعدها، ذلك

---

(١) أقول: ومجيء «أم» هنا هو معادل للاستفهام الذي ورد في أول حديثه مع مَلَك الموت في قوله: أفَتراني أدافع «مَلَك» النفوس...

أن نمطاً من التشابه بينهما حاصل فقد اتخذ من السؤال عن «ملَك» و«ملائكة»، وقد جرّه ذلك إلى الكلام على «منكر ونكير» و«ميكائيل وجبريل»، ولم ينس في هذا الحشد اللغوي أن يبتعد عن الإطار الحِواري الذي اتبعه في الغفران. وإذا كان لي أن استعمل لفظة «الإطار» فإني لأقصد أن ما كان من الحوار مع حقائق هذه الشخوص هو شيء من الحواشي يستعين بها على الدخول في الغرض، ومثل هذا صنيعه في «الغفران».

وأنت تراه يتحوّل في حركة دائبة فالمادة تصرفه إلى أخرى، وهذه تصرفه إلى ثالثة فرابعة، ألا تراه في الكلام على «موسى» ذهب إلى المهموز، ثم تحول إلى المعتل وإلى «ماس يميس»، ثم كان الكلام على الياء وتشديدها وتخفيفها فأشار إلى سيبويه نابزاً رافضاً ما ذهب فقال: قد زعم صاحبكم عمرو بن عثمان المعروف بـ«سيبويه» أن الياء إذا شدِّدت ذهب منها اللين...[1].

ويعود إلى هذا الحوار «المسرحي» فيقول:

فإذا عجبتُ مما قالاه أظهرا لي تهاوناً بما يعلمه بنو آدم وقالا: لو جُمِعَ ما عَلِمَه أهل الأرض على اختلاف الأزمنة لما بلغ علم واحد من الملائكة يعدونه فيهم ليس بعالم.

فأسبِّح الله وأقول: قد صارت لي بكما وسيلة فوسِّعا لي في «الجَدَف».

أقول: وعند قوله في «الجَدف» تحين من المعرّي التفاتة فينتقل إلى مسألة لغوية في «الإبدال» فيقول:

إن شِئتما بالفاء وإن شئتما بالثاء لأن إحداهما تبدل من الأخرى كما

---

(١) كنا أشرنا في أول هذا البحث إلى هذه المسألة.

قالوا: مغاثير ومَغافير، وأثافيّ وأفافيّ، وثوم وفوم، وكيف تقرءان ــ رحمكما الله ــ هذه الآية:

«وفُومها وعَدَسها وبَصَلها» أبالثاء كما في مصحف عبد الله بن مسعود، أم بالفاء كما في قراءة الناس، وما الذي تختاران في تفسير «الفوم» أهو «الحنطة» كما قال أبو محجَن:

. . . .

أم هو هذا الثوم الذي له رائحة كريهة، وإلى هذا ذهب الفرّاء، وقد جاء في الشعر الفصيح، قال الفرزدق:

. . . .

وينتقل المعري بعد الكلام على هذا الإبدال في الفاء والثاء فيقول على لسان الملَكَيْن «منكر ونكير»: فيقولان أو أحدهما:

إنّك لمتهدِّم الجُول وإنَّما يُوسَّع لك في رِيمِكَ عَمَلُك، فأقول: للّهِ أنتما! ما أفصحَكما لقد سمعت في الحياة الدنيا أن الرِّيم القبر، وسمعت قول الشاعر:

إذا متُ فاعتادي القبور وسلِّمي على الرِّيم أسقيتِ السحابَ الغواديا

ولا يَنسى المعري الغريب الذي أولع به أيما وَلوع وحَشَره في «لزوماتيه» شعراً ونثراً، وهو هنا قد أتى بـ«الرِّيم» ليخلص منه إلى مسألة لغوية هي من المسائل التي اصطنعها «الصرفيّون» للتعليم وتدريب المتعلمين في النظر إلى الأبنية واشتقاقها فقد توجّه المعرّي بعد ذكر «الرِّيم» إلى الملكَيْن يسألهما فيقول:

فكيف تبنيان ــ رحمكما الله ــ من الرِّيم مثل «إبراهيم»، أتَرَيانِ فيه

رأي الخليل وسيبويه فلا تبنيان مثله من الأسماء العربية، أم تذهبان إلى ما قاله سعيد بن مسعدة فتجيزان أن تبنيا من العربيّ مثل الأعجمي فيقولان:

تُرباً لك[1] ولمن سمَّيت، أيّ علم في ولد آدم، إنّهم القوم الجاهلون، وهل أتودّد إلى «مالك» خازن النار فأقول: ـ رحمك الله ـ ما واحد «الزبانية» فإن بني آدم فيهم مختلفون، بعضهم يقول: الزبانية لا واحد لهم من لفظهم، وإنما يُجرَون مُجرى «السَواسية»، أي: القوم المستوين في الشرّ كما قال الشاعر:

....

ومنهم من يقول: واحد الزبانية «زِبْنية»، وقال آخرون: واحدهم «زِبْنيّ»...

ويتحول من هذا فيسأل «مالك» خازن النار:

فأقول: يا مالِ ـ رحمك الله ـ ما ترى في نون «غِسلين» وما حقيقة هذا اللفظ، أهو مصدر كما قال بعض الناس، أم واحد أم جمع أُعُربَت نونه تشبيهاً بنون مسكين كما أثبتوا نون: قُلين وسنين في الإضافة، كما قال سُحَيم بن وَثيل:

وماذا يَدّري الشعراء منّي وقد جاوزتُ حدّ الأربعينِ

وهكذا يمضي المعري من مسألة إلى أخرى تارة في مسائل الصرف، وأخرى يتجاوزها في ذلك فيكون شيئاً من «اللغة» في نشوئها وتطورها.

---

(١) يقال في الدعاء: ترباً له، وقد أجريَ «التُرْب»: وهو من أسماء الذات مجرى المصدر المنصوب بفعل مضمر، وكأنهم قالوا: تَرِبَت يداه، بمعنى لا أصاب خيراً، أو خاب وخسر. أنظر الكتاب ١/١٥٨.

إن مواد رسالة الملائكة هي:

١ ــ مَلَك	٨ ــ الزبانية	١٥ ــ سفرجل
٢ ــ عزرائيل	٩ ــ غسلين	١٦ ــ سندس
٣ ــ منكر ونكير	١٠ ــ جهنم	١٧ ــ طوبي
٤ ــ موسى	١١ ــ سقر	١٨ ــ الحيوان
٥ ــ ارزبّة	١٢ ــ مخاطبة الواحد بصيغة المثنى	١٩ ــ الحور
٦ ــ الجدث	١٣ ــ يارضو	٢٠ ــ الاستبرق
٧ ــ الريم	١٤ ــ الكمثري	٢١ ــ العبقري

غير أن أي واحدة من هذه المواد ينفذ منها المعرّي إلى فوائد أخرى كما تبيّن لنا مما عرضناه.

ومن الطريف أن أختم هذه الإلمامة العَجْلى بصنوف هذا السفر الممتع بما ورد من الخروج من مخاطبة الواحد إلى الإثنين، أو من مخاطبة الإثنين إلى الواحد. وصف المعرّي هذا الخروج بقوله: سائغ. ثم عقّب على ذلك بقوله: وهل أجيء في جماعة من خُمّان الأدباء قصَّرَت أعمالهم عن دخول الجنة وألحقهم عفو الله فزُحزِحوا عن النار فنقف على باب الجنة فنقول: يا رِضْوَا! لنا إليك حاجة، ويقول بعضنا: يا رِضْوُ، فيضمّ الواو، فيقول رضوان ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ: ما هذه المخاطبة بها أحد قبلكم؟

فنقول: إنّا كنا في الدار العاجلة نتكلم بكلام العرب، وأنهم يُرخّمون الاسم الذي في آخره ألف ونون فيحذفونهما للترخيم، وللعرب في ذلك لغتان تختلف أحكامهما في القياس، قال أبو زُبَيْد:

يـا عُـثْمَ أدركـني فـإن ركـيّتـي ....

فيقول رضوان: ما حاجتكم، فيقول بعضنا: إنا لم نصل إلى دخول الجنة لتقصير أعمالنا، وأدركَنا عند الله ـ عز وجل ـ فنجونا من النار فبقينا بين الدارَيْن، ونحن نسألك أن تكون واسطتنا إلى أهل الجنة فإنهم لا يستغنون عن مثلنا، وانّه لقبيح بالعبد المؤمن أن ينال هذه النعم وهو إذا سَبَّح للّه لَحَن.

أقول: وفي هذا العرض جاء من إبداع المعرّي في «الغفران» فشمل هذه الرسالة أي الملائكة فجاءت كأنها شيء من تلك في استحضار هذه المشاهد في العالم الأخروي، واستطاع أن يتخذ من هذا كله إطاراً يشتمل على صورة من العلم اللغوي في الترخيم، وما يتبعه في «النحو» في إعراب الاسم المرخم، وهو مبسوط في كتب النحو.

ثم يجد في الكلام حاجة ما دام في نعيم الجنة «يصيب من ثمارها» فقال: «ولعل في الفردوس قوماً لا يدرون أحروف كُمَثْرَى كلها أصلية أم بعضها زائد؟». فعقد الكلام على هذه المسألة، ثم كان الكلام على «السندس» واشتقاقه ودلالته، ثم شجرة «الطوبى» وأصلها اللغوي، والحور العين وما فيها من اللغة والدلالة، كل ذلك مع شواهد وافية كافية.

وأنت تجد ما قيل في «اسم» وهمزة الوصل، والكلام على «إياك»، والكلام على آية وغاية وثاية وغير ذلك.

□ خاتمة:

وجملة ما في الكتاب لغة وصرف واشتقاق ودلالات وشعر وفوائد جمة تتصل بالتاريخ اللغوي.

□ □ □

رسائل أبي العلاء



رسائل أبي العلاء (١)

كان لا بد لي من الوقوف على رسائل أبي العلاء لأقف على منهجه ولغته وأغراضه فيها، وقد كان لي شيء من ذلك منذ سنين طويلة عكفت فيها على هذه الرسائل بطبعتيها الأولى والثانية وأفدت منها بعض الفوائد، وها أناذا اليوم أعود إليها في طبعتها الثالثة التي أربت على تلكما الطبعتين عناية ومادةً وفوائد أخرى.

ولم يتوجّه أبو العلاء في هذه الرسائل إلى طلابه ومريده فيعلّمهم ويضع بين أيديهم ما بدا له من مواد في اللغة والنحو والأدب والعروض وشيء آخر يجده الدارس المعني بالدقائق واللطائف. وهذا هو منهجه في أكثر من كتاب من كتبه كما بينا. فأما هذه «الرسائل» فقد حررها أبو العلاء وخصّ بها جماعة من أهل العلم والفضل، فيها المدح والتهنئة والتعزية والشفاعة والوصف والنقد ومسائل أخرى.

على أن الدارس لهذه الرسائل ليجد فيها أبا العلاء ناثراً ذا منهج في الأدب الإنشائي.

---

(١) رسائل أبي العلاء المعرّي. شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة، عمان، سنة ١٩٧٦.

وإذا كنا قد أجملنا الكلام على أغراضه في الرسائل فلا بد أن نقول: إن المعري في هذه الرسائل على عنايته بالأسلوب وتدبيجه بالمأثور من الشعر والطريف من الأمثال، وابتكاره للصور والتشبيهات مستعيناً بمادة غريبة من العربية يتخذ لها السجع طريقة، وليس السجع وحده، بل يذهب فيها نحو ما يدعى بـ «الترصيع» الذي هو نظير «لزوم ما لا يلزم» الذي التزم به في طائفة من أشعاره.

أقول: على أن المعرّي شغل بهذه العناية اللفظية، لكنه في هذه الرسائل مفكر متفلسف ناقد للمجتمع، متأمل أحداث عصره، مرسل الرأي النضيج في الحكم على الشيء، مجتهد في الحياة الإنسانية. ولعل هذا الذي تنكشف عنه الرسائل يبعد الصورة التي سجلها لحاله في إحدى «لزومياته»:

أراني في الثلاثة من سجوني فلا تسأل عن الخبر النبيثِ
لفقدي ناظري ولزوم بيتي وكون النفس في الجسد الخبيثِ

لا، ليس هذا أبو العلاء في «رسائله»، ألا ترى أنه ذهب إلى تعطيل فريضة الحج إبّان تعرض هذه البلاد الإسلامية لغزو البيزنطيين وتوالي حملاتهم، ذلك أن الجهاد وحماية الذمار أولى من أداء الحج وحرام أن يترك المجاهدون الديار من أجل «حجٍ واعتمار»، قال:

ولكلّ حَجٍّ ميقات، فمن كان عليه صوم لم يجز قضاؤه في العيدين، ويُكرَه ابتداء الصلاة في البَرْدَيْن (أعني عند الشروق والغروب)، وسَفَر مولاي إلى الحجّ في هذه السنة حرام بَسْلٌ كما حُرِّمَ صوم عيد الفِطْر، وحُظِرَ على المُحْرِم تَضَمُّخٌ بعطر. وهل سُمِعَ في أخبار الصحابة أو التابعين أنّ رجلاً خرج من مصافّة العدو يريد بيت الله الحرام...».

ويقول في موضع آخر من الرسالة ذاتها: «... ولو قال وليد لوليد في ليل داج، وهو محادث محاجّ، من يؤجر في مُقامه في الديار، أضعاف أجره في حَجٍّ واعتمار، فقال الوليد الآخر محمد بن سعيد، لوَقَع سهمه غير بعيد، وحماية الذمار أولى من حجٍّ واعتمار[1].

والمعرّي رجل من أهل الخير والصلاح يأمر بالمعروف وينهَى عن المنكر، ومن أجل ذلك كان شديداً على الذين اتخذوا الدين حرفة، ووسيلة للكسب الحرام، وهو شديد على الذين تولوا مصالح الرعية من الأمراء الذين «عَدَوا المصالح» وكان عليهم أن يكون «أجراء» للرعية. وهو شديد على ذلك «الخطيب» الذي يخطب الناس ويذكر أهوال يوم القيامة، وهو لا يؤمن بـ «الحساب» ولا يصدّق «المآب». وهو شديد ناقد للواعظ يعظ الناس «فيحرّم الخمرة صباحاً، ويشربها على عمدٍ مساءاً»...

وأنت تجد شيئاً كثيراً من هذا في لزومياته، وغيرها من آثاره.

وهو صاحب فن أصيل في «رسائله» وذلك يبدو في وصفه الذي اشتمل على صور وأخيلة بديعة، وهو ناقد يعرض للأخلاق والعادات، يتخذ نقده ضرباً من تهكم وسخرية موجعة. وهو عالم تدرك من علمه ما اشتملت عليه الرسائل من علم في اللغة والنحو والأدب والعروض والفلك وغير ذلك.

ولنعرض لشيء مما اشتملت عليه هذه الرسائل وأولى هذه الرسائل:

رسالة المنيح: والمنيح من سهام الميسر ممّا لا نصيب له إلّا أن يمنح

---

(١) الرسالة الأربعون، ص ٦٦٥ ـ ٦٧١.

صاحبه شيئاً، وهي الرسالة التي أرسلها إلى أبي القاسم الحسين بن علي المغربيّ[1].

والكلام على هذه الرسالة لا يمكن أن يؤدّى بعبارة من يقول: إنها اشتملت على الإشارات التاريخية ذلك أن المعري في هذه الرسالة وفي غيرها معني بأن تكون عامرة بمواد كثيرة منها الغريب الذي يعد من «النوادر» أو الأوابد يؤلف منه مادة أسجاعه المحكمة بضرب من لزوم ما لا يلزم، مشيراً به إلى مواد قديمة جاهلية وإسلامية، وهو في هذا يأتي بالمثل الشرود وبالشاهد ذي الدلالة المفيدة.

غير أن جملة هذه الثروة اللغوية الأدبية متسمة ببداوة تضرب أصولها في تاريخ العربية في أصوله القديمة.

والمعرّي في «رسائله» وسائر آثاره يملك ما جاء في المعجم العربي قديمه وما جَدَّ مما ولّده العرب في عصور الإسلام. وكأنه حين يبسط هذه الثروة السخية يريد أن يكون اللغوي الذي لا يضارع، والحجّة الذي يُرجَع إليه.

ولا بد أن نقف على نماذج من هذه العربية «الخاصة»، وأقول «الخاصة» لأنها عربية قصد إليها صاحبها واستحضرها من غياب، ذلك أن الكثير مما نقرؤه في هذه الرسائل وغيرها شيء انفرد به لا نجده إلا في نوادر الشعر الجاهلي مثلاً.

---

(١) هو الحسين بن علي بن الحسين... بن المرزبان، وكنيته أبو القاسم، وكنية أبيه أبو القاسم أيضاً. ولد في حلب، وأصبح وزيراً لسعد الدولة بن سيف الدولة واشترك معه في هزيمة البيزنطيين سنة ٣٧١هـ. أنظر ترجمته في: وفيات الأعيان؛ ومعجم الأدباء، لياقوت؛ ولسان الميزان، لابن حجر؛ وشذرات الذهب، لابن العماد...

قال المعري في هذه «الرسالة»:

إن كان للآداب ــ أطال الله بقاء سيّدنا ــ نسيم يتضوّع، وللذكاء نار تُشرق وتلمع، فقد فَغَمَنا على بعد الدار أرَجُ أدبه، ومَحَا الليل ذكاؤه بتلهُّبه، وخوّل الأسماعَ شنوفاً غير ذاهبة، وأطلَعَ في سويداوات القلوب كواكب ليست بغاربة.

وذلك أنّا معشَرَ أهلِ هذه البلدة، وُهِبَ لنا شرف عظيم، وألقي إلينا كتاب كريم، صدر عن حضر السيد الحَبْر، ومالك أعنّة النظم والنثر...

وقال: ولولا الإلاحة على ما ضمن من الملاحة... لعَكَفَت عليه الأفواه باللثم، والموارن بالانتشاء والشمّ... ولولا ما حَظَره الدِّين من القِمار... وأن شريعة الإسلام اعترَضَت دون إجالة الأزلام لضَرَبْنا عليه بالسبعة الفائزة، والثلاثة التي ليست لحظٍّ بالجائزة، ومعاذ الأحلام أن يطمئنّ خَلَد المنافس الشحيح إلى أحكام النافس[1] والمنيح...

وقال: فيا شرفه من صَكٍّ بالفخر ننجح به على النظراء حيريّ الدهر... فجاء كلوائح البروق، أو يُوح عند الشروق...

وقال: ... فكأنّما رفعني الفَلَك، أو ناجاني المَلَك، جَذَلاً بما لو جاز تبدُّل الغريزة، وتحوُّل النحيزة لنَقَلَني من آلي العامّة، إلى عالي السامّة، نقل الكيمياء ما خالط من المُزَأبَق الجائز، إلى جملة النُضار الممايز...

وقال: ولو اجتهد الخُزَر مدى عمره، ما أشبَه ضغيبه زئير الأسد، ولن يصير سوط باطلٍ في القوة كالمسد، ولوَدِدْتُ لو رُزِق لامُه[2] ما رزق كلامه...

---

(١) النافس: هو الخاص في قداح الميسر.

(٢) ولام الرجل: هو شخصه.

وقال: فقد قيل أن أصل الطيب عن عَبَدة الأبداد[1]. أن آدم ــ صلى الله عليه وسلم ــ هبط في تلك البلاد. . .

وقال: . . . ويصيد ظليم المقّاء، مَن زَهِدَ في ظلم السقاء، نامَ والله اللاغب، وأدلج الراغب،

تســألنــي أم وُهَيــب جَـمَــلا يـمشـي رويــداً ويـكـون الأوّلا

وأختم هذه الأشتات من هذه الرسالة بقوله:

. . . فهم يتوقّونِ كِفّة الحابل، ويتوقّعونِ رشق النابل، على أن القارب أخو الشارب، والهُبَع طريد الرُّبَع، ما أقرَبَ طَسْماً من جديس، وأدنَى البازل من السديس. . .

ونأتي إلى رسالة «الإغريض»[2] وهي الرسالة الثانية، ونلحظ في هذه الرسالة ما لحظناه في رسالة «المنيح» وغيرها كالإشارات اللغوية والنحوية.

وهي الرسالة التي وجهها إلى أبي القاسم المغربيّ لمّـا أنفذ إليـه «مختصر إصلاح المنطق»[3] الذي ألّفه وفيها وصف المختصر والثناء بفضله والتنبيه على كثرة فوائده.

قال المعري:

بســـم الله الــرحـــمـــن الــرحــيــم

السلام عليكِ أيتها الحكمة المغربية، والألفاظ العربيـة، أيُّ هواءٍ

---

(١) الأبداد: جمع بُـدّ بالضم وهو الصنم.
(٢) الإغريض: البَرَد أو الطلع ينشق عن الكافور.
(٣) إصلاح المنطق، لابن السكيت.

رقاكِ، وأي غيثٍ سقاكِ، برقه كالإحريض[1] ووَدْقه مثل الإغريض، حَلَلتِ الرَّبوة، وجَلَلْتِ عن الهَبْوة، أقول لكِ ما قال أخو نُمَير[2] لفتاة بني عُمَير:

زكـا لـكِ صـالحٌ وخـلاكِ ذم   وصَـبَّحَـكِ الأيـامـن والـسـعـودُ

. . . .

وقال: . . . فحَرَسَ الله سيّدنا حتى تُدْغم الطاء في الهاء، فتلك حراسة بغير انتهاء، وذلك إن هذين ضدان، وعلى التضادّ متباعدان، رِخو وشديد، وهاوٍ وذو تصعيد، وهما في الجهر والهمس، بمنزلة غدٍ وأمس، وجعل الله رتّبته التي كالفاعل والمبتدأ، نظير الفعل في أنّها لا تنخفض أبداً، فقد جَعَلني إن حضرت عَرَفَ شأني، وإن غبتُ لم يجعل مكاني كـ «يا» في النداء، والمحذوف من الابتداء، إذا قلت: زيد أقبل، والإبل الإبل، بعدما كنتُ كـ «هاء» الوقف. . .

وهكذا يمضي في إيراد هذا المصطلح اللغوي النحوي، ثم يتحول إلى المصطلح العروضي فيقول:

. . . إن كاتبتُ فلست ملتمس جواب، وإن أسهبت في الشكر فلست طالب ثواب، حسبي ما لديّ من أياديه، وما غَمَر من فضل السيد الأكبر أبيه، أدام لهما القدرة ما دام «الضرب الأول» من «الطويل» صحيحاً، و «المنسرح» خفيفاً سريحاً، وقبض الله يمين عدوّهما عن كل مَعْن «قبضَ» العروض من أول وزن، وجُمِعَ له المهانة إلى التقييد، كما جُمِعنا في ثاني «المديد». . . وخُبِلَ كسباعيّ «البسيط»، وعَصَب الله الشرَّ بهامة شانئهما وهو مجـزوء، عصب «الوافر» وهو مجزوء، بل أضمرته إضمار ثالث «الكامل». . . وهكذا

---

(١) الإحريض: العُصْفر.

(٢) أخو نمير: هو الراعي النميريّ.

يمضي في مصطلح العروض فيذكر البحور والعلل ثم يذكر «الدوائر العروضية». . .

ويمدح «أبا القاسم المغربيّ فيقول: وإن أخذ في نعت الخيل فيا خيبة من شبَّه الأوابد بالتقييد[1]، وشبَّه الحافر بقَعْب الوليد[2]، . . .

ثم يأتي إلى إطراء كتاب أبي القاسم المغربي الذي اختصر فيه «إصلاح المنطق» لابن السكيت فيقول: ومن نظر في كتاب يعقوب، وَجَدَه كالمُهْمَل الأباب. . .

فرحم الله أبا يوسف لو عاش لفاظ كمداً أو إحفاظٌ حَسَداً. . . فاستخرجه سيّدنا واستوشاه، وصَقَلَه فكره ووَشّاه. . .

ولا يعدم الدارس أن يجد في هذه «الرسالة» فوائد أخرى علمية شأنها شأن سائر الرسائل.

وفي الرسالة السابعة التي كتبها إلى خاله أبي القاسم علي بن سبيكة يعزّيه بعد أن رجع أبا العلاء فوجد أمّه قد توفيت، ولم يعلم قبل مقدمة بذلك. . .

قال.

كتابي أطال الله بقاء سيّدي ما طلع صَبير، ورَسَا ثبير من معرّة النعمان، ولكل نبأٍ مستقر، ووردتها بعد سآمة ورود كعب بن مامة فإنّا لله وإنّا إليه راجعون، وله الحمد ممزوجاً به الدمع، مُسَتكّاً له من الوجد السمع. وصلّى

---

(١) وهو قول امرىء القيس: «بمنجردٍ قَيْد الأوابد هَيكلِ».

(٢) وهو قول امرىء القيس أيضاً:

لها حافر مثل قَعب الوليد ... رُكِّبَ فيه وظيفٌ عَجِرْ

الله على سيدنا محمد وعترته صلاةً يثقل بها لساني حُزناً، وترجح في المحشر قدراً ووزناً. . .

ألا يـا لـيتـنـي والـمـرء مَـيْـتٌ وما تغني من الحـدثـان لَيْـتُ

رحمك الله من ساكنة رَمْس، أصبَحَت حياتُكِ كأمس.

. . . .

أقول: وفي هذه الرسالة من أدب الرثاء الحزين نثراً وشعراً ما يدُلّ على عظم المصيبة ووقعها عليه. على أن فيها من الأدب واللغة بغريبها ونوادرها الشيء الكثير، وهو يحسن إيراد الشعر كما يحسن إدراج المثل القديم، وقد يومىء إليه إيماءً أو يجتزىء منه بشيء يدلّ عليه. . .

فهو يقول:

. . . وما وَرِث برّي عن كلالة[1]، ولا أَخَذَ تفقُّدي عن دار غَرْبة، شِنشنة من أخزم[2]، ونِشْنِشة من أخشَن[3]. . .

وأنت تجد جمهرة هذه الأمثال مبثوثة في الرسائل على نحو لا يشعر أنها مستعارة من غير أدب المعرّي.

وتعجب أن ترى في الرسالة السابعة والعشرين التي كتبها جواباً لرسالة أبي الحسين أحمد بن عثمان النُكتي البصري، كتاباً في «العروض والقوافي» بما اشتمل عليه من المصطلح الفني في هذا الباب من الأدب، ولم يورد

---

(١) يومىء إلى قوله تعالى: ﴿وإن كان رجل يورث كلالة﴾.

(٢) المثل: شِنشنة أعرفها من أخزم، (مجمع الأمثال ١/٣٧٥).

(٣) هذه عبارة قالها عمرو لابن عباس حين سأله في شيء شاوره فيه فأعجبه كلامه، والمعنى: حجر من جبل.

المصطلح مورّياً عنه داخلاً في غير مادته، بل انصرف إلى العروض نفسه مع شواهد كثيرة من شعر المتقدمين.

كما تجد في هذه الرسالة فوائد أخرى عن أخبار الشعراء وشياطينهم.

وفي الرسالة الثلاثين كتب يُعزّي خاله أبا القاسم بن سَبيكة بأخيه أبي بكر الذي توفّي بدمشق. وفيها من أخبار الأنبياء والرسل.

قال:

بسم الله الرحمن الرحيم

سيّدي أدام الله عزَّه حسامٌ يمان، لا يخلُق بتقادم الزمان، ونجم عال، نُزِّه عن سوء الأفعال...

ولو كانت كتبي إلى حضرته حسبما أعتقده لأوردتُ كلّ ساعةٍ إليه كتاباً، وخبراً عنّي منتاباً، ووصفت شوقاً أجدُه، لا تزال الذكرى تُنجده... والله يحفظ علينا رضاه ويثبته على ما سَرَّ أو حَزَن مما قضاه، والقَدَر غالب أبيّ.

العياذ بالله أن تقول كما قال المحاربيّ:

اهتزَّ عَرشُ الله ذي الجَلال   لموت خالي يومَ ماتَ خالي

ولكن إنّا للّهِ وإنا إليه راجعون. كل مَن عليها فان، فرحم الله أبا خِراش حيث يقول:

ألم تعلمي أن قد تفرَّقَ قبلنا   خليلا صفاءٍ مالكٌ وعَقيلُ

....

إن غَدَرَ ريب الأيام بشيخنا الفاضل أبي بكر، فكم للمنايا من فتكٍ ومَكْر.

توفِّي آدم ــ صلى الله عليه ــ بعدما رأى الجنّـة وسكَنَها، وسـألته الملائكة عن أسرار الأسماء فأعلَنَها. وخرج إلى الدنيا فشَقي. . . وقُبِضَ نوح ــ صلى الله عليه ــ. . . وأحكَمَ سفينه بالدُّسُر، فنجا فيه من الغرق، وحَمَل آدَمَ [1] بعد خصف الورق. . .

وبعدَه منذر[2] عادٍ سُخِّرَت له بأمر الريح، فأصاب قومه عذابٌ غيرُه السَّريح، لَحِقَ به غيرَ هِتْر، ما لَحَق آل عِتْر، فعَدَلَ بينهما داعي الهلكة إلاّ أن هذا [3] طُرِقَ زكيّاً، وذلك قُبِضَ عاصياً شكيّاً، نسي ما غنته الجرادتان، ومُني بعارض غير الهتّان، ونبيٌّ[4] بعد ذلك خُلِقَت له الناقة مع السَّقْب، وجَرَى في النسك جَرْيَ الفَرَس ذي العَقْب، فنزل به أمر دارٍ، جَعَلَه في القَدَر كأصحاب قُدار. . .

وصاحب النار [5] الموقدة التي برز منها سليمـاً، وما وَجَـدَ حَرَّهـا أليماً. . . وأخو الظُّلَّة [6] شريف كريم، في الرِّيم اصطجع فما يَريم، والذي رأى [7] النور فحسبه ناراً، أسرى فكَشَف عن بني إسرائيل شَناراً. . . وقارىء زبور[8] مُكَرَّم، في عصر شبابه والهَرَم. . . وسليمان الذي قُرِنَتْ له النبوة

---

(١) إشارة إلى أن نوحاً حمل في سفينته جَدَ آدم.

(٢) و «المنذر» في الرسالة، أي النبيّ هو، وعاد قومه وكانت في «الأحقاف» وبادت فلم يبق أحد منها.

(٣) يريد به أبا بكر أخا أبا القاسم خاله.

(٤) هو النبي صالح الذي بعث في «ثمود».

(٥) هو النبي إبراهيم الخليل (ع).

(٦) وهو شعيب، قال تعالى: ﴿وكذّب أصحاب الأيكة المرسلين، إذ قال لهم شعيب ألا تتّقون﴾، سورة الشعراء: الآية ١٧٦، ١٧٧، وقال تعالى: ﴿فكذّبوه فأخذهم عذاب يوم الظلّة، إنه كان عذابَ يوم عظيم﴾، سورة الشعراء: الآية ١٨٩.

(٧) هو النبي موسى (ع).

(٨) هو النبي داود (ع).

إلى الملك، . . . وابن مريم عبده قوم، وانتُظِرَ لقدومه يَوم، . . . ومحمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ جاهد في طاعة ربه، وانتصر لأشياع الله وحزبه. . .

أقول: وقد نجد في الرسالة إشارات لتاريخ الأمم القديمة كسَبَأ كما نجد إشارات لبلقيس وغير ذلك من الفوائد مما يتعلق بالأمم البائدة كطسم وجديس وما كان في بلاد اليمن والحبشة وبلاد البربر والغساسنة والمناذرة. . .

وأنت تجد في هذه «الرسائل» من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة والأشعار والأمثال وما يتصل بـ «أوابد» العرب، وعاداتهم قدراً كبيراً. وفيها من تاريخ الأمم والشعوب والقبائل مادة مفيدة.

كما أنك لتستقري فيها طائفة من أسماء الحيوان والطير والدواب والهوام والنبات والشجر.

وأنك لتقف فيها على جملة من المواضع والأمكنة والبلاد.

ولا تعدم أن تخلص منها بفوائد تتصل بالنجوم والكواكب والأبراج.

وهي في جملتها عيبة علوم ومظنة معارف شتى.

□ □ □

رسالة الصاهل والشاحج



رسالة الصاهل والشاحج (1)

هذه رسالة لم نكن نعرف عنها شيئاً كثيراً غير ما أثر في المصادر القديمة، ولكن الدكتورة عائشة عبد الرحمن قد وقفت على نسختين مخطوطتين في الخزانة الملكية بالرباط، لم نكن نعرف من أمرهما شيئاً، فاضطلعت بتحقيق هذا الأثر معتمدة على هاتين المخطوطتين، وبذلت جهداً محموداً في إخراج هذا الكتاب النفيس. وقد قدمت لتحقيقها بمقدمة مفيدة عرضت فيها للكتاب وأن المعري خصّ به عزيز الدولة أبي شجاع فاتك، وتكلمت على «اللامع العزيزي» الذي صنّفه المعرّي لعزيز الدولة ثابت بن معز الدولة ثمال بن صالح بن مرداس، وأفاضت في هذا الشأن وأوضحت الغموض في هذه المسألة التي جاءت من الخلط بين عزيز الدولة هذا وأبي شجاع فاتك. وعرضت لأقوال المؤرخين القدماء، وما شارك فيه المحدثون، وانتهت إلى حقيقة بسطتها في دراستها النافعة بين يَدَي الكتاب.

وفي المقدمة فوائد تاريخية أخرى تتصل بالحقبة التي ألف فيها المعري هذه الرسالة، وما كان فيها من الأحداث الداخلية والخارجية، وما كان من الاضطراب الذي سبق حملة الروم وصاحبها وما تركت من آثارٍ ودمار. وهذه

---

(1) بتحقيق د. عائشة عبد الرحمن، ط. دار المعارف بمصر.

الرسالة، وإن كانت مادة في الأدب، فهي تفسر أحداث التاريخ في أوائل القرن الخامس، وتكمل من وصف ما اتصل بالأحداث بمادةً مفيدة. وأبو العلاء يشير إلى ذلك بأسلوبه تورية وتعمية وصراحة في هذه الرسالة التي سنبسط الكلام عليها. وكأنّ ما دعاه على إملائها ما كان من جفلة الناس مما يتوقعون من غزو باسيل عظيم الروم لمدينة حلب.

ويقول مؤرخو أبي العلاء القدامَى وشاركهم الباحثون في عصرنا: إنه أملى هذه الرسالة استجابة لإلحاح أبناء أخيه، لكي يرفع مظلمتهم إلى والي حلب «عزيز الدولة وتاج الملّة، أمير الأمراء ــ أعزّ اللّه نصره ــ» وهي تتعلق بأرض قاحلة لهم، رَفَع الجُباة أن عليها مالاً ينبغي أن يؤدّوه إلى بيت المال.

وقد بسط أبو العلاء هذه المسألة في أول رسالته وأوضحها مستجيباً لهم، وفاءً بما يجب لهم عليه من حق القربى والرحم، واستحياء من أياديهم له، وإخلاصهم في خدمته ورعايته، فليس من سبيل أن يتخلص من طلبهم ويتخلّى عنهم.

ولكني أقول: ليس رفع هذه «المظلمة» إلى عزيز الدولة سبباً في إملاء هذه الرسالة، وذلك لأن أبا العلاء حشر هذه «المظلمة» في أول رسالته مستجيباً لطلب أبناء أخيه وإلحافهم الشديد، ثم انصرف إلى مادته وهي أشياء ذات خطر عظيم وهي الغرض من هذه الرسالة فعرض للأحداث وللمخاطر التي تتهدد البلاد والرعية من أمر حملات الروم، وما تركت من آثار سيئة، وما كان من عبث أولي الأمر في داخل البلاد وتقصيرهم. ومن أجل ذلك بدا أمر «رفع المظلمة» في فاتحة الرسالة شيئاً غير ذي قيمة حشره المعرّي، وكان غير موفق في إدراجه ــ جملة اعتراضية ــ ليس لها مكان أو فائدة على نحو الجمل الاعتراضية في أساليب المنشئين.

ولا أريد أن أشارك في الكلام على الأحداث التاريخية وما كان من نتائجها فقد جاء هذا وافياً بالغرض في «مقدمة» المحققة، ولا سيما في الكلام على الحقبة التي أملى المعرّي فيها «رسالته».

ثم كانت مقدمة أخرى للمحققة أسمتها: «مدخل موضوعي» في عالم الإنسان، في منطق الحيوان بين «كليلة ودمنة» و«الصاهل والشاحج».

وقبل التعريف بمادة «الصاهل والشاحج» لنخلص منه إلى المادة اللغوية في أدب المعرّيّ لا بد أن نقول ما قاله الأوائل في «الكتاب»: إنه على لسان فرس وبغل، فالفرس هو «الصاهل»، والبغل هو «الشاحج».

غير أن المحققة أرادت أن تعرض في هذا «المدخل الموضوعي» لكليلة ودمنة لتنفي علاقة «الصاهل والشاحج» بكتاب ابن المقفع، وان رسالة المعري ليس تقليداً لـ«كليلة ودمنة»، فراحت المحققة تتكلم على الحكايات في العربية على لسان الحيوان في شعر النابغة وأمية بن أبي الصلت وغيرهما لتقول: إن هذا الأدب قديم في العربية، وإن العرب عرفوه، فليست «كليلة ودمنة» «المترجمة» أول أثر في العربية جاء على لسان الحيوان والطير.

أقول: لم يقل أحد من المتقدمين إن «الصاهل والشاحج» من «كليلة ودمنة» أو أن بينهما صلة. ولم يشر أبو العلاء إلى شيءٍ من هذا، ولكنه قال على لسان الشاحج بأنّه في الشكوى التي يلتمس من «أبي أيّوب، الجمل» رفعها إلى السيد عزيز الدولة وتاج الملّة أمير الأمراء ــ أعزّ اللّه نصره ــ قد نحا فيها ــ في التورية والإلغاز» ــ منحَى «ابن دريد» في كتابه «الملاحن» و«ابن فارس» في كتابه «فُتْيا فقيه العَرَب».

أقول: وهذا جَرَّ المحققة إلى الكلام على هذا الضرب من الأدب على ألسنة الحيوان عند العرب فذهبت إلى الكلام على «كليلة ودمنة»، وما أظن

أن الأمر يستدعي هذا الاستطراد البعيد، وذلك بأن المعرّي قد نظر إلى «كليلة ودمنة» في كتاب آخر هو «القائف» الذي لم يصل إلينا وكان من جملة الكتب التي ضاعت. وكان هذا الكتاب قد وصل إلى الأندلس في عصر أبي العلاء فأشار إليه مؤلفو الأندلس، ومن هؤلاء: الكلاعي الذي اقتطف شيئاً من «القائف» في كتابه «إحكام صنعة الكلام»، قال:

ومن الحكايات المختلفة والأخبار الموزرة المنمقة: كتاب «كليلة ودمنة» وكتاب «القائف» لأبي العلاء المعرّي... وقد تكلموا فيه على ألسنة الحيوان وغير الحيوان...

ثم قال:

ولأبي العلاء المعرّي في كتاب «القائف» إحسان مشهور وإبداع كثير موفور، وهو أكثر من كتاب «كليلة ودمنة» ورقاً، وأفسح طلقاً، وأطيب شميماً وعَبَقاً[1].

وقد أفاضت المحققة في الكلام على «عالم الحيوان» في الأدب العربي القديم جاهليّه وإسلاميّه، كما أشارت إلى ما في لغة التنزيل من هذا الباب من خبر سليمان، وما علّمه الله من منطق الطير، وأثبتت الآيات ١٨ ــ ٢٢ من سورة النمل:

﴿حتى إذا أتوا على وادِ النمل قالت نملة يا أيّها النمل ادخُلوا مساكنكم لا يحطمنّكم سليمان وجنوده...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فقال أحطت بما لم تُحط به وجئتُك من سَبَإٍ بنبأٍ يقين﴾.

ثم قالت المحققة: فماذا عن الصياغة الفنية لمنطق الحيوان؟

---

(١) الكلاعي: إحكام صنعة الكلام. «فصل المقامات والحكايات» عن مقدمة «الصاهل والشاحج».

قصص «كليلة ودمنة» تُلقَى بأسلوب الحكاية في مجلس سَمَر للملك حيث يتخيل «بيدبا الفيلسوف» قصصاً شتى من عالم الحيوان، لا تربط بينها وحدة زمان أو مكان، سوى مسامرة الملك بها في هذا المجلس. كما لا يربطها بعالم الإنسان، سوى ما تقدِّمه من عبرة صريحة وموعظة مباشرة. فكلٌّ حكاية منها، يؤلفها «بيدبا» الحكيم المعلم لتعطي عبرتها بتوجيه سؤال الملك عن مَثَل بعينه، فيسوق إليه «بيدبا» في القصة المتخيّلة مضرب هذا المثل.

الأمر يختلف اختلافاً جوهرياً «رسالة الصاهل والشاحج»: فليست مجموعةً من حكايات شتّى، بل قصة واحدة مترابطة الفصول والمشاهد، وهي لا تؤدّى بطريق الحكاية والسمر لسوق العبرة ومضرب المثل، بل صيغ الحوار على طريق التشخيص والإخراج التمثيلي الزاخر بالحركة والحيوية، وكأننا نشهد تمثيلية يؤديها شخوص من البهائم، مكانها حيث يقف «الشاحج» معصوب العينين في موضعة بمعرّة النعمان، وموضوعها الرئيسي تصوير لما كان من جَفلة الناس لِما يتوقّعون من خروج باسيل ملك الروم لغزو حلب، رغم ظاهرة القطيعة بينه وبين عزيز الدولة.

وعلى عكس ما في «كليلة ودمنة» حيث يقصّ الإنسان «بيدبا» الفيلسوف على «دبشليم» الملك حكاياته التعليمية المتخيّلة لعالم الحيوان. تتحدث الشخوص الحيوانية في «الصاهل والشاحج» عن عالم الإنسان، ولا يظهر أبو العلاء على المسرح إلاّ ريثما يمهّد للتمثيلية بتحية موجّهة إلى «السيد عزيز الدولة وتاج الملّة...» والاعتذار عن مكاتبته في شكوى بني أخيه بأرض لهم قاحلة... لو أن البغل الذي يكدح فيها أنطقه الله تعالى بقدرته لجأر مما يكابد فيها من عناء ونَصَب.

وينسحب أبو العلاء في لطف، بعد هذا التمهيد، والشاحج شاخص

على المسرح معصوب العينين، منطوياً على همومه وهواجسه، ومن بعيد يُسمَع صهيل فرس لا يلبث أن يظهر قرب الشاحج، ويترجل عنه فارسه ليرِدَ الماء ويأخذ بعض راحة قبل متابعة السفر.

ويبدأ الحوار، بقدرة الله تعالى، بين الصاهل والشاحج الذي لا يكاد يسمع أن الصاهل في طريقه من مصر إلى حلب، حتى يطمعه الرجاء في أن يحمل خالُه الفرس إلى الحضرة العالية بحلب، مظلمةً شعرية من نظم الشاحج إلى السيد عزيز الدولة وتاج الملة...

ويأنف الصاهل من هذه الخئولة المهينة التي يمت بها إليه البغل فيوسعه تحقيراً وسخرية، ويتطور الجدل فيتحول إلى خصومة حادة، ويقترح الصاهل أن يحتكما إلى فاختة كانت تحطّ على غصن قريب، ويرفض الشاحج تحكيم فاختة، وهي المشهورة بالكذب والحمق والخفة، ويقترح أن يكون الحكم بعيراً في إبل وردت الماء هناك.

....

أقول: أرادت المحققة أن توضح الفرق بين الأسلوبين في «كليلة ودمنة» و «الصاهل والشاحج» فذهبت إلى ما ذهبت إليه كما هو مبسوط من كلامها. وليس من حاجة إلى هذه الموازنة والمقارنة، ولم يقل أحد من المتقدمين أن «هذا» من «ذاك» والخلاف بينهما كما أثبتت صحيح، غير أن هناك شبهاً أصيلاً وهو أن حكايات «كليلة ودمنة» جاءت على ألسن الحيوان والطير، والكلام في «الصاهل والشاحج» حديث الحيوان أيضاً وإن كان الحيوان يتحدث عن أحداث الناس في مجتمع المعري في حلب وأطرافها في مستهل القرن الخامس الهجري. وإذا كانت الحكايات على ألسنة الحيوان في «كليلة ودمنة» فإنها تعبر عمّا يفكر به الناس من مشكلاتهم

وما يحزبهم من خير وشر، ولولا أسباب عدة لصرَّحوا بها، فكأنها والحالة هذه تتحدث عما يضطرب به الإنسان في حياته وشؤونه. وليس القول «إنها حكايات متخيلة لضرب المثل» معبراً عن حقيقة دلالة هذه الحكايات، وهي نظير الحوار بين «الصاهل والشاحج»، والغاية في كليهما بسط ما يعرض من شؤون الناس في الحياة وما يلقونه فيها من مشكلات ونوازل.

وقد تذرّع أبو العلاء بشكوى بني أخيه وأنهم طلبوا إليه أن يـرفع مظلمتهم إلى السيد عزيز الدولة، وأشار إلى ذلك كما بيّنا في مقدمة الكتاب، ثم انصرف إلى «الشاحج» الذي «شخّصه» فنظم مظلمته وكان يلتمس من يرفعها إلى السيد عزيز الدولة لِما بلغه من نظر الأمير هذا في العروض ومعرفته بأقدار الشعراء، ثم بدا للشاحج أن يعدل عن المظلمة المنظومة فنثرها وصاغها موريّاً ملغزاً آملاً أن تحيّر أهل العلم والشعراء في الحضرة العليّة بألغازها.

ثم نقف على رد الصاهل على الشاحج منكراً عليه التظلم إلى عزيز الدولة:

ومن الذي أوهمك أن مثلك يُسمَع له قول أو يُعرَف منه إيماء؟

أقول: وكأنّ أبا العلاء أراد أن يأخذ على عزيز الدولة اهتمامه بالشعر والعروض، وكان ينبغي له أن يصرف اهتمامه للمشكلات الجسام، ولما يحزب الناس من الفتنة المتوقعة وما يتوقعونه من غزو الروم.

ولنبدأ بـ «الصاهل والشاحج»:

قال أبو العلاء أحمد بن عبد الله:

أُسَلِّم على الحضرة العالية تسليم العاجز المقصّر، كما ينظر الهادي

المدلج إلى فرقد الليل، واليَمانيّ المُشيم إلى سهيل، وأصحاب الـراح يتعوّذون من مُغنٍّ إذا ارتَجَلَ شُتِمَ، وإذا سكَتَ صِينَ وأُكرِم. وأنا أمتُّ بحق التخفيف. قال بعض الرعاة: لا تذُمّوا القَتادة فإن لها علينا حقّاً، قيل: وما ذاك؟ قال: إنها لم تُنبت بأرضنا[1].

ولو كنت بالغاً في الأدب أطوَرَيَّ[2]، لكنت في تلك الحضرة كالقطرة تحت الصَّبير، والحصاة إلى جانب «ثَبير». فما بالي وأنا مثقل استعـانَ بذَقْن[3]، وطفل بَهَشَ إلى يَفَن... وعند المنهَل نسيتُ المزادة[4]. كل امرىءٍ يغدو بما استعَدَّ، وقبل الرِّماء تملأ الكنائن...

أقول: ونقف في هذه المقدمة على هذه اللغة المختارة التي تأتلف من الفصيح الخاص، موشّىً بالمثل القديم يأتي به أو يومىء إليه، وتلك سجيّة في المعرّي نلمسها في سائر تصانيفه.

وهو يتقرب إلى السيد عزيز الدولة على نحو ما يتقرب المُدّاح الشعراء من ممدوحيهم بعبارات من التعظيم والتبجيل قد تحمل على التزلّف والملق وهو يقول:

وقد علِم الله ـ جل اسمه ـ أني استَنزر للسيد عزيز الدولة، وتاج الملّة، أمير الأمراء ـ خلّد الله أيامه ـ كلَّ كثير، فلو حَمَلت إلى حضرته الذهب لظننته صُفْراً، أو الإيمان لحسبته نفاقاً وكفراً.

---

(١) يشير إلى أن له على الحضرة حقّاً: أنه بعيد عنها لا يقيم فيها ولا يتردد عليها.

(٢) من الأمثال: «بلغ من العلم أطوَريه». أنظر مجمع الأمثال للميداني ٩٣/١.

(٣) في المثل: «مثقل استعان بذَقْن»، قال الجوهري: يضرب في الرجل الذليل يستعين بآخر مثله.

(٤) أنظر مجمع الأمثال ٦٨/٢.

ومن المفيد أن أمضي في هذا الأدب الذي حشر فيه المعرّي من غرائب اللغة وأوابدها قدراً كبيراً، وتلك من طبيعته وسجيته فإنه ليسير في هذا السبيل في أي باب يطرقه من الأبواب، فقد يكتب إلى صديق له رسالة إخوانية، ولا تعدم أن تجد فيها غرائب الأوابد وقد يزيد على ذلك فيجعلها مظنة لمصطلحات العلوم كالنحو والصرف والعروض ونحو ذلك وكنا قد تبينا ذلك في رسائله عامة.

ويمضي المعري في زلفاه إلى السيد عزيز الدولة فيقول:

... ولو جَعَلْتُ شجر الكافور والألُوّة قوتاً للنار أوقَدَتْها مَهَنَتُه في الصِّنَّبْر[1]، تدفع بها قِرَة ذات وَبْر، أوهمتْني المحبّة أني قد وَنَيْت...

ثم يذكر طلب أولاد أخيه برفع «مظلمتهم» بشأن الأرض التي مَرّ خبرها... فيقول:

لي ـ أطال الله بقاء السيد عزيز الدولة وتاج الملة أمير الأمراء ـ أولاد أخٍ قد أوذموا على أنفسهم من خدمتي ما ليس بلازم، وأصغرهم سنّاً طفل صغير قد وُكِلَ في الصَّبارَّة، كلما أحسَّ بحِمام اليانوسة لديَّ أجباها بالحُمَم إلى غير ذلك من المآرب لا يمكن قضاؤها بنفسي.

ولهم أوالب في مدينة «حَماة»... ورَفَع رافع إلى الحضرة العالية أن حقّاً يجب للخزانة المعمورة يجب على أرض أولئك الدُّرْد النهابِل...

---

(١) الألوة: بفتح الهمزة وتشديد الواو عود يُتَبخّر به، والمَهَنة: جمع ماهن وهو العبد والخادم، والصِّنَّبْر: شدة البرد، وذوات وَبر: أيام برد العجوز.

وسألوني، والمسألة حُرصة أن أسأل السيد عـزيز الـدولة... في ذلـك فاستَحيَيْت أن أكلِّفهم في اليوم القصير لُماساتِ وَروب[1]...

ثم قال:

وقد أشرت عليهم بترك تنجُّزهم الصفح عن ذلك، وقلت: الصبر على القناعة أقبل من سوء الصناعة، والكريم يجب أن يُسْتَحيا منه...

فأبَوا إلّا غير ذلك وقالوا: إنّا لا نحمل أوْقاً كان موضوعاً فيما سَلَف... فجشَّموني كلاماً في ذلك، فقبَّح الله مِعْزى خيرها خُطَّة، وشجراً أطوله التربة...

أقول: فأنت ترى إن ذكره لطلب أبناء أخيه لم يَشأ إلا أن يكون حافلاً بالكلم الغريب الذي لا يُدرَك إلا بالرجوع إلى المظانّ.

وقال: وقد وصلوا بهذه الرسالة رقعةً يرجون بها من اليد العالية توقيعاً مؤبَّداً، لا يكون بعده القول مردَّداً، بل يحسم بإيجاب، طَمَعَ كل ناظرٍ وجابٍ.

وقال: ولهؤلاء القوم أُرَيضة ليست بالأريضة، وهي من قلة العمل كالمريضة، غراسها ليس بعميم، وثمرها بين الثمر كبني يربوع في بني تميم...

إلى أن قال: ... وتردُ جَباها الواردة[2]...

---

(١) اللُماسة: الحاجات الملتمسة. والوِرْب وجار الوحش، والجمع أوراب، ولعل المثبت هو: «وَروب» بفتح الواو، وهو في هذه الحال نعت للمؤلف في أنه زهد في الدنيا فانفرد في مسكنٍ كالوجار.

(٢) والـجَبَا: الحوض، والواردة تقيد البهائم التي ترد الحوض، وأبو العلاء يمهد بلطف بعدما قدم من وصفه للبهيمة المتعبة المحجوبة العينين (البغل) لما سيكون من حوار بين البغل (الشاحج) وما يرد على الحوض من بهائم.

ويقف أبو العلاء هنا ليمهد إلى مادة الكتاب فينطلق في الكلام حديثاً تتوجه «الواردة» أي البهيمة إلى غيرها من البهائم فينعقد الحوار ويبدأ الكتاب شيئاً جديداً، فهو يقول: فجائز أن تضمر هذه البهيمة أو تقول باللسان ما لا يفهمه كلّ إنسان من كلام معناه: رب صَلَفٍ تحت الراعد[1]، وساعٍ دأبَ لقاعد[2]، تقري البائسة وترد الرائسة[3].

ردي ردي وِردَ قَطاةٍ صمّاءْ
كُدْريّة أعجبها وِردُ الماءْ

....

ولا يمتنع في قدره الله أن يرد فارسُ كُمَيْتٍ أو وَرْد، فإذا شَرَعَ في نَمير ذي بَرْد، رَبَطَه بالكَثَب من المَثاب، فيقول الشاحج بفضل الحِسّ:

من أين طرأ علينا الكريم؟

فيقول الصاهل: ومن أين علمتَ بالكرم، ومن دون عينيك حجاب قد شُدَّ، لو كان دون العين النابعة لما فارَتْ، أو العين الطالعة لما أنارَت[4]؟

فيقول الشاحج:

عرفت كرمَكَ في وَطئِك وصوتك، لأنَّ الرائع قموص الرجل، بحِجْلٍ

---

(١) مثل، قال الجوهري: يضرب للرجل يتوعَّد أو يَعد، ثم لا يقوم به.
(٢) أنظر مجمع الأمثال ١/٣٠١.
(٣) قري الماء في الحوض: جمعه، والرائس: الوالي.
(٤) العين النابعة: هي عين الماء، والعين الطالعة: الشمس.

كانت أو بغير حِجْل. ولأنّ جُشّةً في الصهيل تكون بعِتق الفرس أبيَنَ دليل، قال الجعفي[1]:

أمـا إذا استدبَرتَـه فتسـوقـه   رجل قموص الوَقع عـارية النَّسَـا

وقال لبيد:

بـأجَشٍّ الصـوتِ يَعبـوبٍ إذا   طَـرَق الحَيَّ من الغَـزْوِ صَهَـلْ

فيقول الصاهل:

إنّك لعالم بالعِراب، فمن أين لك ذلك، والأيام لك شاجِنة، ونُوَبُها عندك راجنة؟

فيقول الشاحج:

فرض على المنتسب عِرفان الخال، ولا سيّما صاحب الشرف دون الأبِ، وإذا افتخر رُقَيم[2] بسعد، وعمرو[3] بجذيمة فإنه غير متعدّ. فأخبرني من أين مبدأ سفرك؟

فيقول الصاهل:

من مصر التي قال فيها فرعون: ﴿أليس لي ملك مِصر، وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون﴾[4] تلك صُبْرةُ الذهب، وأمّ النعيم، وينبوع النصفة.

---

(١) هو الأسعر الجعفي. أنظر: المؤتلف، للآمدي ص ٤٧؛ والشعر والشعراء ٢/٧٤٥، (ط. بيروت).

(٢) هو رُقَيْم المحاربي، وخاله سعد بن مُعاذ الأنصاري. (أنظر الاستيعاب ٩٥٨).

(٣) هو عمرو بن عدي بن نصر بن ربيعة اللخمي، أمّه رَقاش أخت جذيمة الأبرش، (جمهرة الأنساب ص ٣٩٧، وجذيمة الأبرش هو الوضاح، ملك الحيرة، قتلته الزبّاء (جمهرة الأنساب ص ٣٣٨).

(٤) سورة الزخرف: الآية ٥١.

فيقول الشاحج:

أُكرِمْتَ أُكرِمتَ، القول ما قالت حذامِ[1]، تلك الحسناء بَعُدَت من الذام[2].

....

فإلى أين المحرَد[3]؟

فيقول الصاهل: إلى حضرة مُواسٍ آس، قد بَسَطَ آمال الناس، أديبٍ آدب، ما هو بجديب ولا جادب، كادَ يكون عدله في الآفاق مطراً، وتأرَّجَت البلاد بثناءٍ عليه فهَمَّ الجوّ أن يكون عِطراً، أقام السوق للفصاحة...[4].

فيقول الشاحج:

صَدَقَ زاعم فيما زَعَم، إنه لكما تصف وأنعم، وهو على إدراكه جدّ العظماء، ضارب بالسهم الفائز من سهام العلماء...

وهذا الأمير كما نطق به الكتاب الكريم من قوله تعالى: ﴿ولما بلغ أشُدَّه آتيناه حُكماً وعلماً وكذلك نجزي المحسنين﴾[5].

فالله القادر يُبلغه أفضل آمال المجد ودين، إذ كان كما قال تعالت كلمته: ﴿وكذلك مكَّنا ليوسف في الأرض ولنُعلِّمَه من تأويل الأحاديث، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾[6].

---

(١) مجمع الأمثال ٢/١٠٦.
(٢) كلامه يومىء إلى المثل: لا تعدم الحسناء ذاماً، (مجمع الأمثال ٢/٢١٣).
(٣) المحـرَد: هو القصد.
(٤) وسيظهر من السياق أن الصاهل يعني: «عزيز الدولة» وأنه قاصده.
(٥) سورة القصص: الآية ١٤.
(٦) سورة يوسف: الآية ٢١.

إلى أن يقول:

وقد عزمتُ يا خالي أن استودعك رسالة إلى حضرة هذا الأمير لتذكّر بي ولاة العَدْل ﴿فإن الذكرى تنفع المؤمنين﴾[1] لعلّ عِلاوة تُحَطّ عن فَوْدَي مثقل، ونزعاً بالغَرْب يُخَفَّف عن خابط عِضَة...

فيكون منك الطَّوْل بأن تصل تظلُّمي إلى الحضرة، فلعلّي أُنصَف مع المظلومين...

ويمضي الشاحج في كلام طويـل يصف ما يقـاسيه من نصب في العيش، وما يلاقيه من مصائب.

ويمضي في صفحات طويلة، وهو يذكّر الصاهل بشرف نسبه إليه فيناديه: يا خالي، وهو يتشرف بهذا النسب ويقول: والخال أثبت نسباً من العم، لأنَّ الرجل يُشَكُّ في نسبه من قِبَل أبيه ولا يُشَكُّ في نسبه من قِبَل أمّه...

وأنت تجد في كلام الشاحج من الأدب واللغة والشعر ووالأخبار وغير ذلك من الفوائد الكثير. ويردّ عليه الصاهل وينكر خؤولته له ويقول:

زَعَمت أني خالك، وأين الأفق من اللئيم ولدته غافق[2]؟

ويمضي الصاهل في حديثه فيورد من الأخبار ممـا يتصل بـالناس والحيوان يستشهد في ذلك كله بالمأثور من الأدب والشعر، وأنت في ذلك كله بمجموع رائق في الأدب تعجب من استيعاب المعري لهذا القدر من المعارف الواسعة المختلفة.

---

(١) سورة الذاريات: الآية ٥٥.

(٢) الأفق: الذي بلغ الغاية في الكرم والفضل والعلم. وغافق: قبيلة من علّ خاملة.

ولا يترك أبو العلاء مناسبة إلا جعل فيها فائدة في الأدب واللغة فإذا قال الصاهل في كرم الخيل شيئاً مثلاً أتبعه بفوائد كثيرة مفيدة فقد قال:

وتلا خيلَ العرب في التكرمة إبلُها السائمة والمستعمَلة. وإنما جمهور الموزون الذي نقل عن العرب في الخيل والإبل والنساء، فهل سمعت أحداً من الرواة نَسَبَ إلى الناقة أو الجَمَل بيتاً أو بيتين؟

والمنثور من الكلم جنس للمنظوم، وعلى حسب ما يتسع في القول المتكلم، ينصرف لدى النظم الشاعر. ولذلك صحّ أن العرب أوفر حظّاً في الموزون لأن لغتهم تُستَبْحر وإن لم تُبْنَ منها أوزان الشعر.

وقد علمت أن صوتك له نوعان: الحَمْحَمة والشحيج، وكلاهما لا مسلك له في الموزونات، لأن الكلمة إذا اجتمع فيها ساكنان يتوسطانها لم يُمكن أن تنظم في حشو البيت العربي إلا في موضع واحد كقوله:

فرُمْنا القِصاصَ وكان التقاص فرضاً وحتماً على المسلمينا[1]

وليس ذلك بمعروف ولكنه شاذ مرفوض، وما شذّ من كل الأسماء فإنه لا ينكسر به القياس. وإذا كان الساكنان جَمَع بينهما من آخر الكلمة وقف وسكوت، فإنما يستعمل ذلك في أواخر أوزان معروفة تسعةٍ أو عشرة، كقول القائل:

جاء شقيق عارضاً رمحه ان بني عمِّك فيهم رِماحْ[2]

. . . .

ثم يرد الشاحج عليه إنفته من خؤولته ويمضي في كلام طويل ويصف

(١) هذه مسألة أوردها المبرد في «الكامل».

(٢) الصاهل والشاحج، ص ١٦٢ ــ ١٦٣.

له فضله وقيمته وإن الله تعالى جعل البغال أقران الخيل فقال: ﴿والخيل والبغال والحمير لتركبوها﴾[1]. ثم يأتي من الفوائد أدباً ولغة نظير ما وجدنا من كلام الصاهل.

ويقول: وقد بلغني أن للسيد «عزيز الدولة وتاج الملّة أمير الأمراء» مجلساً يجتمع فيه الفقهاء وأهل الكلام والأدب والشعراء. ولو تحرّى فيَّ التطوع متحوِّب فقادني برَسَني حتى أقف من ذلك المجلس بمرأى ومسمع لألقيت مسألةً ثم فرَّعتها فخاض فيها الفقهاء والمتكلمون والشعراء سحابة ليلتهم تلك. وكأني بك قد قلت في نفسك: ليت شعري ما تلك المسألة؟ ثم أدركتك الأنفة أن تسألني عنها...

وكنت أقول للشعراء: أخبروني عن ثلاثة منكم أحضرهم السيد عزيز الدولة... ـ أعزّ الله نصره ـ وكان أحدهم يعمل البيت من قَريّ «قفا نبك» في دقيقة، والآخر في دقيقتين، والثالث في ثلاث دقائق. فأمرهم أن يصنعوا بيتاً على ذلك العِراق ويتعاطَوا فيه النَصَفة، أكان هذا يُمكن أم يتعذّر[2]؟

....

ثم يرد الصاهل عليه وينعقد حوار طويل وحديث طويل، وفي جملة ذلك فوائد كثيرة في الأدب واللغة والنقد والنحو وغير ذلك.

وكأن الصاهل أراد أن تكون الفاختة حكماً، ويرفض الشاحج تحكيم الفاختة لشهرتها بالكذب والحمق والخفة ويقترح أن يكون الحَكَم بعيراً في إبل وردت الماء.

---

(١) سورة النحل: الآية ٨.

(٢) الصاهل والشاحج، ص ١٩٠ ـ ١٩١.

وتغتاظ الحمامة مما سمعت من مدح الشاحج فيها فتسرع إلى الجمل وتلقي إليه القصة مع قلب كلام البغل فيها وفي أبي أيّوب الجمل، فيندفع هذا مهتاجاً فيهجم على الشاحج في حنق مسعور.

ويتعقد الموقف قبل انكشاف مكيدة فاختة، ويريد أبو أيوب ليكفِّر عن إساءته إلى الشاحج، فيقبل رجاءه في إيصال مظلمته إلى الحضرة العالية، وقد عدل فيها عن الشعر، ونحا بها منحى ابن دريد في «الملاحن» وابن فارس في «فتيا فقيه العرب» ويُعيي أبا أيوب أن يفقه منطق الشاحج في مظلمته فيستحمقه ويظن به مَسّاً من خَبَل.

ويتأخر الخوض في أحداث حلب، ريثما يفد الثعلب ويفضي الحوار إلى صداقةٍ بينه وبين الشاحج يتبادلان النصح، فيسأله الشاحج أن يصنع له جميلاً هيهات أن ينساه: يتجوّل في المنطقة، وهو الطليق الحركة المفتوح العينين، ليأتيه بأنباء حلب ــ حرسها الله ــ وحال أهلها وسكانها في جفلة الخوف من غزو الروم، وينقل إليه عن رؤية عين، أخبار السياسة والحرب والبلاط والمجتمع.

ويعود الثعلب من جولاته بأخبار كثيرة هي ما كان يجري في تلك الحقبة، حتى إذا استوعب الشاحج تلك الأخبار وعرف مواقف الرؤساء والقادة ينتهي الكتاب بهذا النمط من الحوار بصوت أبي العلاء يملي تحية الختام للسيد عزيز الدولة. . .[(١)].

أقول: وظهور الثعلب في الحوار مؤذن بظهور فوائد غير تلك التي كانت في حوار الصاهل والشاحج فهي هنا تتعلق في أن «العامة» يخبرون أن

(١) هذا التلخيص من مقدمة المحققة.

صاحب الروم قد نهد إلى أرض المسلمين[1] وأن رسالة عزيز الدولة إلى طاغية الروم في الكف عن الغزو لم يأت جواب عنها[2]. الإشارة إلى ما بين الطاغية وعزيز الدولة من تفاهم[3].

ونجد من صلات عزيز الدولة بطاغية الروم أنه أهدى إليه هدية سنية ونقرأ صفحات من بوادر جفلة الناس وتصور ما يمكن أن يحدث عند الجلاء عن ديارهم مخافة الغزو. وحال النساء والشيوخ وذوي العاهات. ونقرأ فيه من أخبار التجار وأصحاب الحرف والمكارين واليهود، وأحوال النصارى.

وفي جملة ذلك لا تعدم أن تجد اللغة والأدب والشعر القديم، وعلى هذا فإنَّ هذه الرسالة عَيْبة علم كثير إلى جانب الفوائد التاريخية والاجتماعية التي لا بد أن يقف عليها المؤرخون في عصرنا عند الكلام على هذه الحقبة.

□ □ □

(١) الصاهل والشاحج، ص ٤١٥.
(٢) المصدر السابق، ص ٤١٧.
(٣) المصدر السابق، ص ٤١٦.

زجرُ النَّاج



زجر النابح (١)

إن الكثير من آثار أبي العلاء قد وسم بأسماءٍ مفيدة ذات دلالة فمن ذلك ديوانه الأول «سقط الزند» ودلالة «السِّقط» معروفة، وعلاقة السقط بـ «الزند» علاقة أكيدة، ومجموع هذا المركب الاضافي مقصود في دلالته تصويرا وتشبيها.

ودلالة «اللزوميات» أو «لزوم ما لا يلزم» معروفة. و «الفصول والغايات» كتاب في تمجيد الله وتعظيمه جعل أبو العلاء منهجه فقراً و «فصولاً» كل فقرة أو فصل في باب تعظيم الله ــ جلت عظمته ــ تنتهي بكلمة «غاية»، والمراد بـ «الغاية» النهاية في مادة «الفصل».

وأما «رسالة الملائكة» فهي أجوبة عن سؤالات فيها شيء عن ملك وملائكة وعزرائيل واسرافيل وغير ذلك.

---

(١) كتاب من آثار أبي العلاء التي ضاعت مع جملة كتب أخرى لا نعرف إلا أسماءها وما قيل فيها، أو ما اشتملت عليه في بعض الأحيان. و «زجر النابح» هذا ليس إلا مقتطفات وجدها المحقق الدكتور أمجد الطرابلسي في حواشي مخطوطة هي الجزء الأول من ديوان اللزوميات، والمخطوط في خزانة «المتحف البريطاني». وقد بسط المحقق جملة ما يتصل بهذا وغيره في مقدمته لهذا الكتاب الذي شاء المحقق أن يجمع فيه هذا الحواشي التي هي من «زجر النابح» ط. دمشق ١٣٨٥هـ ــ ١٩٦٥م.

«وعبث الوليد» في نقد شعر البحتري والكلام عليه، ووسمه بـ «العبث» مقصود، ذو دلالة نقدية وغيرها... وإضافته إلى الوليد ضرب من اللعب البديعي على طريقة أسلوب «التورية».

وفي «زجر النابح» دلالة تتجاوز النقد، بل هي شيء من الرد على الشتيمة أو الهجاء أو أي ضرب ينال به أحدهم غيره فيقسو عليه، فقد وسم أبو العلاء من تكلم فيه ورماه بالمروق والالحاد بـ «النابح» وهو الكلب الذي استحق أن «يُزجَر» اتقاءً لنباحه.

إن في هذا الوسم للكتاب لقسوة شديدة سواء أكان هذا الموسوم بـ «النابح مستحقاً أن يوسم بهذا الوسم أم غير مستحق، لا نعرف هذا لأن الكتاب مفقود، وأن «المقتطفات» التي أحسن الدكتور الطرابلسي فجمعها من حواشي مخطوطة كما أشرنا في حاشيتنا، لا تعين على معرفة هذا الذي ذهب إليه التصور.

غير أني أميل إلى أن في طبع أبي العلاء شيئاً من قسوة نتبينها في نقده، والنظر في «عبث الوليد» يؤيّد ما أذهب إليه. وإذا كان الأوائل قد قالوا: «حبُّك الشيء يُعمي ويُصمّ» فإني أجد هنا انحياز المعرّي إلى أبي تمام وانكماشه عن البحتري.

وفي «المعري» أشياء ربما لا نجد ما نحملها عليه إلا القول بما كان فيه من تناقض «وتطرُّف» وهو مصطلح عصرنا هذا، فبينا نجده زاهداً قابعاً في بيته في «الثلاثة من سجونه» و «رهين المحبسين» إذا هو في سُرَّة الدنيا، يشارك فيما يحزب الناس من أمور الدنيا كثير العلاقات والمكاتبات والتعرض لخبر الدنيا وشرّها، ورسائله تشهد بهذا[1]. وإذا نظرت إلى «الصاهل والشاحج»

---

(١) أنظر: رسائل أبي العلاء.

أدركت صلته بالحاكمين وكيف أغرق في التوجه إلى «السيد عزيز الدولة، وتاج الملة، أمير الأمراء ـ أعز الله نصره». وهو يكرر هذه الديباجة كلما ورد ذكر هذا العزيز أبي شجاع...

وربما استطعنا أن نحمل حرص المعري في أن تكون آثاره محشوةً بالعلم والمعارف المختلفة إلى شيء من حرصه بحماسة لا تخلو من زهو وفخر وتباهٍ. وأنه في منهجه في كتبه يذكر ما يقتضيه الأمر وما لا يقتضينه استطراداً وتزيداً.

ولا أستطيع أن أحمل هذا على إرادته أن يفيد طلابه لأنه اتخذ من كتبه التي أملاها كتباً تعليمية، ولا أستطيع أن أفسر هذا الاستطراد والحشو من أنه من عمل النسّاخ كما ذهب إليه الدكتور خليفة في نشره للرسائل بحجة أن المعري أفرد للشرح كتاباً هو خادم الرسائل. والذي يرد على هذا أن هذا المنهج نجده في «الرسائل» كما نجده في «الغفران» وفي «الصاهل والشاحج» وغيرها من آثاره.

ويبدو أن «التواضع» الذي أكثر منه في أول «رسالة الملائكة» ليس شيئاً إذا عرفنا أنه يأتي بما ينقض هذا التواضع المصطنع في حشو الرسالة فيفخر على غيره ويُجهِّل المتقدمين من النحاة كسيبويه والفراء وأضرابهم. وهو يشعر القارىء بأنه ينفرد في الرأي الذي رآه في مسائل أدبية ولغوية ونحوية، وكنا قد أشرنا إلى ذلك في الكلام على تلك الآثار.

وعلى هذا فإني أميل إلى تصديق ما عرض له في مجلس الشريف المرتضى مما نقله ياقوت وغيره وذلك أنه عرَّض بالشريف الذي كان يكره المتنبي وجرى الحديث على المتنبي فتنقصه المرتضى وجعل يذكر عيوبه، فقال المعرّي: لو لم يكن للمتنبي من الشعر إلا قوله:

لكفـاه فضلاً. فغضب المـرتضى وأمر بسحب رجله، وأخـرج من مجلسه.

فلما سئل الشريف في ذلك أجاب أنه أراد قوله:

وإذا أتتــك مــذمتي من نــاقص فهي الشهـادة لي بأني كـامـلُ[1]

أقـول: أني لأميل إلى تصـديق هذا الخبـر ولا أذهب مذهب من ينكرها[2] وذلك لعلمي أن المعرّي رجل بحّاث نقّاب يتحرّى الأخبار، وهو يوميء في إشاراته في آثاره إلى فوائد عجيبة لا تخلو من نيل من تقدّمه وغيرهم من معاصريه[3].

ولنعد إلى «زجر النابح» ثم، نقف على شيء من هذه «المقتطفات» فنقول:

لقد أشار المحقق في «مقدمته» إلى أن أبا العلاء في «زجر النابح» كان يردّ على خصم واحد بعينه لا على خصوم كثر. فهو يوجّه كلامه إلى هذا الخصم بصورة المفرد دائماً، ويطلق عليه تبعاً للمناسبة نعوتاً كثيرة، منها ما قد يحتمل بيّسر، ومنها ما يبلغ الغاية في القسوة. فهو أحياناً: الطاعن

---

(١) أنظر: ياقوت: معجم الأدباء ١/١٦٩؛ نزهة الألباء، ص ٤٢٦ وغيرهما.

(٢) الذين أنكروا الخبر ذهبوا إلى أن بين المعري والشريفين صلة طيبة يستدلون عليها برثائه المشهور لأبي الشريفين أبي أحمد الموسوي، ثم إنهم يستبعدون أن يتصرف المرتضى على هذا النحو وهو من هو في الزماعة والرياسة والأدب والعلم، ولكني أقول: أن سيرة المرتضى غير سيرة أخيه الشريف الرضي، فهو رجل دنيا فقد توجه إلى الخلفاء مادحاً مستعطفاً إعفاءه من بعض ما يجب عليه إلى بيت المال.

(٣) أنظر رسالته إلى «النكتى» وهي الرسالة السابعة والعشرين من «رسائله».

والمتكلم، والمنكر، والمعترض، وهو أحياناً أخرى: المتحامل، والمتقوّل، والمبطل، والمموّه. وهو أخيراً: المخترص، والمتسوِّق، والمتقرّب بثلب البرآء، والعرِّيض الكاذب، والملحد.

ويغلب على الظن أن خصماً لأبي العلاء كتب رسالة يتعقب فيها أقواله في (لزوم ما لا يلزم)، ممعناً في أذيّته والتأليب عليه، مما قلق له بعض أصدقائه فحملوه على أن يرد عن نفسه هذا الخصم العنيد.

ويشير أبو العلاء في غير موضع من «الزجر» إلى ما كان يدفع هذا الخصم إلى النيل منه والتهجّم عليه وتأليب العامّة ضدّه رغبةً في إيذائه والايقاع به. فنراه مرّة يقول بعد أن كشف عن تلاعب هذا الخصم بأشعاره وقطع ما اتصل منها عمداً، أو وصل ما انقطع:

«أفما يستحي «المتحامل» أن يأتي بمثل هذه التمويهات الباطلة ويُلبس بها على جماعة مغنزة ليتوصل إلى أذاة من لم يتقدّم إليه منه مضرّة ما يكره ولا يشين؟ وقد وصل البيت الذي ذكر حرصاً على التشنيع ورغبةً في تضريب العامة على معنى التأريش[1] ببيت ليس هو في الأبيات[2]...

وقال أبو العلاء في موضع آخر، وقد رماه الطاعن بالالحاد لقوله في خطاب طفل صغير:

بأيِّ ذنبٍ أُخِذْتَ فينا　　لم تجنِ إلّا كذنب صُحْرِ

(وصُحْر فيما قيل: أخت لقمان بن عاد. وفي المثل: «ماله إلّا ذنب صُحْر» أي لا ذنب له).

---

(١) تضريب العامّة: اغراؤها. والتأريش: الافساد والتحريش والاثارة.
(٢) أنظر «زجر النابح»، ص ٦٤.

«والذي يعترض على مثل هذه الأشياء، لو قُدِّر أن يجعل الحذف بالحصاة إلحاداً، بله القيام واللعب وما هو جار مجراهما من أفعال الآدميين[1]، وتلك بغضة وَقَرَت في الصدر، إما المخالفة من الطبع، وإما لأمر من القضاء لا يُعلَمَ»[2].

ومقدِّمة المحقق مفيدة في تجلية ما في هذا السفر الممتع[3].

ولنأت إلى أصل «زجر النابح» فنقف على «مقتطفاته»[3]:

١ ـ جاء في اللزومية الأولى، البيت الثالث عشر:

إذا نَـزَلَ المقدار لم يـكُ للقـطا نهـوضٌ ولا للمـخـدراتِ إبـاءُ

قال أبو العلاء تعليقاً على هذا البيت:

الذين يقرّون للبشر بعلم الغيب والملحدة لا يقولون بالقدر وإنما المؤمن من يُصدِّق بالخطاب المنزل، بدليل قوله ـ تعالى ـ ﴿والله يعلم ما تحمل كل أنثى... الآية﴾[4] وقوله: ﴿قل لا يعلم من في السموات والأرض﴾[5].

وختم الجامع لهذه النقول التي أثبتها في حواشي المخطوطة التي

---

(١) جواب «لو» محذوف، وتقديره: لو قدر... لفعل. وحذف الجواب يرد في أساليب البلغاء عند العلم به.

(٢) أنظر «زجر النابح»، ص ٦٥.

(٣) لقد بدأت المخطوطة بالبيت الثالث من اللزومية الأولى، ومعنى هذا أن شيئاً من أول مخطوطة قد سقط.

(٤) سورة الرعد: الآية ٧.

(٥) سورة النمل: الآية ٦٥.

تحدثنا عنها كلام أبي العلاء في ردّه على «الخصم» بقوله: هذا كلامه في «زجر النابح»[1].

٢ ــ وجاء فيها أيضاً قول أبي العلاء:

وما أدب الأقوام في كل بلدةٍ إلى المين إلّا معشر أدباء

قال أبو العلاء في الرد على من اعترض عليه في هذا البيت:

المعنى في هذا البيت أن الحسن بن هاني (أبا نواس) وعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي[2] وزياد بن عبد الله[3] وغيرهم من المنادبين المعروفين بنظام الكلام كانوا يعتقدون مذهب الفلاسفة فيدعون الناس إلى المين، أي إلى الكذب. فهذا برهان يأتلق كائتلاق الشمس، ويرد الطاعي كخبىء الرمى. لأن هؤلاء جُعِلوا دعاة مَيْن، ونُسِبَ قولهم إلى الشَّيْن.

هذا كلام الشيخ أبي العلاء ردّاً على من اعترض عليه في أبيات «من لزوم ما لا يلزم»، فيها هذا البيت الذهو: «وما أدب الأقوام...» ووسم الكتاب الذي ردّ فيه على المعترض بـ «زجر النابح»[4].

أقول: ولا تعدَم أن تجد في هذه «المقتطفات» من كلام أبي العلاء شيئاً من منهجه وطريقته، فلا ينفك يأتي بالجملة حتى يتبعها بأخرى مثلها وفي معناها مسجوعة على الأولى، فهي جملة فواصل، قال:

---

(١) زجر النابح، ص ٣ ــ ٤.

(٢) عبد الملك بن عبد الرحيم الحارث من شعراء الشام في صدر الدولة العباسية، له ترجمة في طبقات الشعراء لابن المعتز (ط. دار المعارف بمصر)، ص ٢٧٦ ــ ٢٨٠.

(٣) لعله يحيى بن زياد بن عبد الله الحارثي أحد شعراء الدولة العباسية، صديق مطيع بن أياس وحماد عجرد ووالبة بن الحباب، أنظر ترجمته في تاريخ بغداد ١٤/١٠٨ ــ ١٠٩.

(٤) زجر النابح، ص ٤ ــ ٥.

«فهذا برهان يأتلق كائتلاق الشمس، ويردّ الطاعن كخبيء الرمس».

وحين قال: «. . . فيدعون الناس إلى المين» عقب على قوله هذا فأضاف «أي الكذب» ولا أقول: كأنه شعر أن «المين» مما يفتقر إلى تفسير، ولكنه اعتاد هذا النهج في الاستطراد الذي يأتي فيه بالشرح. وقد يطول هذا الشرح حتى يكاد قارىء النص ينسى أوّله، فإذا عاد المؤلف إلى ما بدأه وجده القارىء شيئاً غريباً.

وقد رأينا أنه في استطراداته هذه قد يؤدّي به الأمر إلى أن ينتقل إلى ما لا علاقة بأصل الكلام.

٣ ــ ولننتقل في هذه المقتطفات إلى القصيدة الثانية التي جاء فيها:

سألت رجالاً عن مَعَدٍّ ورهطِه وعن سَبَأٍ ما كان يسبي ويَسْبَأُ
فقالوا: هي الأيامُ لم يُخلِ صرفُها مليكاً يُفَدَّى أو تقيّاً يُنَبَّأ

قال أبو العلاء تعليقاً على البيت الثاني:

فأرغم الله أنف المتخرِّص[1]، ولا زالت الذلّة معقودة منه بمعطس، فما ناضل بسهمٍ مُقَرطِس[2]. أليس قول القائل: «وتقيّاً ينبّأ» شهادة بالتقوى للأنبياء، وأنهم خُلصان[3] الأولياء؟ وأن المنيّة لو تحامَت مخلوقاً، لعرَفَت لأولئك النفر حقوقاً، ولكنها تجمع بين الفَطِن والغبيّ، وتأتي على النبأ والنبيّ، هـ.

هذا كلامه من «الزجر»، هـ[4].

---

(١) المتخّرص هو الكذاب، وجاء في قوله تعالى: ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾، سورة الذاريات: الآية ١٠.

(٢) السهم المقرطِس: الذي يصيب القرطاس، أي الهدف.

(٣) الخلصان: الذي خلصت سريرته ومودته، يستوي فيه الواحد والجماعة.

(٤) زجر النابح، ص ٧ ــ ٨.

أقول: ولنقف على قوله: «ولا زالت الذلّة معقودة منه بمعطِس» فنجد أنه جاء بعد قوله «بمعطِس» بالجملة التي انتهت بقوله: «مقرطِس»، وهذا يشير إلى حرصه إلى ضرب في السجع في نثره نظير «لزوم ما لا يلزم» في الشعر، فلم يكتف بالسين فاصلة (كالقافية في الشعر) بل التزم قبلها بالطاء، وهذا كثير جداً في نثره نلمسه في جميع آثاره.

وجاء في قصيدة ثالثة قول أبي العلاء:

يا عالَمَ السوء ما علِمنا أنّ مُصَلِّيك أتقياءُ
لا يكذبَنَّ أمرؤٌ جَهول ما فيكَ لِلَّهِ أولياءُ

قال أبو العلاء في الردّ على من اعترض عليه في هذين البيتين:

هذه مخاطبة لعالَم السوء دون عالم الخير. ومعلوم عند كل ذي لُبّ أنه ليس فيمن وُصِفَ بذلك خير، ولا يُلتَمس عنده مَيْر. ولو قال القائل لمن هَلَكَ من ثَمود أو عاد: ما فيكم وليٌّ للّه، لكان صادقاً بَرّاً. وفي هذه الأمّة مَعشَرٌ كَفَرة كُلُّهم يزعم أنّه لِلّه وليّ، وأنّ شيوخه الذي يأخذ عنهم أبرار أتقياء. وكل فرقةٍ مدّعية على الأخرى ضد ذلك. وفي الكتاب العزيز: ﴿وإن كثيراً من الخُلَطاء لَيبغي بعضهم على بعض إلاّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وقليلٌ ما هم﴾. وإن هذا تصدق خالص، إن الصالحين في البشر لأقلّ من الغراب الأعصم[٢] بين الغربان، وأفقد من التمرة في غير الإِبّان، وأما ذمّ المصلّين الذين ينطوون على نية ليست بجميلة فقد نطق به الكتاب الكريم في قوله تعالى: ﴿فويل للمصلّين الذين هم عن صلاتهم ساهون﴾[٣].

(١) سورة ص: الآية ٢٤.
(٢) الغراب الأعصم: الذي في أحد جناحيه ريشة بيضاء، وقيل: هو الذي احدى رجليه بيضاء، وقيل...
(٣) سورة الماعون: الآية ٤.

وقد كان بعض الناس ممن شاهد النبي صلّى الله عليه وسلم يحضر الصلاة خلفه، ثم تبيّن أنّه ضالّ مخالف بدليل قوله تعالى: ﴿وإذا رأوا تجارةً أو لهواً انفضّوا إليها وتَركوك قائماً، قل ما عند الله خير من اللهو، ومن التجارة، والله خير الرازقين﴾[1]. كان دِحْية بن خليفة الكلبيّ[2] يقدم بالتجارة من الشام، فإذا قرب من المدينة ضُرب له ليخرج إليه من يرغب في الشراء. واتفَق أنه قدم والنبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة. فلما سمع من خلفه صوت الطبل تركوه قائماً وتبادروا إلى التجارة فنزلت هذه الآية، هـ.

هذا كلامه في الرد على المعترض عليه في هذا: «يا عالَم السوء... والبيت بعده: لا يكذبنَّ» من «زجر النابح»[3].

أقول: وفي هذا الرد يجري أبو العلاء على عادته في التماس الكلمة الغريبة يدخلها في حيّز فواصله المسجوعة. وهكذا يجري في سائر «الكتاب» أي ما بقي منه من «مقتطفات».

□ □ □

(١) سورة الجمعة: الآية ١١.
(٢) دحية الكلبي صحابي شهد اليرموك، أنظر مصادر ترجمته في الاعلام ١٣/٣.
(٣) زجر النابح، ص ٨ ــ ١٠.

شرح ديوان الحماسة



مع «شرح ديوان حماسة أبي تمام»[1]

كنت أعلم أن للمعري «شرحاً» لديوان الحماسة لأبي تمام، وهو من آثاره الباقية التي سلمت من الضياع وكنت أميل إلى أن «التبريزي» في شرحه لهذا الكتاب ــ وهو من الكتب المطبوعة ــ لا بد أن يكون قد أفاد من «شرح» المعري الذي أتحدث عنه، وذلك لعلمي أن التبريزي خلص إلى المعري يأخذ عنه ويقرأ عليه «آثاره». وآية ذلك أنه اضطلع بشرح «السقط»[2]، وهو من الشروح المعروفة. وليس بدعاً أن يكون التبريزي قد أفاد من شرح المعري لحماسة أبي تمام في شرحه للكتاب نفسه فأنت تجد مثل ذلك في مصنفات التبريزي الأخرى. فشرحه على «المعلقات» قد أفاد فيه من الشروح التي ألفها غيره. وبعد فالتبريزي من أولئك العلماء الذين استوعبوا مصنفات غيرهم من السابقين ومن عاصرهم. وليس هذا المنهج بدعاً في التراث

---

(١) «شرح ديوان حماسة أبي تمام» مخطوط من مخطوطات دار الكتب المصرية، رقمه (٣٠٨) أدب. وكنت أفدت مما ورد في هذا المخطوط الذي حاز على نسخة مصورة منه الدكتور وليد محمود خالص الذي رجع إليه وأفاد منه في إعداد رسالته للدكتوراه في بغداد.

(٢) وهو شرح «السقط» المطبوع في مصر سنة ١٣٠٣هـ، ثم أعيد طبعه إبان الذكرى الألفية للمصري.

العربي ذلك أن كثيراً من المؤلفات المشهورة هي شيء من مصنفات أخرى مع زيادة أو نقص، وربما كانت في بعض الأحايين «سلخاً» لأعمال أخرى.

ألا ترى أن «النهاية» لابن الأثير هي شيء من «الغريبين» لأبي عبيد الهروي، و«الاتقان» للسيوطي هو شيء من مما أبدع فيه «الزركشي»؟

ولنعد إلى «شرح ديوان حماسة أبي تمام» للمعري الذي وقفت عليه بوساطة أحد الأخوان. لقد وجدت في هذا الشرح أن المعري كان يعّول على الجانب اللغوي، وللعلم اللغوي في هذا الكتاب مكان واضح، وهذا العلم اللغوي فيه الشرح والتفسير، ولا يخلو من النقد اللغوي الذي يؤدّي إلى النقد الأدبي.

وسأعرض لجملة هذه «الوقفات» في هذا «الكتاب» وقد أبحت لنفسي أن أسردها كلها لتكون نماذج لما ذهبت إليه.

١ ــ جاء في الورقة (٨) قول جعفر بن علبة الحارثي:

ولكنْ عـرتْني من هواكَ ضمـانـةٌ كما كنتُ ألقىَ منكَ إذ أنا مُطَلَقُ

قال المعري: ضمانة: مرض، ويُروى: صبابة.

٢ ــ وجاء في الورقة (١٠) قول تأبّط شراً:

فـأُبتُ إلى فَـهْمٍ ولـم أكُ آيبـاً وكم مثِلها فـارقتُها وهي تَصفِـرُ

قال المعري: فَهْم قومُه، وقيل: أراد العقل مصدر فهمت.

أقول: ولم أجد أحداً من شراح الحماسة ذهب إلى التفسير الثاني.

٣ ــ وقال معدان بن حوّاس الكنديّ الورقة (١٧):

إنْ كـان ما بُلِّغتَ عني فـلا مني صديقي وشَلَّتْ من يَدَيَّ الأنـاملُ

قال المعري: والرواية الجيِّدة بكسر التاء لأنه خاطب جاريـةً كان يهواها.

٤ ــ **وجاء في الورقة (٢٤) قول الحماسي:**

فلا تأخذوا عقلاً عن القـوم إنني أرَى العارَ يبقَى، والمعاقلُ تذهبُ

قال المعري: العَقْل الدية لأنهّا تعقل الدماء فلا تُسفَك. وقيل: سُمِّيَت «عقلاً» لأن الدية كانت في الأصل «الإبل» فكانت تُعقَل بفِناء وَليِّ المقتول، ثم سُمِّيَت الدراهم والدنانير «عقلاً» اتساعاً.

٥ ــ **وجاء في الورقة (٤٠) قول الشاعر:**

أرقُّ لأرحـامٍ أراهـا قـريـبـةً لحـارِ بن كعبٍ لا لجَرْمٍ وراسبِ

قال المعري:

ورَخمَّ حارثاً في غير النداء كقوله: «وأضحَتْ منكَ شاسعـة أُمامـا»

وسبب ذلك في الضرورة بكثرة ما تُنادَى هذه الأسماء، فإذا نودِيتَ رُخِّمَتْ. أقول: أنك تجد المعري لا يترك أي مسألة في النحو واللغة يكون فيها مجال للقول إلّا شارك فيها فجاء بالشاهد، وكان له رأي وتوجيه.

٦ ــ **وجاء في الورقة (٤٠) أيضاً قول الشاعر:**

فما أسلَمَتْنا عند يوم كـريهةٍ ولا نحن أغضَينا الجنونَ على وَتْرِ

.. «أغضيت» في كلام العرب على ضربين: متعد وغير متعّدٍ، فشاهد المتعّدي هذا البيت، والآخر شاهده:

فغُضّي كإغضاءِ ....

٧ ــ **وجاء في الورقة (٤٦) قول الشاعر:**

من الصبح حتى تغرب الشمس لا ترى من القـوم إلاّ خـارجيّاً مسوّمـا

قال المعري:

قوله: «من الصبح» استعمل «من» مكان «مذ» لأن «من» للمكان، و «مذ» للزمان، ولكنه لتمكنّ «من» في الجرّ جاز دخولها على «مذ» قال تعالى: ﴿من أوّل يوم﴾.

٨ ـ وجاء في الورقة (٦٣) البيت:

ولـولا نَبْـل عَـوْضٍ فـي خِـضِـمّـانـي وأوصـالـي

قال المعري:

عوض: هو الدهر... وهو مبنيٌ على الفتح والضم، وصرفه للضرورة.

٩ ـ وجاء في الورقة (٦٦) البيت:

ولا يحمَدُ القومُ الكرامُ أخاهم تبدّ السلاحَ عنهم أن يُمارَسا

قال المعري:

أراد بقوله «أن يمارَسا» «في ترك أن يُمارس» فحذف حرف الجر فصار تقديره: «تركَ أن يُمارس» ثم حذف المضاف فصار «أن يُمارس» كقول الشاعر:

فعجلّنا القِرَى أن تشتمونا»

أي مخافة أن تشتمونا، وأن يُمارَس عنهم.

١٠ ـ وجاء في الورقة (٦٨) البيت:

فـإن الـمـاء مـاء أبي وجَـدّي وجَفري ذو حَفَرتُ وذو طَوَيْتُ

قال المعري:

هذه لغة طيء «ذو حفرت» أي «الذي حفرت» وكذلك «ذو طويت» أقول: وهذا البيت من قول سنان بن الفحل الحارثيّ، وهو من جملة أبيات جاءت في «الحماسة». وهو من شواهد النحاة في اسم الموصول «ذو» الطائية، وقد ورد في عامة كتب النحو.

١١ ـ وجاء في الورقة (٧٥) البيت:

وما الناس إلّا ما رأوا أو تحدَّثوا وما العجز إلّا أن يُضافوا فيجلسوا

قال المعري:

«يجلسوا» هنا ضرورة كان يحب «أن يقعدوا» لأن الجلوس لا يكون إلاّ على نفس الأرض.

١٢ ــ وجاء في الورقة (٧٧) البيت:

فما في تساقي الموت في الحرب سُبَّة ... على شاربيه، فاسقني منه واشربا

قال المعري:

أراد: «فاشرَبَنْ» فلما وقف على النون الخفيفة جَعَلَها ألفاً.

١٣ ــ وجاء في الورقة (٧٨) البيت:

وهمُ مِئونَ ألوفاً وهو في نَفَرٍ ... شمُّ العرانين ضَرّابينَ للبُهُمِ

قال المعري:

كان حقيقاً أن يقال: مئة ألف، إلا أنه لما جَمَع «المئة» بالواو والنون نَصَبَ ما بعدها على «التفسير»، وجاء بلفظ الجمع «تكسيراً». أقول: وهذا التأويل سديد، وهو يدل على أن المعري لغوي متمهِّر يفوق النحاة. وقوله: «على التفسير» يشير إلى مصطلح الكوفيين لما يُسمَّى عند البصريين «تمييزاً».

١٤ ــ وجاء في الورقة (٧٩) البيت:

ألستُ أردُّ القِرنَ يركَبُ ردعه ... وفيه سِنانٌ ذو غِرارَيْن يابِسُ

قال المعري:

«يركب ردعه» أي يسقط مُنكَّساً، وأصله من البعير يسقط فتدخل عنقه في جوفه.

١٥ ــ وجاء في الورقة (٨٥) البيت:

وكنتُ كمهُريق الذي في سقائه ... لرَقْراقِ آلٍ فوق رابيةٍ صَلْدِ

قال المعري:

«رَقْراق» فَعْلان من «رَقرَق»، وهذا مثال قليل، ومثله «زَعْزاع» من «زَعْزَعَ» و «نَقناق» من «نَقْنَقَ».

أقول: لعل قوله «فَعلان» أي أنّ الوزن مصّحف عن «فَعْلال»، وذلك لأن القاف في «رَقْراق» والعين في «زَعْزاع»، والقاف في «نقناق» كلهن أصول ولا يمكن أن يكون كل منها مقابلاً للنون في «فَعْلان».

١٦ ــ وجاء في الورقة (١٠٥) البيت:

أدفَنُّ قَتْـلاهـا وشُـو جِـراحهـا وأعلم أن لأزيـغ عَمّـا مُنـا لهـا

قال المعري:

هذه لغة طائية، ومعناها: قُدِّرَ لها، يقال: مُنِيَ الشيءُ إذا قُدِّرَ.

١٧ ــ وجاء في الورقة (١١٠) البيت:

أولئك لـو جَـزِعْتُ لهم لكـانـوا أعـزَّ عـليَّ مـن أهـلي ومـالـي

قال المعري:

هم على كل حال أعزَّ عليه من أهلِهِ وماله، فما وجه هذا الشرط؟ي ومن صحة الشرط أن يكون عما يتسلَّط عليه الشكّ، والجواب: أنه ذكر السبب فاكتفى به عن المسبِّب، فكأنه قال:

لو جَزِعتُ لهم لكنتُ معذوراً في ذلك، لأنهّم أعزّ عليّ.

١٨ ــ وجاء في الورقة (١١٦) البيت:

مجـاور قـومٍ لا تَـزاوُرَ بينهـم ومَن زارَهم في دارهم زارَ هُمَّدا

قال المعري:

«الهُمَّدُ»: الموتى، جمع هامد، وأصله الهمود في النار واستعمل في غيرها.

١٩ ــ وجاء في الورقة (١١٦) أيضاً البيت:

فقــدَّم قبلي نعْشَــه فــارتــديتــهُ   فيــا ويــحَ نفسي من رآه عــلانيــا

قال المعري:

النَعش شبيه بالمَحَفَّة كان يُحمَل عليها الملك إذا عُرِض، ثم سُمِّيَ الذي يحلّ فيه الميت نَعْشاً.

٢٠ ــ وجاء في الورقة (١٢٥) البيت:

لعمــرُكَ مــا أدري وإني لأوجَــلُ   عــلى أيِّنــا تــعــدو المنيَّــة أوّلُ

بُنيت «أول» لأنّ الإضافة مرادة فيها فلما قُطِعَت بُنِيت مثل: قَبْل وبَعْد.

٢١ ــ وجاء في الورقة (١٣٥) البيت:

والنــاس مبتــنيــان فــي   ســمــود البــنــايــة أو ذمــيــم

قال المعري:

ليست «البناية» تأنيث «البناء» لأنها لو كانت كذلك لكانت «البناة» كما أنه لما أُنِّثَ على العَباء والصلاء والعظاء، قالوا: العباة والصلاة والعظاة، لأنه أدنى بناءٍ مرتجل على «فعالة» غير مطرود على «فَعال» كما قالوا: «السفاة» و «السفاوة». ولو قالوا: «الشفاء» لقالوا: «الشفاوة»، وكذلك «العماء» للغيم قالوا: «عَماية» وحالها حال ما قبلها. وقالوا: «النهاء» على معنى «النهاية». وجاز ذلك في هذه الأشياء لما لم تكن صفات، فيلزم أن يجري مؤنثها على مذكرّها، وتفصل الهاء بينهما، كظريف وظريفة، وعاقل وعاقلة. فالبناية من «بنَىَ» كالرِّماية من «رَمَى» والهداية من «هَدَى».

٢٢ ــ وجاء في الورقة (١٣٦) البيت:

قــد يقتــرُ الحــولَ التقــيُّ   ويــكــثــر الــحــمــق الأثــيــمُ

قال المعري:

صحة الواو من الحَوْل شاذّة، والوجه إعلالها، وقبلها ألف لتحرّكها

وانفتاح ما قبلها كقولهم: كبش «صاف» وأصله «صَوْف»، ويومٌ «راحٌ» أي «رَوْح»، لكنه شاذ فخرج على أصله... والحَوْل: الكثير الاحتيال.

٢٣ ــ وجاء في الورقة (١٣٧) البيت:

بينا نَسوس الناسَ والأمر بيننا إذا نحن منهم سُوقةٌ نَتَنَصَّفُ

قال المعري:

... و «بينا» أصله «بين» فأشبعت الفتحة، وأحدث إشباعها ألفاً، والمعنى: بين أوقات نسوس الناس، أي نلي أمورهم، ونُجري أحكامهم منا عليهم.

والفرّاء يزعم أن أصل «بينا» «بينما».

قال أبو علي: هذا لا يعرف إلا بوَحْي، أو خبر نبيّ. أقول: كأنّ المعرّي قد وجد في قول الفراء ضعفاً، وأنه لا يقُرّه فعبّر عنه بـ «الزعم».

٢٤ ــ وجاء في الورقة (١٤٢) البيت:

فلمّا أعادَت من بعيدٍ بنظرةٍ إليَّ التفاتاً أسلمته المحاجرُ

قال المعري:

... و «التفاتاً» نُصِبَ على الحال [والتقدير] ملتفةً، أي «أسلمت المحاجرُ الدمعَ ففاض»، ويجوز أن يكون «التفاتاً» مفعول «أعادَت»، و «بنظرة» حال.

أقول: لا يعدَم المرء أن يجد في العلم اللغوي الذي يعرض له في آثاره مادةً نحوية صرفة، وهو يعلل قوله فيقول: كأنه قال: لما أعادت التفاتاً ناظرة.

٢٥ ــ وجاء في الورقة (١٥٥) البيت:

وكنت إذا ما جئتُ بعلةٍ فأفنيت عِلّاتي فكيف أقول

قال المعري:

أي «كيف أقول ما أقوله» فحذف المفعول، ويجوز أن يكون مراده بـ «أقول» «أتيتكم» فاستغنى عن المفعول.

٢٦ ــ وجاء في الورقة (١٥٧) البيت:

وأشفِق من وشك الفراق وإنني أظنّ لمحمول عليه ورأكبُه

قال المعري:

«أظنّ» بمعنى أتيقَّن... و «أظنّ» ملغاة، ويراد بها اليقين.

أقول: كأنه أراد ما عبَّر عنه النحاة بـ «الالغاء والتعليق» وذلك لأن «ظنّ» قد عُلِّقت عن العمل لمجيء اللام بعدها. وهذا موضع من مواضع التعليق، والتعليق ليس إلغاء لدى النحاة.

٢٧ ــ وجاء في الورقة (١٦٠) البيت:

ولي نظرة بعد الصدود من الجوى كنظرة ثَكْلَى قد أُصيبَ وحيدُها

قال المعري:

ويُروَى: «وليدُها»، والأوّل أجود، لأنها إذا كان لها واحد كان أبعَث لحزنها فقدُه.

٢٨ ــ وجاء في الورقة (١٦٢) البيت:

وقف الهوى بي حيث أنتِ فليس لي مُتَأَخَّرُ عنه ولا مُتَقَدَّمُ

قال المعري:

خبر المبتدأ الذي هو «أنتِ» محذوف، تقديره: «حيث أنتِ واقفةٌ» لأن «حيث» للأمكنة.

٢٩ ــ وجاء في الورقة (١٦٤) البيت:

لتبكِ غرانيق الشباب فإنّني أخال غداً من فرقة البين مَوعدا

قال المعري:

... والغرانيق الشُّبّان، النون في «الغُرانِق» أصل بدليل أنها وقعت موقع الأصول فوجَبَ أن تكون أصلاً، إلاّ أن يقوم دليل على زيادتها، فغرانق كفلافق، وغرُنُوق كدُغلُوق، وغُرنَيْق كبُرزَيق، وغَرَوَنَق كجَلَوْفَق مشكل لأنه لا يعرف رُباعيّ على هذا الوزن، لكنها لثبوتها في أولئك أصلاً هي هنا أصل.

٣٠ ــ وجاء في الورقة (١٧٢) البيت:

لقوميَ أوعىَ للعُلىَ من عصابةٍ   من الناس يا حار بن عوف تسودُها

قال المعري:

... لا يجوز ترخيم الاسم الموصوف بـ «ابن» من قِبَل أن العَلَم إذا وُصِفَ بـ «ابن» فقد جُعِلا كالاسم الواحد، ولذلك قالوا: يا زَيد بن عمرو، ففتحوا الأول لفتحه الثاني. وإذا كانا جميعاً كالاسم المفرد فقد حصل آخر الاسم الأول الأول حشواً إذن لا طرفاً. وإذا كان حشواً لم يتطرَّق إليه حذف الترخيم. هذا وجه قياس امتناعه، غير أنه جاز من حيث كان الموضع موضع إيجاز واختصار.

٣١ ــ وجاء في الورقة (١٧٥) البيت:

زعَمتُم أن إخوتكم قريشاً   لهم ألفٌ وليس لكم إلافُ

قال المعري:

أصل «الإلاف» كتاب أمانٍ يكتبه الملك للقوم ليأمنوا في أرضه.

□ خاتمة:

هذه جملة وقفات استقريتها من المخطوط لأضع أمام الدارس القدر اللغوي الذي شغل به المعري في شرحه للحماسة.

□ □ □

كلمات من رسالة الغفران



كلمات من رسالة الغفران

كنت أريد أن أصنع شيئاً أدعوه «من معجم المعرّي» على غرار ما كنت قد عملته من هذا في لغة المتنبي ولغة الجاحظ[1]. وأريد بهذا النهج من العمل اللغوي الوقوف على طائفة من الألفاظ التي كان فيها للأديب شاعراً أم كاتباً استعمال خاص كأن يكون قد اتّسع فيها، أو أخطأ في ذلك فأدّى الخطأ إلى سيرورة معنى جديد. وقد يكون شيء آخر تتصف به الكلمة هو أنها دخيلة أعجمية، لم يشر إليها اللغويون، أو أنها من أصول سامية فكان لها في العربية مقام خاص. وقد تكون الكلمة جديدة ولّدها الكاتب أو الشاعر ولم ترد في المعجمات، وقد تكون فصيحة في عصرها ولكننا نفتقدها في العربية المعاصرة في حين أنها معروفة في الألسن الدارجة.

لقد اتبعت هذا المنهج في كتابي «من معجم المتنبي» وكتابي الآخر «من معجم الجاحظ» وكنت أريد أن أصنع شيئاً من هذا في ألفاظ المعرّي، ولكنني وجدت أن المنهج الذي رسمته لنفسي واتبعته مع المتنبي والجاحظ لا يتحقق في المعري، وذلك لأن المعرّي قسا على نفسها فحملها شططا، قسا على نفسه فزهد في الحياة واعتزل الناس، وانصرف إلى العلم فكان كما قال:

أراني في الثلاثة من سجوني ... فلا تسأل عن الخبر النبيثِ

لفقدي ناظري ولزوم بيتي وكون الروح في الجسد الخبيثِ

فلم يقتصر على أن يظل «رهين المحبسَين» بل خُيِّل له أن نفسه حبيسةً في جسده. فقسا على نفسه في شعره وأدبه فاشتهر بـ«لزوم ما لا يلزم» والبيتان المذكوران «لزومية» من ديوانه «اللزوميات»، وهذا الالتزام أمر عسير، وكأنه أراد أن يأتي بشيء يعجز عنه غيره من أهل الشعر والأدب. وقسا على نفسه في نثره فجاء بالغريب العامر بالأوابد والشوارد سلكها في قالب من الفواصل مسجوعة، وربّما شق على نفسه في هذا النثر المسجوع فجعله على طريقة «لزوم ما لا يلزم» فإذا انتهت الفقرة عنده مثلاً يكلمه «كثير» اجتد أن تنتهي الفقرة التي تليها بكلمة «أثير»، وفي هذا التزام بالثاء فالياء ثم الراء التي هي حرف الفاصلة، وصنع في هذه اللغة من النثر ما صنعه في الذي التزمه مما لا يُلتزم به في أمر القافية كما قال مثلاً:

مُلَّ المقام فكم أعاشر أمّةً أمرت بغير صلاحها أمراؤها
ظلموا الرعية واستجازوا كيدها فعَدَوا مصالحها وهم أجراؤها

ولولا هذا «الالتزام» لصحّ أن يأتي آخر البيت الأول «عقلاؤها» كما صحّ في النثر أن يأتي بعد «كثير، يسير» أو نحو ذلك.

أقول: إن هذه اللغة «المصنوعة» التي أثبتها المعرّي في نثره وطائفة من شعره جعلتني أميل إلى أنه لم يستعمل لغة معاصريه، كما لم يستعمل المعروف المألوف، بل هي لغة خاصة حافلة بالشوارد والغرائب، ومن أجل ذلك عَدَلت عن صنع «معجم» له وقصرت اهتمامي على أشتات قليلة من غرائبه استقريتها من «رسالة الغفران» وجعلتها نماذج معبرة عن منهجه في البحث عن «الغريب» ليس غير.

قلت: إن لغته «مصنوعة» أو «مصطنعة» ولم أرد فيها أنه اصطنع وافتعل

وعبث، ولكني أردت أن هذه اللغة بنت تفكير وتأمل وتوقف طويل، فلم ينطلق فيها على نحو ما يعرض للكثير من الأدباء الشعراء والكتاب. وقد قلت غير مرة أنه قصد إلى هذه الصنعة أو هذا الاصطناع توخياً للإتيان «بالمعجز»[1] العسير الذي لا يصل إليه غيره بيسر بل لا يدركه إلا فئة قليلة بالكد والجد والنصب.

وكأن البحث عن الصعب وما يعجز عنه غيره صار منهجاً له ليقول إنه ملك العربية وأن معجمها القديم «العتيق» شيء مما يملكه من المعارف، ألا تراه تجاوز هذا الغريب إلى حشر المصطلحات في رسائله الأخوانية فقد تجد في رسالة جميع آلة العروض من المصطلح الفني، كما تجد في غيرها ذرءاً من المصطلح اللغوي في الصرف والنحو، وهذا كله يتخرج على طريقته في التماس الغريب. وهو في استعماله المصطلح في حيز «رسائله» ونثره يريد أن يشق على قارئه بشيءٍ من الإلباس الذي يميل به إلى «تورية» نادرة صعبة.

وبعد فها أنا ذا أعرض لجملة هذه «الأشتات» أسلكها على حروف المعجم، استقريتها من «رسالة الغفران» دون غيرها من الآثار «العلائية».

١ ــ «أله»:

جاء في الصفحة «٣٦» قول المعري:

... ويدّعي فيه أصحاب «الإلهية»:

---

(١) ذكر المعنيون بأخبار أبي العلاء أن له كتاباً في شرح شعر المتنبي أسماه «معجز أحمد»، وقد أحببت الوقوف على كلمة «معجز» لأشير إلى عنايته بلفظ «معجز» واهتمامه بما «يعجز» عنه الآخرون، والسعي إليه، وهذا هو الذي بدا في كثير من آثاره.

ومن الغريب أن العلامة عبد العزيز الميمني ــ رحمه الله ــ لم يشر إلى هذا الكتاب «أبو العلاء وما إليه» في مسألة «تآليفه» في الصفحات ٢٦٢ .. ٢٨٠، وهذا القسم رأيت أن ألحقه بكتابي هذا لفوائده الجمة.

أقول: لقد استوقفني في هذه العبارة قوله: «الإلهية» فجاء بها على طريقة المصدر الصناعي وهو أن تختم بباء مشدّدة كياء النسب مع «هاء» كهاء التأنيث. والكلمة قبل هذا الختام أو الذيل «إله» على «فِعال» بكسر الهمزة.

والغالب في المصدر الصناعي أن تكون الكلمة الأصل مصدراً «كالنسبية»، و«العُروبيّة»، و«السلوكيّة» وغيرها، وهذا المصدر الصناعي أشيع في العربية المعاصرة منه في العربية القديمة لأنه استخدم في «المصطلح» العلمي الجديد. وقد يكون الأصل فيه إسماً غير مصدر نحو: «الكميّة»، و«النوعيّة»، و«الجنسية» و«الوطنية» وغيرها، كما يكون نعتاً نحو: «الحريّة» و«القابلية» وغيرهما.

ومن هذا «الإلاهيّة» التي جاءت في «عبارة» المعرّي، والأصل في «الإلاهيّة» الإسم.

و«الإله» هو الله ــ عزّ وجلّ ــ وكلّ ما اتُّخِذ معبوداً عند مُتَّخِذه، والجمع آلهة على «أفعِلة»، والغالب في جمع «فِعال» بكسر الفاء وفتحها أن يأتي على «أفعلة» نحو: «سلاح» و«أسلحة» و«مَتاع» و«أمتعة».

وإله بيِّن الإلاهية والأُلهانيّة أي تبين فيه هذه الحقيقة. و«الأُلهانية» بالضم مصدر صناعي مثل «الإلهيّة».

وقد وردت هذه العبارة مرة واحدة متغيّرة عما أُثبت مرّات عدة، وهي: «بيِّن الإلاهة»[1] (كذا) والأُلهانية».

أقول: و«الإلاهة» هذه لا تتفق مع نظيرتها «الألهانية» التي جاءت على طريقة المصدر الصناعي، فقد أكون ميّالاً إلى حملها على التصحيف،

---

(١) لسان العرب، «أله».

والتصحيف شائع في الكتب القديمة ولا تبرأ منه المعجمات. ويقوي هذا عندي أن «الألهانية» مصدر صناعي قد جاء بعد هذه «الإلاهة». والاتفاق بينهما يدعو إلى حملها على التصحيف، ثم إنها وردت مصدراً صناعياً في هذه العبارة نفسها غير مرّة.

و «الإلهة» قد تكون مؤنث «إله» ولكن العرب لم تعرف هذا المؤنث، والثابت عندهم أن «الآلهة» بدلالتها على الأصنام مفردها «إله» وقد يُدَلّ به على «الإله» المؤنث كالشمس مثلاً، فالشمس في معبوداتهم القديمة «إله» وليس «إلاهة».

وجاء في «المحكم»: «الإلاهة» و «الألوهة» و «الألوهيّة» العبادة. ومن يدري لعلّ الأولى هي «الإلاهيّة» أيضاً!!

ولنا أن نرجع إلى «الإلّ» المضاعف فنجد أنه يدل على الإله المعبود، ومنه جاءت دلالة القسم و «الأليّة» هي الحلف والعهد، ومن هنا كان فيها معنى «الجوار» وقد تُوسِّع فيها فقالوا: الربوبية، وكل ما له حُرمة، وكذلك الوحي.

وإذا رأينا أن «الإلّ» يدل على حبل من رمل به يقف الناس من عرفات عن يمين الإمام، أدركنا هذه الدلالة التي لا تخلو من صلة بالإله المعبود ذي القدسية والحُرُمات.

ولنتابع هذه المسيرة فنجد الإلّيّ المنسوب إلى الإلّ، وهو الربوبية.

وقلت: إنهم لم يؤنثوا «إله» بدلالته على ما يُعبَد وأعود هنا فأستدرك فأقول إذا أريد بـ «الإله» شيئاً معبوداً هو مؤنث في اسمه الحقيقي ذهبوا إلى التأنيث فقالوا: إلاهة أرادوا بها «الشمس»، وحيث أن الشمس مؤنثة جيء بالهاء للتأنيث في «إلاهة»، وكأنهم أرادوا أن يبتعدوا عن الإحساس بأن

«إلاهة» مؤنث «إلاه» فقالوا فيها جملة صور من الضبط هي «أُلاهة» بضم الهمزة، و«ألاهة» بفتح الهمزة، و«إلاهة» بكسر الهمزة كما قالوا هذه الصور جميعها مع الألف واللام لغير التعريف وهي: «الأُلاهة» و«الألاهة» و«الإلاهة» وكذلك «الألَهية».

وإذا كانت «الشمس» من معبوداتهم فلا غرابة أن تجد اسمها في مادة «أله» ومن أجل قالوا في أعلامهم «عبد شمس» وهو كثير في أعلام الجاهليين، وقد بقي شيء منه في أعلام الإسلاميين وحسبك أن تعرف أن الإسم الأول لأبي هريرة المحدِّث هو «عبد شمس» فسمّاه النبي «عبد الله» إبعاداً له بعد إسلامه أن يكون اسمه دالاً على جاهلية وثنية.

وابن إلاهة هو ضحّ الشمس.

ثم ماذا؟ لابد من بقية في هذه الأصول القديمة التي تمد أصولها هنا وهناك فيأتي من ذلك فروع جديدة تمت إلى الأصل. ألا ترى أن «ألاَ يألو» هو شيء من هذا؟ ولنبسط في ذلك القول فنقول:

جاء في كلامهم «آلَى»، «يُؤلي» إيلاءً بمعنى «حَلَفَ»، ومن غير شك أن هذا من الأصل المضاعف وهو «الأليّة» بمعنى الحلف الذي استمدّ هذه الدلالة من «الإلّ» وهو الإله أو صفته أي الربوبية.

وأن «آلَى» هذا الفعل قد ذُهب فيه إلى شيء يقرب من الأصل على سبيل التوسّع فقالوا: آلَى على نفسه أي عَزَّم وصمم، فكأن في ذلك شيئاً من «أقسَمَ» و«حَلَفَ»، ولا تعدم أن تجد وسيلة بالرجوع إلى هذا في قولهم: لا آلوا جَهداً، ولا ألوك نُصحاً بمعنى لا أقصر، ولا أقصر في نصحك.

أما قولهم «تألّى» فهو فعل القسم والحلف، جاء في الحديث الشريف:

«وَيْلٌ للمتألّين من أمّتي» أي الذين يحكمون على الله ويقولون: فلان في الجنة وفلان في النار.

وكما كانت «الأليّة» الحلف واليمين فكذلك «الألُوَة» وهمزتها مثلّثة.

وهذا جملة ما أفدت من هذا الأصل المفيد، وهو من الكلم التاريخي.

٢ ــ بتع:

وجاء في الصفحة (١٥٢) كلمة «البتع»:

أقول: و«البتع» بكسر الباء وسكون التاء أو فتحها نبيذ العَسَل مثل القِمْع والقِمَع.

وقال أبو حنيفة: «البتع» الخمر المتّخذ من العسل.

أقول: وهذا من الغريب الذي يتحرّاه المعري والذي أودعه في كتبه، وجعل الإتيان به شيئاً مما يشغله في «ممارساته» اللغوية.

٣ ــ بَسل:

وجاء في الصفحة (٥٣) قوله: ولم يكن العسل بالنار مُبْسَلاً.

أقول: والإبسال بمعنى الطبخ من هذا الغريب الذي دأب المعرّي على الاحتفاظ به، وقالوا: أبَسَلَ البُسْرَ أي طبخه وجفّفه.

٤ ــ تبع:

وجاء في الصفحة (١٨٦) قول المعرّي:

وإنما «التَبِعة» على من سَجَدَ للأصنام.

أقول: والمعنى معروف، و«التَبِعة» وزان «كَلِمة» معروفة في الفصحة المعاصرة، يقال: «والتبعة» في هذا على البادىء الأول. والمعنى أن «البادىء الأوّل» هو المسؤول.

و «التَبِعة» ما أتَبَعْتَ به صاحبك من ظلامة ونحوها. وما فيه من إثم يُتَّبَعَ به، ومثلها «التِبَاعة» بكسر التاء.

أقول: ولكن «التباعة» شيء أثبِتَ في المعجمات ولا نـراه إلا في الندور.

٥ ـ ثبن:

وجاء في الصفحة (١٧٧) قوله:

الذين لم يأكلوا «شيراز» الألبان، ولم يجعلوا الثمر في «الثِبان».

أقول: و «الثبان» الوعاء الذي يجمل فيه الشيء، ويوضع بين يدَي الإنسان، فإن حَمَلْته بين يَدَيْكَ فهو «ثِبان».

وفي حديث عمر ــ رضي الله عنه ــ: «إذا مَرَّ أحدكم بحائط فليأكل منه ولا يتَّخذ «ثِباناً». قال أبو سعيد: ليس «الثِبان» بالوعاء، ولكن ما جُعِلَ فيه الثمر فاحتمل في وعاءٍ أو غيره فهو «ثِبان».

وقد يحمل الرجل في كُمّه فيكون ذلك «ثِبانَه»، ويقال: قدم فلان بِثِبان في ثوبه». وإن جُعِلَ ما يُحمَل في الحِضْن فهو خُبْنة.

أقول: و «الثِبان» بهذا المعنى وهذه الصفة من الكلم القديم الذي لم يبق شيء منه، ولعله من «الغريب» حتى في عصر المعرّي نفسه، ولكنه مدفوع إلى الغريب يأتي به فيحرص أن تكون مصنفاته أوعية لأوابد العربية.

ولابد من الكلام على «شيراز» التي جاءت في عبارة المعري في قوله: «شيراز الألبان». أقول: «و «الشِيراز» و «الشِرّاز» هو اللبن الرائب المستخرج ماؤه، وجمعه «شواريز» و «شراريز» على الصيغتين بالياء وبالتضعيف. وقالوا: أصلَه «شرّاز» كدينار ودِنّار. وقد يجمع شآريز بالتحول من المدّ إلى الهمز.

وهو ما يُدعَى في بلاد الشام «اللبنة» واللبن المُصَفّى. وفي بغداد يعرف بـ «اللبن المنشّف» (عامية).

٦ ــ جبر:

وجاء في الصفحة (١٢٩) قول المعري:

قد علم «الجبر» الذي نُسِبَ إليه جبرئيل...

أقول: «الجَبْر» هو العبد عن كُراع.

وروَى ابن عباس في «جَبْرئيل» و«ميكائيل»: هو (أي جبر) كقولك: عبد الله وعبد الرحمن.

قال الأصمعي: «إيل» تعني الربوبية فأضيف «جبر» و«ميكا» إليه.

وقال أبو عبيد: كأن معناه «عبد إيل» و«رَجُل إيل»، و«إيل» هو الله.

ويقال: جَبْر عبد.

أقول: لقد لمح العرب اللغويون وغيرهم حقيقة «إيل» ودلالتها في الكلام على «جبرائيل» في مادة «جبر» وجرهم القول إلى «ميكائيل» وانتهوا في تفسيرهم إلى العلم الجيد وهو أن «إيل» هو «الإلاه».

وكان عليهم أن يذكروا هذا أيضاً في مادة «ألل» عند الكلام على «إلّ» ومعناها «الإلاه» ليُشعروا الدارس أن الكلم في العربية تنتقل بين المضاعف والمعتل والمهموز وهي واحدة في الدلالة، وقد يكون فيها شيء من خلاف يسير في هذه المسيرة اللغوية التاريخية.

ولما كان «جَبْر» معناه العبد أو الرجل فقد بقي في الأعلام العربية وغيرها مما نعرفه في اللغات السامية، فمن «جَبْر» و«جابر»، وما أخذ منه

على «فعّال» نحو «جبّار» ومنه أيضاً جُوَيبر وجَبْرة وغيرها، ونظير ذلك: «جَبْرا» في الآرامية السريانية، وجَبْران وغيرها.

٧ ــ جعو:

وجاء في الصفحة (١٥٢) قوله:

الجِعَة نبيذ الشعير.

أقول: والجِعة شراب يُتّخذ من الشعير والحنطة حتى يُسكر.

وقصر أبو عبيد: «الجعة» على نبيذ الشعير.

ولكني لا أوافق الدكتورة عائشة عبد الرحمن في شرحها لهذه الكلمة بقولها: وهي «البيرة» في عصرنا فليس من حاجة أن نقرِّب بين القديم والحديث لأننا نجهل من حقيقة البيرة وطريقة استحضارها الكثير. ثم إن «الجِعة» مادة تاريخية لها من ظروفها التاريخية ما يُنفرِّنا من إقامة هذه المشابهة الغريبة.

٨ ــ حرش:

وجاء في الصفحة (٣٠) في التعليق على بيت للمتنبي يخاطب سيف الدولة:

وتغضَبون على من نال رِفدَكُمُ حتى يُعاقبه التنغيصُ والـمِنَنُ

فقال المعرّي: وكَذَب والله، لقد كان يتحرَّش بالمكارم ويتحَكَّك بها.

أقول: وقوله: «يتحَرَّش بالمارك» قد يوضحه الفعل بعده وهو قوله: «يتحكَّكَ بها»، فكأنّ «التحرش» هو القيام بشيءٍ يتّخذ حجة أو وسيلة للوصول إلى غرض مقصود فيقال: فلان يتحرَّش بالرئيس، أي يظهر من الزّلفي في الكلم والسلوك إشارةً وتلميحاً للوصول إلى غرضه.

وهذا معنى مولد لم يذكر في كتب اللغة، وهو المعنى المتبقي قليلاً في العربية المعاصرة، وكثيراً في الألسن الدارجة الحديثة.

ولابد أن نقف على ما ثبت في المعجمات لنرى بُعْد تلك الدلالات القديمة عن استعمال المعرّي الذي أشرنا إليه.

جاء في كتب اللغة: ان «التحريش» وليس «التحرّش» هو إغراؤك الإنسان أو الأسد ليقع بقِرنه. وحرَّش بينهم أي أفسد وأغرى بعضهم ببعض.

وقال الجوهري في «الصحاح»: التحريش الاغراء بين القوم، وكذلك بين الكلاب. وفي الحديث: أنه ـ صلى الله عليه وسلم ـ نَهَى عن «التحريش» بين البهائم، وهو الاغراء وتهييج بعضها على بعض كما يُفعَل بين الكلاب والكباش والديوك.

وفي الحديث الشريف أيضاً: «ان الشيطان قد يئس أن يعبَد في جزيرة العرب، ولكن في «التحريش» بينهم، أي في حملهم على الفتن والحروب.

وفي حديث عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ في الحج قوله: «. . . فذهبت إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلّم ـ «محرِّشاً» على فاطمة»، و «التحريش» ها هنا ذكر ما يوجب عتابه لها.

ولعل من المفيد أن نعود إلى أصل قديم يومىء إلى هذا «التحريش» الذي هو الاغراء، وذلك أنهم قالوا: و «حَرَش» الضَّبَّ يحرُشُه حَرْشاً، و «احترَشَه» و «تَحَرَّشَه» و «تَحَرَّشَ» به، كله بمعنى أتى قَفَا جُحْره فقَعْقَعَ بعصاه عليه وأتلَجَ طرفها في جُحْره. . . ليُغريَه بالخروج فيمسك به.

أقول: وهذا هو الأصل في المعنى الذي ذكرناه، وربما وجدنا طريقاً للوصول إلى المعنى الذي يستفاد من عبارة المعرّي.

٩ ـ حرق:

وجاء في الصفحة (٣٢) قول المعرّي:

. . . فأنفذ المهديّ إليه فأُحيط به وبقلعته فحَرَقَ كل شيءٍ فيها.

أقول: لم يرد في معجمات العربية الثلاثي «حَرَق» ذلك أن المهموز المزيد «أحرق» هو الذي ورد في كتب اللغة، وورد في لغة التنزيل، قال تعالى: ﴿لنُحرَقَنّه ثمّ لننْسِفنّه في اليَمِّ نَسْفا﴾ (٩٧ سورة طه). وهو الرباعي بالزيادة «أحرَقَ».

أما «حَرَقَ» الثلاثي فيأتي في سياق آخر نحو قولهم: حَرَقَ الحديدَ أي بَرَده بالمبرَد، وحَرَقَ القصّار الثوبَ، أي أثّر فيه بالدَقّ، وحَرَق أنيابَه أي أطبق بعضها على بعض وأحدَث صفيراً من شدة الغضب كما يقال: يَحرِقُ عليه الأُرَّم وهو استعمال قديم مشهور للإعراب عن الحقد والغيظ.

ولم يرد «حَرَق» الثلاثي بمعنى «أحرَقَ» إلا في المعجمات الحديثة، فقد جاء في «المعجم الوسيط»: و«حَرَقه» بالنار، فالفاعل حارق، والمفعول محروق وحريق.

أقول: وأصحاب «الوسيط» هذا اجتهدوا اجتهاداً غير صحيح فقد وجدوا «الحريق» وهو صفة بمعنى محروق، وأقاموا على ذلك أن «حَرَق» صحيح. ولكني أقول: إن «الحريق» فعيل بمعنى مفعول، ولكن هذا لا يفرض أن يكون الفعل الثلاثي قد وُجِدَ واستعمل، ألا ترى أن «سلام» بمعنى «تسليم» أي أداء التحية وهو القول دعاءً: «سلام عليكم» معروف موجود ولكن فعله الثلاثي بهذا المعنى غير موجود فيصار إلى المزيد المضاعف «سلَّمَ»، وأن «يقين» موجود معروف في الاستعمال، والفعل الثلاثي «يقن» غير معروف، والمعروف «أيقَنَ» وهذا باب كبير في العربية.

وجاء في «معجم» للمعلم بطرس البستاني قوله حَرَق بالنار أي أحرقه، ومثل هذا في «متن اللغة».

وأرى أن الذي ورد في عبارة المعري مما أخطأ به الناسخ، ولم تنتبه إليه «المحققة». ورُبما كان الأصل «أحرق» أو «حَرَّق».

١٠ ــ حزن:

وجاء في الصفحة (٦٧) قوله:

... وكنت بـ «تنيس» وبين يَدَيّ إنسان يقرأ و «يحزِّن».

أقول: وقوله: «يُحزِّن» بمعنى يرقِّق صوته في التلاوة. وهذا من الماضي المزيد بالتضعيف «حزَّن».

وهذه الزيادة جاءت لإحداث هذه الخصوصية الدلالية، وقد نص على هذا في «المعجمات»..

١١ ــ حضب:

وجاء في الصفحة (١٣١) قول المعري:

... وإنَّ في طمْري «لحِضْباً» وُكِّلَ بأَذاتي...

أقول: والمراد بـ «الحِضب» بكسر فسكون الحية العظيم أي الذكر الضخم من الحيّات. وذهاب المعري إلى هذه الكلمة يبين سعيه إلى إثبات الغريب النادر.

١٢ ــ حمط:

وجاء في الصفحة (١٢٩) قوله:

... إن في مسكني حَماطة...

أقول: و «الحَماط» شجر التين الجبلي.

وقال أبو حنيفة: أخبرني بعض الأعراب أنه نبات التين، غير أنه أصغر ورقاً، يحرِّق الفم، شديد الحلاوة، أسود، أملح، أصفر، وإذا جفَّ كان له متانة، ترعاه الإبل.

والواحدة «حَماطة».

وهذا شيء آخر من الغريب الذي أثبته المعرّي في «الغفران».

١٣ ـ حوى:

وجاء في الصفحة (٦٥) قوله:

. . . فأمّا مذاكراته فقد يئست منها لِما قد استولَى عليَّ من النسيان، واحتَوى على قلبي من الهموم والأحزان. . .

أقول: جاء في العربية: احتَوى الشيءَ وعليه بمعنى جَمَعَه وأحرَزُه.

وفي استعمال المعري لهذا الفعل ضرب خاص والمراد به أي غَلَبَ على قلبه.

١٤ ـ خون:

وجاء في الصفحة (٢٢) قوله:

. . . ولم «يتخوَّنْه» عدوْه. . .

أقول: و«التَخَوُّن» هو التنقُّص، والثلاثي «خان يخون» معروف.

وهذا شيء من بديع العربية في أن الزيادة في الأفعال تنصرف إلى فوائد «تفوق الحصر». ولعل بين المزيد والمجرد شيء من صلة يوصل إليها بحسن النظر.

١٥ ـ دخن:

وجاء في الصفحة (٢٨) قول المعرّي:

... على أن يقرِّبَ لها القرابين ويُدخِّن الدُّخْن...

أقول: وفي كتب اللغة: الدُّخُنة بَخور تُدَخَّنُ به الثياب، أو البيت.

وأصل هذه الدلالة من «الدخان» وهو معروف، ولأن البخور حين يُحرَق يخرج بإحراقه «دخان» وفيه الرائحة المطلوبة استعير من الدخان إسم لهذه الرائحة الخارجة وللمادة التي تُحرَق فيكون منها الرائحة.

١٦ ــ دَهْدَأ، دَهْدَهَ:

وجاء في الصفحة (٣١) قوله:

... فإذا رأسُه يتدَهْدَأ على النِّطْع...

أقول: والمعنى «يتدحرج».

وهذا فعل رباعيّ مضاعف، وكنت أشرت إلى أن الأفعال المهموزة قد تَسهَّل فيها الهمزة فيتولّد الفعل: تَدَهْدَى، فقالوا: دَهْدَى الحَجَرَ فتَدَهْدَى، وهو بمعناه أيضاً.

وقد يُبدل من الهمزة في «دَهْدَأ» الهاء فيكون «دَهْدَهْ» كما ورد في قول المعري ص (٤٦):

فلَمَا يُدَهْدِهُ الجُعَلُ بمنخره خير من آبائكم الذين مَوَّتوا في الجاهلية... فهذه الأفعال هي واحدة في هذه الصيغ كلها، قال الشاعر:

تَبيتُ تُدَهْدِىء القرآن حولي كأنكَ عند رأسي عَقْرُبانُ

١٧ ــ ذيم:

وجاء في الصفحة (١٤٢) قوله:

... تلك هي الراح الدائمة، لا الذميمة ولا الذائمة...

أقول: قوله: «الذائمة» بالذال المعجمة تفيد العائبة. و«ذام»، «يَذيم» ذيماً، هو «عاب»، «يعيب».

ولابد أن نقف على المهموز «ذأم»، «يذأم»، «ذَءْماً» أي: حَقَرَ وذمَّ وعابَ، قال أوس بن حجر:

فإن كنتَ لا تدعو إلى غير نـافعٍ فذرني وأكرِمْ مَن بَـدا لكَ واذْأَمِ

وقد رأينا أن المعتل الأجوف في العربية يومىء إلى المضاعف مثل «غاب» و«غَبَّ» و«ضارَ» و«ضَرَّ» و«هاجَ» و«هجَّ» ومثل هذا كثير، وقد عرضت لهذا الباب في مباحث كثيرة تناولت فيها تاريخ العربية واشتملت عليها «مصنفات» سابقة.

ومن هذا الباب «ذام» التي وردت في عبارة المعري و«ذمَّ» المضاعف، وكلاهما بمعنى. قد خلصت في مباحثي السابقة إلى أن المضاعف أصل يصار منه إلى «المعتل» بادخال أصوات المدّ في حشو الكلمة (الحركات) فيكون منه مولّد جديد.

والذَيْم والذامُ واحد، وكلاهما بمعنى العيب. وهما نظير «الـران» و«الرين» و«الحالُ» و«الحَول» و«الحَيْل». قال عويف القوافي:

يُـردُّ الـكتيبـة مـغـلولـةً بهـا أفْنُها وبهـا «ذامُهـا»

١٨ ـ ركن:

انظر «قصص».

١٩ ـ زول:

وجاء في الصفحة (١٣٨) قول المعري:

... وما ذلك بزَوْلٍ بَديّ...

أقول: و«الزَّول» في كتب اللغة هو العجب، قال الكميت:

قد صِرتُ عَمّاً لها بالمشَيـ ـبِ زَوْلاً لديها هو الأزوَلُ

قال ابن برّي، قال أبو السمح:

الأزوَل أن يأتيه أمر يمنعه الفرار. والزَّول: الخفيف.

وزَوْلٌ أزوَل على المبالغة. والزَّوْل هو الجود، والزَّوْلة المرأة البرزة.

أقول: واستعمال المعرّي لكلمة «الزَّوْل» يدخل في باب التماسه للغريب.

٢٠ ـ ستر:

وجاء في الصفحة (٣٩) قوله:

. . . وكان أحمد بن يحيى الراوندي من أهل مرو الروذ حَسَنَ السَّتْر، جميل المذهب. . .

أقول: و«ستير» على «فعيل» أي من شأنه وإرادته حبّ السَّتْر والصَّون، ورجل مستور وستير أي عفيف. والجارية ستيرة، قال الكميت:

ولقد أزور بها الستيـ ـرة في المُرَعَّثة الستائرْ

أقول: والوصف بـ«مستور» و«ستير» هو من اللسان العامي الدارج في بعض بلاد العرب، وليس شيء من هذا في الفصيحة المعاصرة.

ولعل في قول المعرّي «حسن السَّتر» شيئاً من التصحيف، فقد جاء في مقدمة كتاب «الانتصار» لأبي الحسين الخياط نقلاً عن «معاهد التنصيص» للعباسيّ ١/٧٦:

وكان ابن الراوندي هذا من المتكلمين. . . وكان في أوّل أمره حسن

«السيرة»، حميد المذهب، كثير الحياء... أقول: لعل الأصل: «حَسَنَ السيرة» فتصحف إلى «حَسَن السِّتْر».

٢١ ــ سجج:

انظر «علبط».

٢٢ ــ سرد:

وجاء في الصفحة (١٥٤) قول المعرّي:

... وحسبنا به للكلم «مُسَرِّداً»...

أقول: وقوله: «مسرِّداً» أي «مشقِّقاً» أي أنه حسن التأتي لوجوه القول، وأنه يخرج الكلم فيستوفي من صوره ما يذهب به إلى معانٍ عدّة.

ودلالة «التسريد» على «التشقيق» دلالة قديمة في العربية، ولكننا نفتقدها في العربية المعاصرة، ولا نقف عليها إلا في بعض من الألسن الدارجة العامية.

٢٣ ــ سعد:

وجاء في الصفحة (١٤١) قوله:

... و«سُعُد» من اللَّبَن متخرِّقات...

أقول: و«سُعُد» جمع «سعيد» بمعنى نهر. وسعيد المزرعة نهرها الذي يسقيها.

وقالوا: سَعِدَ الماء أي جاء سَيْحاً.

واستعمال المعرّي لـ«سُعُد» يندرج في نهجه في التماس «الغريب».

٢٤ ــ شجن:

وجاء في الصفحة (٣١٧) قوله:

... ولا أدري ما «شَجَن» عنه...

أقول: وقوله: «ما شجن» بمعنى: ما حَبَس، يقال: ما شَجَنني عنك شواجن أي ما حبسني عنك أمور مانعة.

وهذا شيء من التماسه للغريب.

٢٥ ــ شذو.

وجاء في الصفحة (١٣١) قوله:

... ولو نَطَقَ لذَكَرَ «شذاتي»...

أقول: ومن معاني «الشذاة» الشدّة والقوّة.

٢٦ ــ شقر:

وجاء في الصفحة (٢٧) قول المعري:

... فكتبت هذه الرسالة أشكو أموري وأبُثُّ «شَقوري»...

أقول: و«الشقور» بالضم وقد يفتح هو الحاجة والهم. وهو بالضم جمع «شَقْر» وهو الأمر اللاصق بالقلب.

وهذا أيضاً يشير إلى إلحاح المعري في استقصاء «الغريب».

٢٧ ــ شيء:

وجاء في الصفحة (٤٩) قوله:

... وهذا من قِبَل الله الذي يجعل من «لا شيء» كلَّ شيء...

أقول: وقول المعري: «من لا شيء» يشعرنا أنه جعل «لا» و«شيء» بقوة الكلمة الواحدة المركبة، ومن أجل ذلك أدخل حرف الجر «من» عليها.

وتركيب «لا» مع «شيء» جديد، ولم أقف عليه فيما تيسر لي من النظر في كثير من مصادر هذه الحقبة وهي القرن الخامس الهجريّ.

٢٨ ـ شيراز:

انظر «ثبن».

٢٩ ـ صمر:

وجاء في الصفحة (١٦٨) قوله:

... ولصار «الصَّمَر» كأنّه رائحة خُزامَى...

أقول: و«الصَّمَر» النَّتَن، يقال: يدي من اللحم صَمِرة...

وفي حديث عليّ ـ رضي الله عنه ـ: أنه أعطى أبا رافع حَتيّاً وعُكَّة سَمْن، وقال: ادفع إلي أسماء بنت عُمَيْس، وكانت تحت أخيه جعفر، لِتَدْهُن به بني أخيه من صَمَر البحر، يعني من نَتَن ريحه.

أقول: وهذا يظهر سعيه وراء «الغريب».

٣٠ ـ طور:

وجاء في الصفحة (٦٢) قوله:

... إذ كان لا يحلّ النقص بواديه، ولا يطور السهو بناديه...

أقول: وجاء في حديث عليّ ـ رضي الله عنه ـ: والله لا أطور به ما سَمَرَ سمير».

والمعنى: لا أقربُه أبداً.

والفعل «طار، يطور» يومىء بل يقرب من «طار يطير»، ولكنه من

الأفعال المنسية ولم يبق منه إلا المصدر «طور» الذي يستعمل مع «تارة» و «مرّة».

٣١ ــ عتل:

وجاء في الصفحة (١٨٧) قول المعري:

... وأنا «أُعْتَل» كي أُلْقَى في الدَّرْك الأسفل من النار...

أقول: والمعنى أجَرُّ، و «عَتَله» بمعنى جرَّه جَرّاً عنيفاً، وفي التنزيل العزيز: «خُذوهُ فاعتِلوهُ إلى سَواء الجحيم» (٤٧، سورة الدخان).

وأضيف أن «العَتَلة» كلمة مولّدة، صيغت لتؤدي أداة خاصة تدخل في الميكانيكا الحديثة قد تؤدي إلى حركة إذا ضُغِطَ عليها، وقد تكون لجرٍّ غيرها في أي جهاز ميكانيكي.

٣٢ ــ عفو:

وجاء في الصفحة (١٤٢) قوله:

... ولم يكن «لعَفوٍ» مقترِياً...

أقول: و «العفو» هو القِرَى والكرم والجود، أي أنه لم يكن طالباً للسماحة والقِرى... ودلالات العفو كثيرة، ولكنها ذهبت فلم يبق منها إلا «العفو» بمعنى السماح.

٣٣ ــ علبط:

وجاء في الصفحة (١٤٨) قوله:

... فإنه (والكلام على العجّاج الراجز) خَلَط في رَجَزه العُلَبِط والسَّجاج...

أقول: «والعُلَبط» بضم العين وفتح اللام وكسر الباء، وهو «فُعَلِل» من

الأبنية الغريبة في العربية، وقد جاء عليها طائفة من الألفاظ وأكثرها من الأوابد والغرائب، ومثل «فُعَلِل» هذا «فُعالِل» بمدّ فتحة العين ومنها «عُلابِط» وهذا أيضاً من «غرائب» الصيغ القديمة وعليه جاء «الحُلاحِل» للسيّد والجُخادب «للصلب الشديد، وكذلك «الصُلادِم» وغير هذا.

و«العُلَبِط» هو اللبن الرائب المتكبّد الخاثر جداً الذي فقد ماءَه. وكأنهم ذهبوا إلى أن كل غليظٍ هو «عُلَبِط».

وهذا «العُلَبِط» هو ما يُدعَى في عصرنا بـ «اللَّبْنة» في عامية بلاد الشام.

وقوله: «سَجاج» بفتح السين، أي اللَّبن الذي يجعل فيه أرقّ ما يكون، وقيل: ما كان ثلثه لبن وثلثاه ماء. وانشدوا:

يشــربُه محضــاً ويسقي عِيالــه   سَجـاجاً كـأقراب الثعـالب أورَقـا

والواحدة «سَجاجة».

وهذا كله من الغريب الذي اجتهد المعري أن يأتي به فيتخذ منه في بعض الأحيان وسيلةً للاعجاز والإعنات.

٣٤ ـ غفل:

وجاء في الصفحة (٣١) قول المعرّي:

... وأخَذَ «غفلتَه» السَّيّاف...

أقول: والمعنى معروف أي أن «السياف» وهو حامل السيف الموكَّل بالقتل انتهز «غفلة» الرجل المراد قتله، فأهوَى عليه بالسيف وقَتَله.

أقول: وقول المعري: «أخَذَ غفلتَه» من طرائق التعبير القديمة التي لم يبق شيء منها إلا في العامية الدارجة كالذي نسمع من هذا في لغة العراقيين.

٣٥ ــ فنق:

وجاء في الصفحة (١٧٧) قوله:

... إنه... غَبَر في النعيم «المفانق»...

أقول: وقالوا: عيش «مُفَانق» أي ناعم. و«الفنيقة» المرأة المُنَعَّمة.

وتَفَنَّقَ في عيشه بمعنى تأنَّق.

أقول: وهذا من الكلم الغريب الذي سعى إليه المعري، وما أظن أنّ في عصر المعري أحداً قد صنع هذا الصنيع في جمع هذا الغريب، وذلك بحسب استقرائي الوافي، غير أني لا أجزم أن يكون هذا مما انفرد به أبو العلاء، فقد يكون شيء منه قد جاء في كلام غيره مما لم أدركه أو لم يصل إلينا.

٣٦ ــ فيل:

وجاء في الصفحة (٥٤) قول المعرّي:

... كان ببغداد رجل كبير الرأس، فيلي الأذنين...

أقول: وقوله «فيلّي الأذنين» على طريقة التشبيه يُظهر مدى اتساع العربية في أنها تولّد من الأسماء الجامدة، ومنها أسماء الحيوان، صيغاً تتصل بالكلمة الجامدة، وقوله هذا يعني أن «أذُنَي» الرجل تشبه أُذَني الفيل في سَعَتها.

وقد قالوا شيئاً من هذا إفادة من مادة «الفيل» فقد جاء في «كليلة ودمنة» كلمة «الفَيّال» لصاحب الفيل أو راكبه كما قالوا من «فرس»، «فارس» وكما يقال في راكب «البغل» و«الحمار» في عصرنا «بغّال» و«حَمّار»، وفي «الحِصان»، «حصّان»، وقد تكون هذه الألفاظ لأصحاب هذه الحيوانات لا راكبيها.

وقد يكون مفيداً أن نشير إلى شيء مثل هذا، فقد أخذوا إسم الداء الذي يتأتّى من عضّة الكلبْ فقالوا «الكَلَب» نظير طائفة من أسماء الأعراض والأمراض كالبَرَص والقَرَع والبَهَق ونحو هذا. وأطلقوا على الكلب الحامل لهذا الداء إسم «المكلوب».

وألطف من هذا قالوا: «الكَلْبَى» للمصابين بداء «الكَلَب» وهو نظير المَرضى والجَرْحَى، فكأن المفرد فيه «كليب» أو «كَلْبان»، وهذا كله يأتي من اتساع العرب في ممارسة لغتهم، وفي قدرتها على هذا النحو من الوفاء بالجديد الطارىء. وكان خليقاً بالمعاصرين المعنيين بشؤون العربية أن يفيدوا درساً من هذا الذي جرى في عصور سابقة. وجاء استعمال «الكلبَى» نظير «المرضَى» و «الجَرحَى» في قول الفرزدق يمدح قومه بني دارم:

ولو تشرب «الكلبَى» المراضُ دماءنا شَفَتْها، وذو الخَبْل الذي هو أدنَفُ

وهذا يعني أن العرب، كما قال الجاحظ[1]، كانوا يرون أن دماء الملوك والأشراف تشفى من داء الكَلَب وذكر في ذلك قول عوف بن الأحوص الكلابي، وهو جاهلي، في قصيدة أوردها صاحب «المفضّليات»:

فهل لكَ في بني حُجْر بن عمروٍ فتعلَمُه وأجهَلُه وَلاءُ

أو العَنْقاء ثَعْلَبةِ بنِ عمروٍ دِماءُ القوم للكَلْبَى شِفاءُ

وحُجْر ـ بضم الحاء وإسكان الميم ـ هو أبو امرىء القيس الشاعر، وكان ملكاً على بني أسد، فجارَ عليهم فقتلوه، وثعلبة بن عمرو، أبو ملوك الغساسنة التابعين للروم، في بلاد الشام قبل الإسلام.

---

(١) الحيوان ٢/٧.

٣٧ ــ قري:

وجاء في الصفحة (٣١٩) قول المعرّي:

... وإنّه «لقَريٌّ» لم أسلكه...

أقول: و«القَريّ» النهر الذي يذهب في الروض. والمعري يريد به «النهج» على سبيل المجاز.

وهذا يدخل في باب «الغريب» الذي يجتهد في الإتيان به لأنه جعل ذلك شيئاً من منهجه. وانظر عفو».

٣٨ ــ قشر:

وجاء في الصفحة (١٤٧) قوله:

... فإنه (يريد الأُقَيشِر الأسديّ) مُنِيَ بقاشِر...

أقول: و«القَشَر» على «فَعَل» كغيره من الأدواء التي جاءت على هذا الوزن كالبَرَص ونحوه، وهو أن يتقشّر الأنف، وصاحبه «أقشر».

و«القاشور» هو المشؤوم، وسنة «قاشور» أو «قاشورة» شديدة الجَدْب.

ولكنني لم أقف على «قاشر»، ويبدو لي أن ما في عبارة المعرّي يشير إلى أن «الأقيشر» اشتهر بذلك لما «مُنِيَ» به من داء «القَشَر» فهلا كان الأصل «قاشور» وصُحّف إلى «قاشِر»، أو كان الأصل المصدر «قشَرَ» وهو إسم الداء؟

٣٩ ــ قصص:

وجاء في الصفحة (٢٢) قوله:

... فإني رأيت نزاعها إليها نزاع «الاستُقُصّات» إلى عناصرها، و«الأركان» إلى جواهرها...

أقـول: جـاء في «التعـريفـات»[1] للجـرجـاني: «الاستُقُصّات» و «الأسطُقُسّات» هي العناصر أي أصول المركبات، وهي يونانية معرَّبة.

و«الأركان»: هي الأجسام البسيطة التي تتكون منها المواد، وهي عند القدماء: النار، والهواء، والماء، والتراب.

٤٠ ــ قصد:

وجاء في الصفحة (٢٨) قوله:

. . . أن الأفـلاك تعقـل. . . وتـدري بمـواقـع أفعـالهـا «بقصـود» وإرادات. . .

أقول: و «القصود» جمع «قصد» أي إرادة وطلب وغاية، وهو مصدر، ولم يُوصَل إلى جمعه إلا بعد أن تحوّل من كونه «حَدَثا» كالفعل إلى إسمٍ كالأسماء الجامدة، ومثله «إرادات» وهذا يفسر ما شاع في عصرنا من هذه الجموع للمصادر المتحولة إلى أسماء كقولهم «عُروض» لما يُعرَض في المعارض ودور اللهو والمسـرح، و«قتول» جمـع قتل في لغـة القضاء، و «دفوع» و «دفوعات» في لغة أهل المصارف، وغير ذلك كثير.

٤١ ــ قلل:

وجاء في الصفحة (٢١) قول المعري:

. . . ويـظن أنـه قـد أسـدَى جميـلاً يشكـره صـاحبـه إن نَهَضَ و «استقلّ». . .

أقول: وقوله: «استقلّ» مما يقال: استقل الطائر إذا ارتفَعَ ونَهَض.

وهذا مما يدخل في باب «غرائبه».

---

(١) التعريفات، (ط صبيح)، ص ١٥.

٤٢ ــ قوم:

وجاء في الصفحة (٢٧) قوله:

. . . وما لقيت في سفري مي «أُقَيْوام» يدَّعون العلم والأدب. . .

أقول: وكان يجب أن يكون ادغام في «أُقَيْوام»، وقد جرت العربية في الألفاظ التي يجتمع فيها الياء والواو أن يقلب الواو إلى ياء وتدغم الياء في الياء فأنت إذا جمعتَ «أُخَيّ» مصغر «أخ» باعتبار الواو المحذوفة، قلتَ: «أُخَيّان»، وهكذا تكون «أقيوام» فهي مصغر للجمع «أقوام» وهو جمع «قوم».

ومن يدري، لعل هذا مما أساء به الناسخ، ولم تنتبه المحققة إلى هذه الفذلكة اللغوية، وظنت الكلمة صحيحة!

٤٣ ــ لوم:

وجاء في الصفحة (٦٤) قوله:

. . . وأردت بزعمي وخديعة الطبع «المُليم». . .

أقول: و«المليم» ما أتى ما يستحق عليه اللوم، والفعل «ألام»، وهذا شيء من فوائد الزيادة في الأفعال ولطائفها وأسرارها.

قال تعالى: ﴿فأخذناه وجنوده فنَبَذناهم في اليَمّ وهو مُليم﴾[1].

٤٤ ــ مرج:

وجاء في الصفحة (٦٣) قوله:

. . . و«أمرَجْتُ» نفسي في الأغراض البهيميّة. . .

أقول: والمعنى في قوله: «وأمرجتُ» أي أطلقتها ترعى في الشهوات.

وهذا من «الغريب» في استعمال الفعل «أمرَجَ».

---

(١) سورة الذاريات: الآية ٤٠.

٤٥ ـ مزر:

وجاء في الصفحة (١٥٢) قول المعرّي:

. . . و«المِزر» نبيذ الشعير. . .

أقول: وهذا من الغريب، فقد مَرّ بنا أن «الجِعة» شراب الشعير أيضاً.

٤٦ ـ ملأ:

وجاء في الصفحة (٢٢) قوله:

. . . فإن وَهَب الله لي «مَلاءً» من العمر. . .

أقول: و«المَلاء» السعة والامتداد. . .

وانظر «ملو» وستأتي.

٤٧ ـ ملع:

وجاء في الصفحة (١٧٦) قوله:

. . . ونجيبه «يملَع» بين كثبان العنبر. . .

أقول: وقوله: «يملع» بمعنى «يسير»، والمَلَع ضرب من السَّير دون الخَبَب.

وهذا شيء من «الغريب» الذي جاء وافراً في «الغفران» وغيره من «مصنفاته».

٤٨ ـ ملو:

وجاء في الصفحة (١٦٧) قوله:

. . . لم يَرَ مثلَه في «مَلاوة» العيش. . .

أقول: وقوله: «مَلاوة العيش» أي مدّة العيش. و«الملاوة» مثلثة الميم، وكذلك المَلاَ والمَليّ، كلّه مدة العيش.

وفي الحديث الشريف: «وإنّه ليُملي للظالم» أي يُمهله.

وقالوا: وقد تَمَلّى العيش، ومُلِّيَه، وأملاه الله إياه، وكل ذلك من «الإمهال».

٤٩ ـ موم:

وجاء في الصفحة (١٥٣) قوله:

و «المُوم» بَثر أصغر من الجُدَري، وهو معرب من الفارسية.

وكذلك «المُوم» الشمع، وكله من الفارسية، وهذا من «نوادر» المعرَّبات.

٥٠ ـ ميع:

وجاء في الصفحة (٤٩) قوله:

ويجعل كلَّ شيءٍ «لا شيء»، يُجمِدُ «المائعات»، و «يُميع» الجامدات...

أقول: و «المائعات» من ألفاظ العلوم القديمة وتدخل في العلم الذي يقابل «الكيمياء» في عصرنا، وهي الآن «السوائل».

واستعماله «لا شيء» يشير إلى أنه جعله مركباً من «لا » و «شيء»، وقد مرّ ذلك.

٥١ ـ نكر:

وجاء في الصفحة (٢٥) قول المعري:

... فلما دخلتها وبعدُ، لم تستقر بي الدار وقد «نَكِرتُها».

أقول: واستعمال الثلاثي «نكر» كان معروفاً مشهوراً، ولم يبق منه شيء في العربية المعاصرة. على أن الثلاثي والمزيد قد اجتمعا في قول الأعشي:

وأنكـرَتُني وما كـانَ الذي نَكِـرتْ   من الحوادث إلاّ الشيبَ والصَّلَعا

وجاء الثلاثي في لغة التنزيل: «فلما رأى أيديَهم لا تصل إليه «نَكِرَهم» وأوجَسَ منهم خِيفة»[1] وكأن المعري أراد أن ينبِّه إلى هذا الاستعمال العزيز للثلاثي التماساً للغريب.

٥٢ ـ هتر:

وجاء في الصفحة (١٣٩) قوله:

... فيتبعه سِتْر، ما تزل به حادث «هِتْر»...

أقول: ومعنى «هِتْر» الداهية والأمر العجب. وهذا أيضاً من «غرائبه».

٥٣ ـ هدي:

وجاء في الصفحة (٢٥) قوله:

كان أبو القطران (المرّار بن سعيد الفقعسي) يهوَى ابنة عمّه بنجد، واسمُها «وحشيّة» فاهتداها رجل شاميّ إلى بلده فغمّه بعدُها...

أقول: قالوا: هُدِيت العروس إلى زوجها بمعنى «زُفَّت» إليه، والهَدِيُّ والهَديّة العروس.

وهَدَى العروسَ إلى بعلها هِداءً، وأهداها، قال أبو ذؤيب:

بـرقـمٍ ووَشيٍ كـمـا نَمْنَـمَـتْ   بمِسيتـهـا المـزدَهـاة الـهَـديْ

وكذلك «اهتَدَى» العروسَ عن أبي عليّ، وأنشد:

«كذبتُم وبيتِ اللهِ لا تهتدونَها»

واهتدَى الرجل امرأتَه إذا جَمَعَها إليه وضمَّها، فهي مَهديّة وهَديّ.

---

(١) سورة هود: الآية ٧٠.

□ كلمة أخيرة:

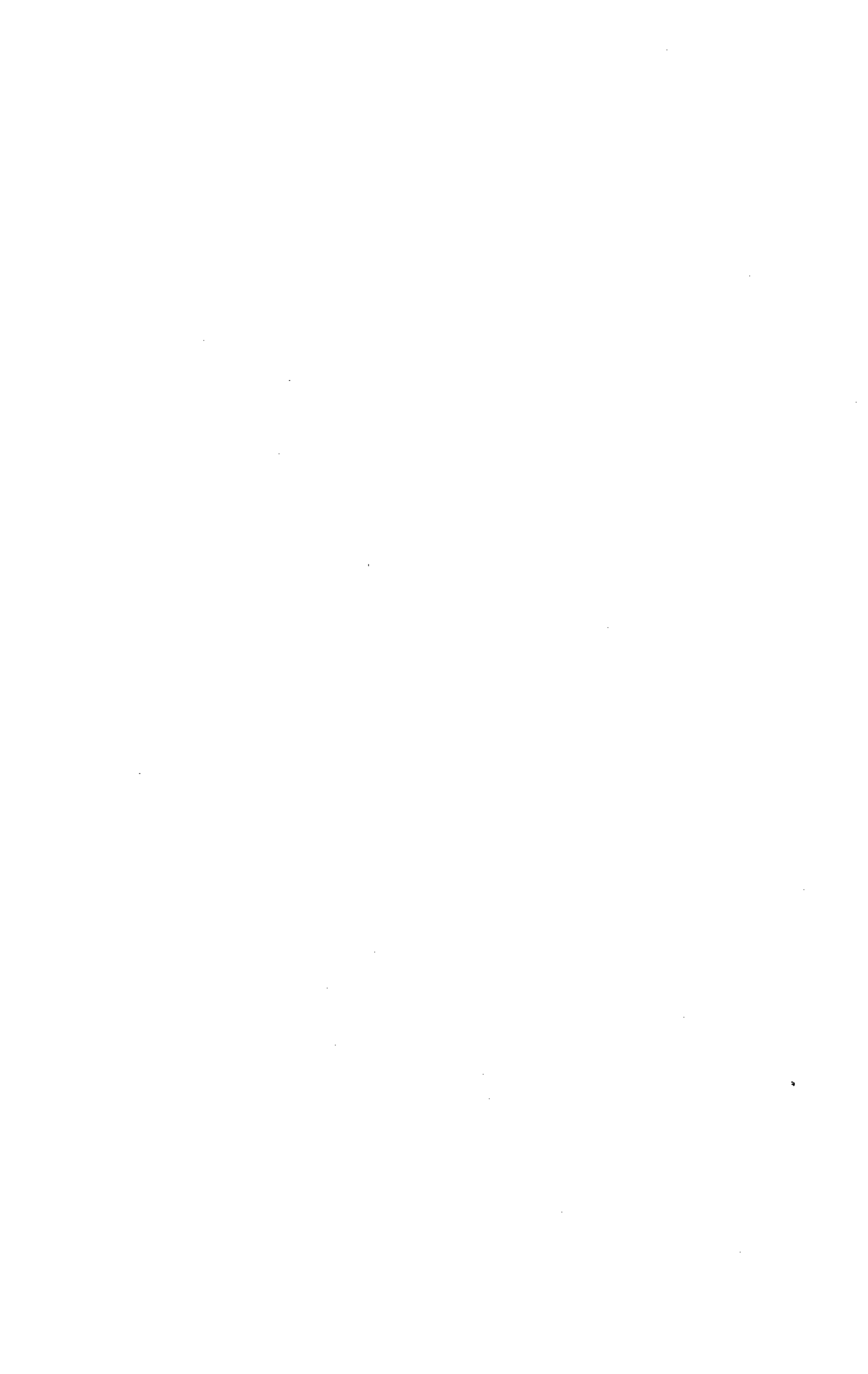
هذه نماذج تقرَّيتها من «الغفران» قصدت أن تكون شيئاً دالاً على نهجه في التماس «الغريب» وعلى ما فيها من فوائد أخرى تفطّن إليها المعرّي في هذا الكتاب الذي أراد أن يوعبه الكثير من العلم فصاغه بهذا القالب من الحكايات والأخبار في النعيم والجحيم لا يخلو من لون «مَسرحي» إذا جاز لي أن أستميح أهل العلم عذراً في هذا الاستعمال الحديث.

□ □ □



تآليفه

ملاحظة: وجدت أن من الخير أن أضم إلى هذا الكتاب العمل الجليل الذي قام به الأستاذ العلّامة عبد العزيز الميمني في ضبط مصنفات المعري وما قيل فيها، وفوائد أخرى، اقتطعتها من كتابه: «أبو العلاء المعري وما إليه» فهو صاحبها، وأنا مستفيد.



تآليفه

وما أنا إلا قطرة من سحابة ولو أنني صنّفتُ ألفَ كتابِ[1]

وجد ياقوت ثَبَتَ كتبه بخط أحد مستمليه فسرده والذهبيُّ ولكنه اختصره اختصاراً مُجْحِفاً ولم أر في سرده فائدة فتركتُ بعض أوصاف المعدومات ورتّبتُ الكتب على حروف المعجم وقابلتها بما عند الذهبي وعلامته (هـ) والصفديّ في الوافي وعلامته (ص) والحاج خليفة وعلامته (ك) وعلامة الكراسة (كر). وزدت بعض أسماء عثرت عليها في مظانّ غيرها. وهذا أول الثبت:

«قال الشيخ أبو العلاء، رضي الله عنه: لزمت مسكني منذ سنة أربعمائة واجتهدت على أن أتوفّى على تسبيح الله وتمجيده إلى أن أُضطرّ إلى غير ذلك. فأمليتُ أشياء وتولّى نَسْخَها الشيخُ أبو الحسن عليّ بن عبد الله بن أبي هاشم أحسن الله معونته فألزمني بذلك حقوقاً جمّة وأيادي بِيْضاً لأنه أفنى فيَّ زمنَه، ولم يأخذ عما صنع ثمنه. والله يُحسن له الجزاء، ويكفيه حوادث الزمن والأرزاء» أهـ.

(١) س ٢/١٣٩.

١ ــ كتــاب أدب العصفورَيْن ي د ك. كتــاب العصفــورين هـ ــ رسالة ــ.

٢ ــ كتاب استغفِرْ واستغفِرِيْ ي هـــ ١٢٠ كر. نحـو: ١٠٠٠٠ بيت. روى عنه الزمخشري في الكشاف[١] بيتاً وابن أبي أصيبعة[٢] ثلاثة وسمّاه كتاب الاستغفار وانظر الفائت (ب و د).

٣ ــ إسعاف الصديق ٣ أجزاء يتعلّق بالجُمَل ي هـ ك.

٤ ــ كتاب الأنواء له ذكره البغداديّ في الخزانة[٣] ورآه.

٥ ــ كتاب الأيك والغصون وهو كتاب الهمزة والردف وهو أكبر كتبه ي هـ ك بُني على ١١ فصلاً لكل حـرف فجملتها ٣٠٨. مثـلاً: السماءُ بالحركات الثلاث. سماءٌ منوَّناً. سماءُه بالثلاث. سماءُها بالثلاث. عباءَهْ. وهو في العظات وذمّ الدنيا في ٩٢ جزءاً وفي ١٢٠٠ كر. قال هـ وقد ذكر بعض الفضلاء أنه وقف على المجلّد الأول منه بعد المائة قال ولا أعلم ما يُعْوِزه بعد ذلك[٤] وقال ابن خلكان حكى لي من وقف، الخ.

٦ ــ كتاب تفسير الهمزة والردف جزء ي و ص.

٧ ــ كتاب الأمالي نحو: ١٠٠ كر. هـ ك. قال ك ولم يكمله. قلت: وكأنه عناه بقوله في ل:

أمــالــيَ فــيــمــا أَرَى راحــة   مـدى الدهـر من هَذَيـان الأمالي

(١) تفسير: ﴿ومن يرتد منكم عن دينه﴾، الآية.
(٢) ١/٨٨.
(٣) ١/١١.
(٤) ترجم هذه الجملة مرجليوث بقوله: أنه غادر غيره من الكتب غير مفيد فيا للعجب.

ويمكن أن يكون أراد بالأماليّ في البيت جميع ما كان يُمْليه على كُتّابه كائنًا ما كان.

٨ ــ تاج الحُرّة في عظات النساء خاصة نحو: ٤٠٠ كر. ي هـ ك.

٩ ــ تضمين الآي[١] وهو كتاب مختلف الفصول. ي. مختلف الفصول هـ. كتاب الفصول ك.

(...) تظلم السور أنظر نظم السُوَر.

١٠ ــ تعليق الخُلَس هـ ولعله الصواب. تعليق الجليسى ويتّصل بجُمَل الزَجّاجي جزءٌ.

١١ ــ جامع الأوزان (البحور) الخمسة عشر بجميع ضروبها وقوافيها من ي ك. جامع الأوزان والقوافي هـ ــ ٦٠ كر ــ ٣ أجزاء ــ ٩٠٠٠ بيت.

١٢ ــ غريب ما في هذا الكتاب نحو ٢٠ كر. هـ. وقد ذكرنا ما عثرنا عليه من شعره في الفائت.

١٣ ــ كتاب الجلي والجلى (؟) ي. كتاب الحُليِّ والحُلَى هـ. سأله فيه صديق له من أهل حلب يعرف بابن الحلى. مجلَّدٌ ــ ٢١ كر ــ.

١٤ ــ كتاب الحقير النافع ي هـ ك مختصر في النحو ٥ كر.

١٥ ــ كتاب يتصل به يعرف بالطل (ط بالظل ص) الطاهري أنشىء لرجل يعرف بأبي طاهر حلبي (؟).

---

(١) وفي خزانة ليدن مجموعة خطية فيها رسائله وفصول له، فهل هي من هذا الكتاب؟ وانظر فهرستها، ص ٢٩٥.

١٦ ــ خطبة الفصيح ي هـ ك[1]. يتكلّم فيه على أبواب الفصيح قال ابن الخير ضَمِن جميع ما حواه الفصيحُ. خُطبة في تحميد الله سبحانه وما قاربه من العظات رواها ابن الخير عن أبي محمد بن عتاب عن أبي عمرو السفاقُسيّ عنه وعن ابن العربي عن التبريزي عنه أيضاً ١٥ كر.

١٧ ــ تفسير خطبة الفصيح ي ك. شرح فيه غريبه. وعارضه[2] الحافظ أبو الربيع الكَلاعي بكتاب سمّاه جهد النصيح في معارضة المعري في خطبة الفصيح كما مرّ.

١٨ ــ خطب الخيل ي ك. يتكلم على ألسنتها ــ ١٠ كر.

١٩ ــ حماسيّة الراح. ي هـ ك حماسة الراح وهو تصحيف. لكل حرف خمس سجعات مضمومات وخمس الخ ١٠ كر.

٢٠ ــ دعاء الأيام السبعة ي ص.

٢١ ــ دعاء وحرز الخيل (؟) ي.

٢٢ ــ دعاء ساعة ي ص.

٢٣ ــ ذكرى حبيب ي هـ ك في غريب شعر أبي تمام سأل فيه صديق لأبي العلاء من الكُتّاب، ٤ أجزاء ٦٠ كر. وهذه الكتب المسؤول في تأليفها إنما تكلّفها مؤلّفها من فرط الحياء وهو لتأليفها كاره. قال فيه إنما أغلق شعر الطائي أنه لم يؤثر عنه فتناقله الضعفة من الرواة. وذكر فيه الأبيات المشكلة من شعره متفرقة.

(. . .) كتاب ديوان الرسائل ي هـ ك ــ وهو ثلاثة أقسام: الأول رسائل

---

(١) وفهرست ابن الخير، ص ٤١٢ و ٣٤٣.
(٢) النفح مصر ٢/٥٨٧.

طوال تجري مجرى الكتب المصنَّفة مثل: (٢٤) كتاب رسالة الملائكة[١] و(٢٥) كتاب الرسالة السَّنَدية[٢] جزء و(٢٦) كتاب رسالة الغفران[٣] جزء و(٢٧) كتاب رسالة الفرض (ي. العروض ك) جزء ونحو ذلك ــ والثاني: رسائل دون هذه في الطول مثل: (٢٨) رسالة المنيح[٤] و(٢٩) كتاب رسالة الإغريض. والثالث (٣٠) كتاب الرسائل القصار[٥] كنحو ما يجري به العادة في المكاتبة قيل إنه ٤٠ جزءاً[٦] وقيل إنه ٨٠٠ كر ــ ي هـ. (٣١) كتاب خادم[٧] الرسائل ي هـ ك. في تفسير ما تضمنته هذه الرسائل مما يحتاج إليه المبتدئون في الأدب ٢٠ كر. أقول وذكر ابن الخير[٨] الإغريضيّة وشرحها له و(٣٢) الفلاحية وشرحها له. وذكر هـ[٩] في خارج الثبت (٣٣) رسالة الطير له على نهج الملائكة والغفران. وزد فيها (٣٤) رسالتين له إلى داعي الدعاة و(٣٥) ثبت كتبه أيضاً. ورسالة المنيح ورد اسمها في ر المطبوعة ريح

---

(١) التي طبعناها وصححنا.

(٢) وعند ــ ك السندسية وهو تصحيف. عملها لسند الدولة، روى مرجليوث ٣١ عن ابن النديم أنه كان نقل من أفامية إلى حلب والياً عليها سنة ٤١٤هـ.

(٣) نقلوا عنه أشياء في شرح الدرة للخفاجي ٦٩؛ وشرح ابن نباتة بهامش الغيث ٢/١٩٠؛ وياقوت ١/١٩٠ و٣/١٣؛ والغيث ١/١٥.

(٤) نقل عنها ابن الشيخ ١/١٢١.

(٥) نقل عنها الصفدي في الغيث ١/١١٢ و٢/١٠٢.

(٦) وجاء في عنوان ر المطبوعة ولم تكن المراسلة بينه وبين الناس كثيرة، وإنما اتفق ذلك في بعض الأحيان. فكيف تكون إذاً نحو ٨٠٠ كر، فلعل هذا مقدار مجموع رسائله ومنها العلمية وكأن ما رويناه عن العنوان يقتصر على رسائل الحاجات.

(٧) ك خادمة، وورد في حاشية الصبح شرح رسائل أبي العـلاء (١٤/١٨٩) جهل هو هذا؟

(٨) فهرست ٤١٢.

(٩) ١٢٩.

المنيح. وأما الاعريضية فقد سردها القلقشندي[1] على طولها وشرحها[2] أيضاً فصيح ابن صبغة الله الحيدري من علماء آخر القرن الثالث عشر وقدّمه إلى مصطفى فاضل باشا بن إبراهيم باشا بن محمد علي باشا والي مصر.

٣٦ ــ الرسالة الخطية ص ــ والحضية ي ــ والصواب إن شاء الله الحَظيّة بالظاء المعجمة.

٣٧ ــ رسل الراموز ــ ي ــ رسيل الراموز هـ. نحو: ٣٠ كر.

(...) رسالة الضبعين يأتي في ذكر اللزوم.

٣٨ ــ رسائل المعونة ي ك ــ رسالة المعونة هـ ــ وهي ما كتبت على ألسن قوم.

٣٩ ــ الرياش[3] المصطنعيّ ي هـ ك ــ في شرح مواضع من الحماسة الرياشيّة (يريد حماسة أبي تمام بشرح أبي رياش) عمل لرجل يلقّب بمصطنع الدولة ويخاطب بالإمرة واسمه كليب بن عليّ ويكنى أبا غالب أنفذ نسخة من الحماسة الرياشيّة وسأل أن يخرج على حواشيها شيئاً فخشي أن يضيق الحواشي عن ذلك فصنع هذا الكتاب وجمع فيه ما سنح مما لم يفسّره أبو رياش ــ ٤٠ كر ــ روى هذا الشرح عنه التبريزي وأظن أنه أودع في شرحه منه جملة صالحة.

٤٠ ــ رسالة على لسان ملك الموت. ي ص.

---

(١) الصبح ١٤/١٩٠.

(٢) ومنه نسخة بدار الكتب المصرية. أنظر فهرستها ٤/٣٤٢.

(٣) منه نسخة بالخزانة المصرية في مجلد مكتوبة سنة ٦٥٤. فهرستها ٤/٢٦٩، ونقل ياقوت منه فصلاً في ترجمة أبي رياش ١/٧٤.

٤١ ــ سَجْع الحمائم يتكلم فيه على ألسن حمائم أربع ي هـ ك. وكان بعض الرؤساء سأله أن يصنّف له تصنيفاً يذكره فيه فأنشأ هذا الكتاب وجعل ما يقوله على لسان الحمامة في العظة والحثّ على الزهد ٤ أجزاء ٣٠ كر.

٤٢ ــ كتاب السجعات العشر موضوع على أن لكل حرف من حروف المعجم عشر سجعات في المواعظ ــ ي هـ.

٤٣ ــ السجع السلطاني ي هـ ك ــ يشتمل على مخاطبات للجنود والوزراء وغيرهم من الولاة وكان بعض من خدم السلطان وارتفعت طبقته ولا قَدَمَ له في الكتبة سأل أن يُنْشأ له كتاب مسجوع من أوله إلى آخره وهو لا يشعر بما يريد لقلّةِ خِبْرَته بالأدب فألف له هذا الكتاب ٤ أجزاء.

٤٤ ــ سجع الفقيه جزء ٣٠ كر ــ ي هـ ك.

٤٥ ــ سجع المضطرين ي هـ ك ــ عمله لرجل مسافر (تاجر. ك) يستعين به على أمور دنياه.

٤٦ ــ سقط الزند ــ ي هـ ك ــ كتاب لطيف فيه شعر قيل في الدهر الأول ٣٠٠٠ بيت.

فيه أشعار قيلت فيما بين ١٥ ــ ٥٥ أو ٧٣ من عمره[١] وجلّه من شعر

(١) زعم مرجليوث ومن تبعه أن آخر شعر س ما قيل في القاضي عبد الوهاب سنة ٤٢٠هـ، ولكن صاحب شرح المجاني ١٢٤٩، ذكر أن جعفر بن علي بن المهذب الفقيه الأديب الذي رثاه أبو العلاء بدالية من س، كان توفي نحو سنة ٤٣٥هـ، والعهدة عليه فإن صح قوله هذا فإنه يناقض مزعم مرجليوث. والفقيه ليس ابن المهدب بالدال المهملة كما قد تصحف على شارح المجاني وصاحبه مراراً ولا هو ابن جعفر كما قد تصحف على صاحب ذ ٢٦٠.

الصبى والشباب والكهولة ببغداد وبالمعرة بُعيد الرجوع. قال ابن الأبّار[1] في ترجمة أبي العباس أحمد الرُعَيْني أنه كان يستظهره (٤٧) كتاب ضوء السقط تفسير غريب سقط الزند[2] ٢٠ كر. قال التبريزي في شرح[3] من «كنت أراه يكره أن يقرأ عليه شعره في صباه أعني س وكان يغير الكلمة بعد الكلمة منه إذا قُرئت عليه ويقول معتذراً من تأبّيه وامتناعه من سماع هذا الديوان: مدحتُ نفسي فيه فلا أشتهي أن أسمعه. وكان يَحثّني على الاشتغال بغيره من كتبه ثم اتفق بعد مفارقتي إياه أن بعض أهل الأدب سأله أن يشرح ما يشكل عليه من س فأملى عليه إلى الدرعيات غير أنه وقع فيه تقصير من جهة المستملي. وذلك إنما يستملي عن بعض الأبيات منه وأهمل أكثر المشكلات وإذا استملى معنى بيت لم يستقص في البحث عن إيضاحه فجاء التفسير كأنه لُمَع من مواضع شتى لم يشف به العليل. وشعره كثير في كل فن ومَيْلُ الناس على طبقات من شاعر مُفْلِق وكاتب بليغ إلى هذا الفنّ أكثر ورغبتهم فيه أجدر وهو أشبه بشعر أهل زمانه مما سواه لأنه سلك فيه طريقة حبيب بن أوس وأبي الطيّب وهما في جزالة اللفظ وحسن المعنى (كذا). وأظهر المعجز في درعيّاته، إلخ. وذهب على العصريين أن الضوء هو شعره في الدرعيات وهذا وهم منهم.

ومن أقدم شروحه بعد الضوء وشرح التبريزي وبعض شروح أخرى

---

(١) عدد ٢٥٢ من التكملة، طبع الجزائر.

(٢) منه نسخة بخزانة باريس وأوله قد علم الله جلت كلمته أن أول الخ في ٩٣ ورقة، وعددها ٣١١١.

(٣) ك «سقط الزند»، وشرح التبريزي نسخة خزانة باريس، عدد ٣١١٢، وهو في ٥٥ أوراقاً، وأخرى بكمبردج وعدده في فهرستها ١١٩ واسمه الإيضاح في سقط الزند وضوئه.

التنويرُ لأبي يعقوب يوسف بن طاهر بن يوسف بن الحسن الخُوَيِّـيِّ ــ وخُوَيّ بلد بأذربيجان ــ الأديبِ الفاضل وكان فقيهاً بارعاً حسن السيرة رقيق الطبع مليح الشعر كتب لأبي سعد السمعاني الإجازة. قال أبو سعد وظني أنه قتل في وقعة العرب بطوس سنة ٥٤٩هـ أو قبلها بيسير وترجم له السمعاني[١] وإنما ترجمنا له لأن أهل العصر لم يعرفوا صاحب التنوير وأتمه سنة ٥٤١هـ.

وشرح ابن السِيْد البطيلوسيّ المتوفي سنة ٥٢١هـ قال ابن خلكان[٢] وهو أجود من شرح صاحب الديوان. ولكن ابن السِيْد أورد فيه كثيراً[٣] من شعر اللزوم وفسّره ظانّاً أنه من س. فلعله حسب ما أدخله أبو الفضل الدارميّ وغيره ــ إذ ذاك بالأندلس من شعر الرجل وفيه جملة من اللزوم ــ كله من السقط. وقال ياقوت[٤] إن للأَبْيُوَرْدِيّ كتاباً سماه صهَلة القارح ردّ فيه على المعري سقطه وقال أيضاً[٥]: إن لأبي القاسم الصيرفيّ اختيـاراً لديـوان أبي العلاء (ك؟ا؟) وقال أيضاً[٦]: إن لذي الفضائل الأخسيكتي (صاحب نقيضة تأتي) كتاباً سماه كتاب زوائد في شرح سقط الزند.

ومن شروحه ضِرام السِقط لصدر الأفاضل الخوارزميّ وهو ممتّع مُغْنٍ وقد رأيتُه واستفدتُ منه كثيراً. ومنها شرح ابن خطيب الريّ الإمام فخر الدين الرازي وشرح الشرف البارزي المتوفي سنة ٧٣٨هـ ذكرهما خليفة.

---

(١) ٢١٢.

(٢) ١/٢٦٥.

(٣) أنظر: شفاء العليل، للخفاجي ١٩١؛ وألف باء ٢/٥٢، ٨٠ (ل ٢/٢٨٠)، ٧٢ــ ١/٣١٦.

(٤) أدباً ٦/٣٤٦.

(٥) ٥/٤٢٣.

(٦) ٢/١١١.

وهذا كله دليل على أن الذي استهانه صاحبه من أعماله وقع من الناس موقعاً كريماً وأن الذي آثره عليه من تآليفه في الزهد طارت بها عنقاءُ مُغْرِب فلم يوقف لها على عين ولا أثر.

وقد أتيت على أكثر س ممّا له علاقة في جَمْع تاريخ الرجل في مظانه من كتابي هذا فاستغنيت عن إعادة القيل.

٤٨ ـ كتاب سيف الخطبة ي. كتاب الخطب هـ. سيف الخطيب ك. جزآن. يشتمل على خطب السنة فيه خطب للجُمَع الخ. ومقداره ٤٠ كر. وكان سأله في هذا الكتاب رجل من المتظاهرين بالديانة فصنّف له.

٤٩ ـ شرف السيف ي هـ. شرف السلف ك. عُمل للرجل الذي كان مقيماً بدمشق وهو المعروف بنُشْتكين الدِزبريّ. وكان السبب في عمله أنه كان يوجّه إلى أبي العلاء بالسلام ويُحْفي المسألة عنه فأراد جزاءه على ما فعل جزآن، نحو: ٢٠ كر.

٥٠ ـ شرح سيبويه لم يتم ي هـ ك. مقداره ٥٠ كر. شرح بعض سيبويه هـ.

٥١ ـ كتاب الصاهل والشاحج ي هـ ك. يتكلم فيه على لسان فرس وبغل. مقداره ٤٠ كر. صنّفه لأبي شجاع فاتك الملقب بعزيز الدولة والي حلب من قبل المصريّين وكان رومياً. وعند هـ و ك رسالة الصاهل الخ. وصنع[1] محمد بن عبد الغفور الكَلاعيُّ رسالة سماها بالساجعة والغِرْبِيْب حذا بها حذو صاحبنا في الصاهل. وانظر فصل «هو والأندلس». وورد ذكره في ر له[2] إلى ابن سعيد وهي الـ ٣٦.

(١) المطمح مصر، ص ٣٣؛ والنفح مصر ٢/٣١٦.
(٢) ص ١٢٠.

٥٢ ــ لسان الصاهل والشاحج من فهرست ابن الخير[١].

٥٣ ــ ظهير العضدي ي. ظهير العضد ص. ظهر العضدي ك. كتاب في النحو يتصل بالكتاب المعروف بالعضدي (لأبي عليّ الفَسَوِيّ).

٥٤ ــ عَبَث الوليد فيما يتصل بشعر البحتري وكان سبب إنشائه أن بعض الرؤساء أنفذ نسخة ليقابل له بها. فأثبت ما جرى من الغلط ليعرض ذلك عليه. ي هـ ك. وهو جزء واحد ٢٠ كر. وزعم ابن خلكان[٢] أنه مختصر ديوانه. والصواب ما هنا ونقل صاحب ك عن بعضهم أنه يتضمن أغاليط البحتري في ديوانه. وهو أيضاً جُزاف من القول[٣].

٥٥ ــ كتاب عِظات السُوَر. ي ص.

٥٦ ــ عون الجمل ي هـ ك عمل لأبي الفتح محمد بن علي بن أبي هاشم وهو آخر شيء أملاه ــ زادك ولم يتمّ وهو شرح لشواهده. قوله وهو آخر الخ يريد إذ أملي هذا الثبت وإلا فقد روى ابن الوردي[٤] عن دفع المعرة أن ضوء السقط خاتمة كتبه ويشهد لقوله ما ذكره التبريزي في شرح س وترك هـ لذكر الضوء أيضاً دليل على ما ذكرنا. وذكر هذا الكتابَ ابنُ العديم أيضاً في العَدْل قال: هو في شرح شيء من الجمل.

---

(١) ٤١٢.

(٢) ١/٣٤.

(٣) منه نسخة بالخزانة المصرية. أنظر الفهرست ٤/٢٨١، وفيها ذكر في هذا الكتاب ما في ديوان البحتري مما أصلح من الغلط الذي وجد في النسخة المكتوب في آخرها أنها بخط ظفر بن عبد الله العجلي، وهي في جزء كتبت سنة ١٢٩٧هـ بالمدينة المنورة. ونقل عنه في مقدمة رسائل البلغاء أن المتقدمين كانوا ينكرون إدخال أل على كل وبعض. أنظر ١٤ أقول ومثله في الغفران ١٥١؛ وفي تصحيح اللسان، ق ٢ ص ٤١ في منع المنصرف؛ وفي شفاء العليل ١٣١ في طوبى مضافاً.

(٤) تاريخه ١/٣٦.

٥٧ ــ الفصول والغايات زاد ابن الجوزي (كما عندك) وغيرُه[١] في محاذاة السُوَر والآيات وقال الذهبي[٢] وكأنه معارضة منه للسور والآيات فقيل له أين هذا من القرآن فقال لم تصقله المحاريب أربعمائة سنة ١هـ وليست هذه الزيادة في الإسم في الثَبَت عندي و هـ. فالظاهر أنها من أعدائه الذين رموه بكل ما شاؤوا. وإن صحّت فليس معناها المعارضة بل المحاذاة عمل شيء على حذاء شيء كما عمل تضمين الآي وللشريف الرضي[٣] كتاب في محاذاة الآثار النبويّة فهل يقال أنه عارض الحديث كما يقال إن أبا العلاء عارض القرآن هب أنه عارض فكيف شنّع على ابن الراونديّ بعد ذلك بدهر طَعْنَه على القرآن في الدامغ وهذا لفظه في الغفران[٤] «. . . وأجمع ملحد ومهتد، وناكب عن المحجة ومقتد. أن هذا الكتاب الذي جاء بـه بَهَرَ بالاعجاز ولقي عدوّه بالإرجاز ما حُذي على مثال ولا أشبه غريب الأمثال. ما هو من القصيدِ الموزون ولا الرجز من سهل وحزون. ولا شاكل خَطَابة العرب ولا سَجْع الكهنة ذوي الأرب. وجاء كالشمس اللائحة. . . وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون. وأن الآية منه أو بعض الآية لتعترض في أفصح كلم يقدر عليه المخلوقون فيكون فيه كالشهاب المتلألي، في جِنح غَسَق» الخ قال الباخرزي وإنما تحدثت الألسُن بإساءته لكتابه الذي زعموا أنه

---

(١) كالباخرزي في الدمية.

(٢) ١٣٢.

(٣) أنظره في نهج البلاغة المطبوع بشرح ابن أبي الحديد ٥٠٧/٤ ولو قال بنفسه فيه أنه معجز لكان له منقصى بأن الزمخشري قال في مقامات الحريري:

معجزة تعجز كل الورى ولو سروا في ضوء مشكاته

وقال ياقوت (١٧٠/٦) بعد إطرائها حتى لو ادعى بها الاعجاز لما وجد من يدفع في صدره ولا يرد قوله ولا يأتي بما يقاربها فضلاً عن أن يأتي بمثلها أ هـ.

(٤) ١٥٨.

عارض به القرآن وعَنْوَنه بالفصول والغايات في محاذاة السور والآيات أهـ
قلت وقد قال الأول «زعموا»[1] مطيّةُ الكذب وأعـراضُ المسلمين حَفْرة فليتنكَّبْ عنها من يَضَنّ بدينه. وكيف نزعم بمشايخ الإسلام كالصابوني والقاضي عبد الوهاب والهركاري أن ينـزلوا على هـذا الدهـري البرهمي الزنديق.

قيل إنه بدأ بهذا الكتاب قبل رحلته إلى بغداد وأتمّه بعد عَوده إلى معرّة النعمان وهو ٧ أجزاء ومقداره ١٠٠ كر. ولا جرم أن الناس ذمّوا الكتاب في كلّ زمان. ونقل ياقوت[2] في ترجمة شيخه الوجيه ابن الدهّان أن خازن دار الكتب برباط المأمونيّة غسله وتبجّج بصنيعه هذا بحضرته فخطأه الوجيه محتجاً بأنه إن كان خيراً من القرآن ــ وحاش لله أن يكون ــ فلا يجب أن يفرط في مثله وإن كان دونه فتركه معجزة للقرآن فاستحسن الناس قوله ووافقه الخازن على ذلك وكنت رأيت في مظنّة فاتني تقييدها أن بعض الناس ارتأب في أن يكون المعري صنع كتاباً هكذا. إلا أنه وُجد في عصرنا جزء منه[3]

(١) هذا المثل أغفل عنه أصحاب كتب الأمثال كما قال ابن الدماميني في المنهل الصافي (مخطوط عندنا) قال وذكر بعضهم أنه روى مظنة الكذب. وأخرج ابن أبي حاتم في تفسيره عن صفوان بن عمر الكلاعي قال: بئس مظنة المسلم زعموا إنما زعموا مطية الشيطان. وأخرج ابن سعد في الطبقات عن شريح القاضي قال: زعموا كنية الكذب أ هـ وكنت قرأت هذا المثل في الدهر الأول في لب الألباب وهو متن في النحو مخطوط عندي. فإن أجاب بعض المستعربة أن اعترافه بإعجاز القرآن كان فراراً بنفسه عن بطش أهل الصلابة في الدين قلنا إن هجا صاحبنا من حيث أراد مدحه كما قال هو في النصارى. ل:

وقـد شهـد النصـارى أن عيسى ... تـوختـه اليـهـود لـيـصـلبـوه
ومـا أبهـوا وقـد جـعـلوه ربـا ... لئـلا يـنـقـصـوه ويجـدبـوه

(٢) ٦/٢٣٥.

(٣) وجده صديقنا الفاضل الجليل محب الدين الخطيب حرسه الله بالحجاز ونقل منه فصولاً في الزهراء سنة ١٣٤٣هـ فله بذلك صنيعة لا تنكر وفضل لا يغمط.

لم نر فيه شيئاً مما يصقّ قارِفِيْه وإنما هو كتاب في العظات والزهد كمُلْقَى السبيل ليس إلاّ[1] وكنّا أطّلعنا من قبل على فصل عند البديعي[2] وياقوت[3].

٥٨ ــ إقليد الغايات مقصور على تفسير اللُغزى (ك هـ اللغة) مقداره ١٠ كر.

٥٩ ــ كتاب السادن هـ ك. الشادن ي. أنشأه في ذكر غريب هذا الكتاب وما فيه من اللغز ٢٠ كر.

٠٠٠ ــ الفصول هو تضمين الآي.

٦٠ ــ فقه الواعط هـ. وقال ياقوت وكتاب آخر يعرف بوقعة الواعظ فهل صوابه برقعة؟

٦١ ــ كتاب بعض فضائل أمير المؤمنين عليّ ي. كتاب مناقب علي هـ.

٦٢ ــ قاضي الحق يتصل بالكتاب المعروف بالكافي الذي ألّفه أبو جعفر النحاس. ى هـ.

٦٣ ــ كتاب القائف (سقط من نسخة ى) هـ ك على معنى كليلة ودمنة نحو ٦٠ كر. ك لم يتّم (وأنا أرتأب بحكمه هذا) عمله لعزيز الدولة المارّ كما ورد في ر الـ٣٦.

---

(١) عند البديعي ١/٣٣ قال ابن سنان [عبد الله بن محمد بن سعيد الشاعر ابن صاحب أبي العلاء] وهذا الكتاب إذا تأمله العاقل علم أنه بعيد عن المعارضة وهو بمعزل عن التشبيه بنظم القرآن العزيز والمناقضة.

(٢) ١/٣٣.

(٣) ١/١٧٧.

٦٣ ــ منار القائف في تفسير ما جاء فيه من اللغز (ى ــ اللغة هـ) والغريب ١٠ كر. ى هـ ك.

٦٤ ــ اللامع العزيزي[١] ى هـ ك وهو معجز أحمد أيضاً. في تفسير شعر المتنبي عمل للأمير عزيز الدولة وغرسها ابن تاج الأمراء أبي الدوام ثابت ابن ثمال بن صالح بن مرداس ١٢٠ كر.

٦٥ ــ لزوم ما لا يلزم ى هـ ك. ومعناه أن القافية يردّد فيها حرف لو غيّر لم يكن مُخِلاً بالنظم كما قال كُثَيِّر:

خليليّ هـذا ربـع عَـزّة فـاعقِـلا فلوصيكمـا ثم أنـزلا حيث حَلّت

فلزم اللام قبل التاء وذلك لا يلزمه في ٣ أجزاء نحو ٤٢٠ كر[٢] يحتوي على ١١٠٠٠ بيت من الشعر.

٦٦ ــ زجر النابح ى هـ ك. يتعلق باللزوم وذلك أن بعض الجُهّال تكلّم على أبيات منه يريد بها التشرر والأذيّة فألزمَ أبا العلاء أصدقاؤه أن ينشىء هذا الكتاب فأنشأه وهو كاره. جزءٌ في ٤٠ كر. ولا أدري هل هو رسالة الضَبُعيْن بعينها التي كتبها أبو العلاء إلى معز الدولة[٣] علي (؟) ابن صالح يشكو إليه رجلين كانا يؤلّبان عليه وينسبانه إلى الكفر والالحاد أم هو غيرها وكان هذان قد حرّفا بيتاً من لزوم ما لا يلزم عن موضعه ليُثْبتا عليه الكفر بذلك. أحدهما الشريف ابن المحبّرة الحلبّي قال ابن العديم في العدل قال

---

(١) منه نسخة في منشن وأخرى في دار التحف البريطانية وأخرى في بطرسبورغ. آداب العربية لزيدان ٢٤٨/٢ ونقل عنه واستنبط نوعاً من الديع ابن حجة في الخزانة ٤١٨.

(٢) كذا عندي، وعند هـ وك ١٢٠ كر وهو الصواب إن شاء الله

(٣) كذا ومر في فصل الملوك أن معز الدولة هو ثمال بن صالح.

أبو العلاء في هذه الرسالة «وفي حلب حماها الله نُسَخ من هذا الكتاب بخُطَوط قوم ثقات يُعرفون ببني أبي هاشم... جرت عادتهم أن ينسخوا ما أُمليه أ هـ.

٦٧ ــ بحر الزجر ى هـ. كتاب يتعلّق بزجر النابح مقداره عشر كر.

٦٨ ــ راحة اللزوم يشرح فيه ما في اللزوم من الغريب نحو مائة كر.

٦٩ ــ كتاب الراحلة (ى فقط وقد ذكر راحة اللزوم أيضاً) ٣ أجزاء في تفسير كتاب لزوم ما لا يلزم. ولعل التفسيرين شيء ولكن تعدَّد على ياقوت فذكرهما.

والنسخة المطبوعة منه لعلها فقدت بعض أبيات كما قد دللنا عليه في نحو ستّة مواضع من الفائت فأنظره. ويوجد منه كثير من النسخ الخطيّة[1]. وله المقدِّمة فيما يلزم الشاعر وما لا يلزمه في قرض الشعر ولكن جاء في بعض النسخ[2] مقدمة بسط الشاعر فيها تبرّؤه من قصد الإلحاد بأوضح بيان وقال إن غرضه التفنن بالشعر. فهذا دليل على انتشار الكتاب في حيانه واستجلابه به السُمعة بالإلحاد وأن النُسَخ منه لا تتفق وأن الباعث على تأليف زجر النابح ما مرّ.

وإن صحّ ما مرّ عن ابن كثير في البيتين يد الخ فهو دليل على أنه نظم بعضه ببغداد. ويظهر من بيته فيه:

رويــدك إن ثــلاثــون استـقـلّت ولــم يُـنِـبِ فـمـتـى يُـنـيـب

(١) بالخزانة المصرية أحداها حديثة أنظر فهرستها ٢٩٨/٤ راسخة باياصوفيا عددها في دفتره ٤٠٣٦ وحسبها مؤلفها نسخة من س.

(٢) هو عند سليم مدور أفندي وهو قديم ــ المشرق ٤٧/٥.

أنه أخذ فيه وعمره ٣٠ سنة أي نحو سنة ٣٩٣هـ وقد أكثر فيه من ذكر الأربعين والخمسين وهذا يدل على أنه نظم جله ما بين ٤٠٠ ـ ٤١٠ وتوالى ذلك إلى سنتي ٤١٧هـ و٤١٨هـ عامي شفاعته إلى صالح ورثائه لأبي القاسم المغربي الوزير ـ فلعلّنا لا نخَطّا إن قلنا أن شعره لا يتجاوز سنة ٤٢٥هـ كائناً ما كان. وقد اشتهر أكثره في حياته فبلغ بيته (غدوت... الصحائح) الداعي بحَلب وبيتاه (أرى ولد... عقيماً... يتيماً) التنوخيَّ الصغير ببغداد قبل سنة ٤٤٠هـ. وعمل في أثناء هذه المدّة عدة من كتب أخرى كالفصول والكتابين اللذين رسمهما بإسم عزيز الدولة وغيرهما.

وأقدم نسخة الموجودة نسخة ابن الخشّاب[1] قارئه علي ابن الجواليقي وثبت عليه صورة قراءة ابن الخشاب على ابن الجواليقي سنة ٥١٧هـ وصورةُ سماع ابن الجواليقي على التبريزي وهي: «قرأ عليّ الشيخ الأديب أبو منصور موهوب بن أحمد نفعه الله بالعلم هذا الكتاب من أوّله إلى آخره قراءة ضبط وتصحيح وسمعته بقراءة العلّاني كاتبه عليه من أوله آخره وبقراءة غيره وقرأت منه شيئاً على أبي العلاء وكتب يحيى بن عليّ الخطيبِ التبريزي سنة ٤٩٦هـ بمدينة السلام» أ هـ قال الجواليقي أنشدنا الشيخ الإمام أبو زكريا لنفسه في هذا الكتاب:

تمتّع به عِلْقاً نفيساً فإنه مقال بصير بالأمور حكيم
أراك من الدنيا حقيقة حالها وسُكانِها من جاهل وعليم

(١) بخزانة ليدن أنظر: ص ٤٠٠ من فهرستها. ثم رأيت نسخة أخرى تضاهيها في القدم أو تفضل عليها بيومباي وثبت عليه من الاجازات وبيتي التبريزي وغيرهما مما هو مثبت على نسخة ابن الخشاب كله وهي أيضاً منقولة من نسخة الجواليقي وثبت عليها بيتان آخران من غير عزو إلى أحد وهما:

إن كنت متخذاً لجرحك مرهماً فكتاب رب العالمين...
أو كنت مصطحباً حكيًا سالكاً سبل الهدى فلزوم ما لا يلزم

وأما صنعة اللزوم فإنه تتبع فيها كثيّر عَزّةَ في لاميته الشهيرة وهي بتمامها في الأمالي[1] للقالي وإنما خصَّه لأن له قصيدة طويلة وقال. ل:

كثيـرٌ أنـا في حـرفي أهبتُ لـه في التـاء يلزم حرفا ليس يُلْتَزم

وإلّا فـإن كثيرين التـزموا أشيـاء وذكرهم في مقـدمة[2] ل. وممن لم يذكرهم عمرو بن معد يكرب[3] وأبو أُذينة[4] وعبد الله بن الزَبير الأسدي وحُجر ابن حية الحماسي وطرفة والفرزدق وأبو تمام وغيرهم[5] إلا أن الذي يكاد يُربى على جميعهم أبيات ذكرها الجاحظ في كتاب العصا له[6] عن الأصمعي وهي:

أعـددت للضيفـان كلبـا ضـاريـا وهَـراوةً مـجـلـوزة مــن أَرْزَنِ
ومعــاذِراً كُـذُبــاً ووجهـا بـاسـراً وتشكيــاً عضّ الـزمــان الألــزَنِ
وشــذاةَ مـرهــوب الأذى قـاذورةٍ خَشِن جــوانـبُــه دَلـوظ ضَبْـزَن
وبكفّ محبـوك اليدين عن العلى والبــاعِ مسودّ الـذراع مُقَحْـزَن
وتجَنّيــا لهـم الــذنـوب وألتـقى بغليظ جلد الـوَجنتيـن عَشَـوْزن

ولكن اللزوم صار بالتزامه له كأنه إحدى مخترعاته فتبعه كثير من الناس ومرّ معظمهم في باب الأندلس وولع الناس بشعره ومن غيرهم شَمِيْمُ الحِلّي له رسائل[7] فيه في كُرّاستين وكتاب اللزوم في مجلدين.

---

(١) ٢/١٠٩ وفيه أبيات من اللزوم كأبيات كثير ٣/٦٩.
(٢) ١٧ ــ ٢٠.
(٣) التبريزي على الحماسة ١/٨٢.
(٤) التبريزي ٣/١٢٠ ولاشعار ابن الزبير المعاهد ٢/١٠٥.
(٥) أنظر المثل السائر ١٠٧.
(٦) الطبعة الثانية ٤١ وبعض هذه الأبيات يوجد في حماسة البحتري أيضاً بفك اللزوم، ص ٣٧٦ من الخطية.
(٧) أدباء ٥/١٣٩. وللقاضي عبد الوهاب شعر فيه أورده ابن الشيخ ١/٢٧٤.

هذا ووجدت في ل قطعة أغفل فيها عن التزام حرف وقوافيها القديما. مقيماً عقيماً، مستقيماً. ثم:

فإما أن يربيه عدوّا وإما أن يخلفه يتيما

وفي العنوان «وقال في الميم المفتوحة مع الياء» فكأنه اقتنع على هذا الالتزام وهو هين ليس من التعنت في شيء. لا يقال بالتصحيف أو التغيير فإن القوافي وردت هكذا في الغيث[1] والأدباء[2].

وذكر بعض العصريين[3] أن الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي كان يستظهر ل.

٧٠ ـ مبهج الأسرار لأبي العلاء كذا هو عندك فقط وأنظر.

٧١ ـ مثقال النظم في العروض جزء ي ص.

٧٢ ـ مجد الأنصار في القوافي. ي ص.

٧٣ ـ المختصر الفتحي يتصل بكتاب محمد بن سعدان صنعه لرجل يكنى أبا الفتح محمد بن علي بن أبي هاشم وكان أبو هذا الرجل تولى إثبات ما ألفه أبو العلاء من جميه هذه الكتب فألزمه بذلك حقوقاً جمة وأيادي كثيرة. ي هـ والعَذْل.

٧٤ ـ مُلقى السبيل صغير فيه نظم ونثر. ٤ كر. ى هـ. ولرجلين من أهل المغرب معارضتان لهذا الكتاب مرتا في باب «هو والأندلس».

---

(١) ٢/١٩٨ مع زيادة بيت ليس في ل وهو:

وأما أن يصادفه حمام فيبقى حزنه أبداً مقيما

ومرت قافية مقيمًا فيلزم الايطاء.

(٢) ٥/٣٠٢.

(٣) الأستاذ الفاضل صديقنا محب الدين الخطيب في بعض أجزاء الزهراء سنة ١٣٤٣هـ.

٧٥ ـ المواعظ الست ى. المواعظ هـ. المواعظ السنية ك وهو تصحيف. يعني ستة فصول في خطاب الواحد والاثنين والرجال والواحدة والاثنتين والنساء ١٥ كر. أوله كما في ك الحمد لله الذي عرف وفهم الخ.

٧٦ ـ نشر شواهد الجمهرة ولم يتم ـ ٣ أجزاء ى. تفسير شواهد الخ ص. ورأيت على طرر نسخة من الجمهرة[١] خطية عدة فوائد لغوية في غير الشواهد يرويها القاضي أبو سعد عنه.

٧٧ ـ نظم السور ـ ك. ظلم السور ـ ص. تظلم السور ـ ى.

وهذه الكراسة ليست بمعنى ١٠ أوراق. قال هـ وذكر أن ملقى السبيل في ٤ كراريس قلت إنما مقداره ثمان ورقات فكأنه يعني بالكراسة زوجين من الورق. أقول وهذا القول مقارب وأنظم حجم ل.

قال ى هذا ما وجدناه وأثبتناه عن جماعة من أصحاب أبي العلاء. قالوا وله بعض كتب في العروض والشعر بدأ بها ولم تتم وتمت وشذ عنا أسماؤها. وفي اللسان أن تصانيفه نحو ٢٠٠ مجلد. وقال الرحالة ناصِرِ خُسرو سمعت أن له من الشعر ما يزيد على مائة ألف بيت. قال القفطي[٢] وأكثر كتب أبي العلاء عُدمت وإنما وجد منها ما خرج عن المعرة قبل هجم الكفار عليها وقتل أهلها أ هـ أقول وكان ذلك سنة ٤٩٢هـ ثم أخذها المسلمون من الكفار سنة ٥٢٩هـ.

(١) بحيدر آباد ورق ٢٥، ١٠، ٢٣، ٢٤ وغيرها.

(٢) هـ ١٣٦. ونقل مرجليوث عن ناسخ نسخة تاريخ الإسلام بدار التحف البريطانية وكان كما رجح من أبناء المئة التاسعة أنه رأى جل كتبه في مصر بعينيه أ هـ وهذا جزاف من القول بل لو قال هذا في نحو الثلث من كتبه لكان له وجه.

ما كتب فيه

١ ــ جزء في أخباره لأبي طاهر السلَفيّ تلميذ التبريزي. وهو أقدم كتاب صُنِّف في أخباره. ولا نعرف عنه غير أن ابن خلكان[1] والأزدي صاحب بدائع البداءة رويا عنه لَغز الطبري وجواب أبي العلاء لما ورد بغداد على ما مرّ. وغير أن الذهبي قد أكثر عنه من نقل أخباره في تاريخ الإسلام له. قال السِلَفيّ[2] وقد أوردَ قدراً كافياً من مناقبه ومثالبه «وفي الجملة فكان من أهل الفضل الوافر والأدب الباهر والمعرفة بالنسب وأيّام العرب قرأ القرآن بروايات وسمع الحديث بالشام على ثقات. وله في التوحيد وإثبات النبوّة وما يحض على الزهد وإحياء طرق الفتوّة والمروّة شعر كثير والمشكل منه فله على زعمه تفسير» وقال أيضاً[3] «أنه تاب وأناب».

٢ ــ العَدْل والتحري في دفع الظلم والتجري على أبي العلاء المعري للكمال ابن العديم الحلبي يروي فيه عما وجده بخطّ أبي اليَسَر شاكر وهو حفيدُ حفيدِ أبي المجد أخي أبي العلاء الأكبر وكأنَّ جُلَّ ما أورده ياقوت من أخبار أُسرته من الباب الثاني منه ويروي عنه الصَفَدي في النَكْت. والعجب من ياقوت وهو صاحبه أنه لم يذكر هذا الكتاب في ترجمته وذكره الكتبي[4] والصفدي[5] وخليفة وابن الوردي في تاريخه. وقد وُجد أكثره.

---

(١) ١/٢٣٣ ــ ٢/١١٤، ولاء.

(٢) ذ ١٣٥.

(٣) نكت ١٠٤ ولفظه وأظن الحافظ السلفي قال أنه الخ.

(٤) ٢/١٠١ وسماه دفع الظلم والتجري عن الخ كما في الكشف.

(٥) نكت ١٠٥ وسماه التحري في دفع التجري على الخ و ١٠٩ وسماه دفع النجري وعلى نسخته المخرومة الآخر بدمشق الأنصاف والتحري ومثله في نسخة مصر.

٣ ـ دفع المعرة عن شيخ المعرة لمؤلف من الأعيان مجهول وهو أقدم من ابن العديم عصراً نقل عنه ابن الوردي في تاريخه[١] أن أبا العلاء وُجد في اللزوم متذبذباً حائراً في الدين لكن الكتب التي ألَّفها بعد ذلك خصوصاً ضوء السقط تُصْلِح هذا الفساد وتوضح رجوعه إلى الحق وصحة اعتقاده. والضوء خاتمة كتبه والأعمال بخواتمها أ هـ.

٤ ـ نصر الأعيان[٢] على شعر العميان لابن الوزير اليماني صاحب إيثار الحق على الخلق في التنفير من شعر أبي العلاء.

٥ ـ رجمة العفريت[٣] ردّ فيه عبدُ الله بن سعيد أبو منصور الكاتب المتوفّى سنة ٤٨٠هـ على المعرّي. فأنت ترى أن الذين قاربوا عهده. لم يؤثروا إلا مدحه وحمده. وأما الذين جانبوه دياراً أو باعدوه أعصاراً فقد هرفوا وما عرفوا ونبذوا الرجل بما بدا لهم وقرفوا. فظهر مصداق قول الصاحب ابن العديم[٤] إن الذين لقوه وعرفوه وصفوه بكل جميل والذين هَتَّكوا عِرضه لم يلقوه ولا عرفوه.

٦ ـ وذكر ياقوت[٥] لشُمَيْمٍ الحلِّيّ كتاباً إسمه الإشارات المعرّيَّة ولم يزد عليه شيئاً.

□ □ □

---

(١) ١/ ٣٦٠.
(٢) مجلة الزهراء سنة ١٣٤٣، ص ٢٨٨.
(٣) البغية ٣٨٢.
(٤) قال ابن الوردي قال ابن العديم في العدل أنه اعتبر من ذم أبا العلاء ومن مدحه فوجد كل من ذمه لم يره ولا صحبه ووجد كل من لقيه هو المادح له.
(٥) أدبا ٥/ ١٣٨.

خلاصة وخاتمة

خلاصة وخاتمة

قلت: اشتهر المعري شاعراً مفلقاً تسمعه فتطرب لعبارته وذلك في شعره في «السقط»، وهو وإن كان يجري على ما جَرَى عليه المتقدمون في بناء القصيدة، وفي معانيه فإنه ليوحي إليك أنه شاعر اكتملت فيه صفة الشاعرية صدقاً في العاطفة تقرره حرارة الشباب فتمنحه الأصالة. ثم يأتيك المعري حكيماً في شعره بما كان له من نظر في الناس وما كان يراه في الوجود وما توحيه إليه نظراته إلى الدنيا والآخرة فتجد فيه الفكر المتفلسف الحكيم وهو ذاك في «اللزوميات».

وننتهي من كل هذا فنجد المعري في ما كان له من المعارف الواسعة «العميقة» الأصول عالماً متبحّراً فذّاً لغوياً أمسك من اللغة بنواصيها وضرب فيها بالسهم الفائز فكان نحوياً ذا رأي، وليس كالنحاة، وعروضياً صاحب فن يحس من هذا العلم بما لا يحس به جمهرة المعنيين بهذا الفن من السماع والموسيقى، وصاحب صرف ولغة تنسى معه فذلكات ابن جني وغيرها من الفطاحل المجتهدين، وهو بعد هذا قد جلس إلى أهل الحديث والفقه والزهد والكلام فكان البارع المتوقد الذكاء فهماً وتعليلاً. وأنت واجد فيه أحد أهل العلوم الدنيوية في الفلك وغيره.

وإذا كان هذا فأقل شهرة ينبغي أن يعرف بها هي الشعر. وإنك لا تجد

أحداً من الشعراء قد جلس مجلس المتعلم من شيوخ كثيرين فأتم اللغة والنحو والفقه وسائر المعارف على العلماء الأفذاذ في عصره، على نحو ما عرفنا من سيرة المعري المتعلم طالب العلم، وأين تجد مثل المعري شاعراً من شعراء العربية قد تصدر للتدريس فقصده طلبة العلم يقرأون عليه كتبه وكتب غيره، وآية ذلك أنك تجد في تصانيفه شروحاً لكتاب سيبويه قرأها عليه طلاب كثر وغير ذلك من التصانيف. وهل عرفت شاعراً غير المعري يقصده المنقطعون إلى درس العربية؟ لقد قصده أبو زكريا التبريزي فقرأ عليه جملة كتب كان من بينها «حماسة أبي تمام» فكان له من ذلك «شرحه» المعروف بهذا الكتاب.

لقد أخذ المعري النحو واللغة على أبيه بادىء ذي بدء بالمعرّة، وعلى محمد بن عبد الله بن سعد النحوي بحلب وغيرهما من بني كوثر وأصحاب ابن خالويه، ومنهم أبو القاسم المبارك بن عبد العزيز الذي بعث إليه أبو العلاء الرسالة السابعة والعشرين (من رسائله). وقد سَرَد ابن العديم في الباب الرابع من «العدل» أسماء شيوخه بالمعرّة وحلب وبغداد، ولعل هذا وهم منه فإنه لم يتلمذ ببغداد لأحد[1].

وأما علمه بالحديث فإنه حدَّث عن أبيه وجدّه[2]. وسمع بالمعرّة عالياً من يحيى ابن مِسعَر التنوخي صاحب أبي عروبة الحرّاني، وجزءاً من أبي الفتح محمد بن الحسين صاحب خيثمة في صباه[3].

قال السِلَفي: حدثنا الخليل بن عبد الجبار بقزوين، وكان ثقةً، حدثنا

---

(١) أنظر «أبو العلاء وما إليه»، للميمني ص ٥١.

(٢) بغية الوعاة، ص ١٣٦.

(٣) الذهبي: تاريخ الإسلام. ص ١٣٠ (المطبوع)؛ ولسان الميزان، لابن حجر ١/٢٠٤.

أبو العلاء التنوخي بالمعرة: حدثنا أبو الفتح محمد بن الحسين حدَّثنا خيثمة فذكر حديثاً[1].

وقال السلفي: قرأ القراءات بروايات وسمع الحديث بالشام على ثقات.

وقال ابن السمعاني: سمع الحديث اليسير وحدَّث به[2]. وقد عقد الصاحب ابن العديم باباً، وهو السادس من العَدْل في ما وَقَع إليه من حديث أبي العلاء مسنداً ورَوَى منه شيئاً غير يسير[3].

وأما علمه باللغة والنحو والأدب فهو الغاية القصوى. قال الصفدي وعدَّد من رزقوا السعادة في أشياء لم يأت بعدهم من نالها «وأبو العلاء المعري في الاطلاع على اللغة». ولا يكاد يُقضَى العجب من تبحّره من طالع «الغفران» لا سيما تفننه في قوافي بيتين للنمر بن تولب العكلي حتى أتى على جلّ حروف المعجم[4].

ونقل المجد الفيروز آبادي في «البلغة»[5] عن محمد بن رادة اللغوي قال: كان بالمشرق لغوي، وبالمغرب لغوي في عصر واحد لم يكن لهما ثالث وهما: أبو العلاء المعري وابن سيده.

وروى ابن العديم عن تلميذه التبريزي أنه قال: «ما أعرف أن العرب نطقت بكلمة ولم يعرفها المعرّي»[6].

---

(١) الذهبي: تاريخ الإسلام، ص ١٣٢.
(٢) المصدر السابق، ص ١٣٥.
(٣) الصفدي: الغيث المسجم ١/١١٨.
(٤) كنا أشرنا إلى هذا في الكلام على «الغفران».
(٥)
(٦) الإنصاف والتحرّي، لابن العديم، ص ٥٦٩.

وأما علمه بالعروض والقوافي فبحسبك فيه مقدمة «اللزوم»[1] ورسالته إلى النكتي التي تكلمنا عليها في الكلام على «رسائله»، وله مصنفات مفيدة في العروض والقوافي.

وللمعري مشاركة في الفقه والفروع والمذاهب، قال صدر الأفاضل في شرح قوله:

في معشر كجِمار الرمي أجمعها ليلاً وفي الصبح ألقيها إلى القاع

«في هذا البيت ما ينبهك على أن أبا العلاء كان قد ضرب في الفقه بنصيب، وذلك أن كثيراً من الفقهاء يتوهمون أن الإفاضة من المزدلفة إلى مِنىً ورَمي جمرة العقبة بعد طلوع الشمس من يوم النحر، والصواب: أنهما بعد إسفار الفجر من ذلك اليوم ــ فلذلك جعل أبو العلاء رمي الجمار في الصبح فللّه درّه من نحرير لا يغيض بحره»[2].

وفي شعره إشارات كثيرة تتصل بالمذاهب وتدل على إحاطته لهذا الضرب من المعرفة، ومن ذلك قوله في «اللزوم»:

زكّوا على مذهب الكوفي[3] أرضكم وجانِبوا رأيَه في مُسكرٍ طِنجا

وأما علمه بالأديان والفرق الإسلامية والأخبار والتاريخ والنجوم فشيء نلمسه واضحاً في آثاره التي وصلت إلينا، فقد جاء في «الغفران» مادة نافعة تتصل بالأديان والفرق الإسلامية.

ولنخلص من هذا العرض إلى العودة إلى «المعري اللغوي» فنقول:

---

(١) أنظر مقدمة اللزوميات.

(٢) عن «أبي العلاء وما إليه»، ص ٥٣.

(٣) الكوفي: هو أبو حنيفة، ورأيه في حقيقة المسكر معروف.

على حين وقف المعري من «القياس» في اللغة موقف المفكر الذي يضيق بأقيسة النحويين واللغويين، وما أتبعوه من أساليب التأويل والتقدير، كالذي نجده من مواقفه يرد على المتقدمين من النحاة في «الغفران» إذا هو يتسع في كتبه الأخرى في القياس ويحمل شيئاً على آخر نظيره، وهذا يعني أنه كان نحوياً غير مقلد، فهو يقبل القياس حين يجد له أساساً من قبول لغوي، وهو يرفضه إذا وجد أن طبيعة العربية تأبى بعض وجوهه التي ذهب إليها النحاة.

عرض المعري لكلمة «اسم» وأصل بنائه وجمعه وزيد فيه حتى وصل إلى «أسماء» وهو اسم المرأة فقال: . . . فأما قولهم أسماء في اسم المرأة فالنحويون المتقدمون يجعلونه جمع «اسم»، وإذا سمّوا به الرجل لم يصرفوه لأنه اسم غلب عليه كونه للمؤنث، كما أن «زينب» غلب عليه أن يكون اسم امرأة، وليس فيه علم للتأنيث، وليس أسماء عندهم بمنزلة «حمراء» فيلزم أصحاب هذا القول أن يقولوا: مررت بأسماءَ وأسماءٍ أخرى، فيصرفوها في النكرة لأنها ليست كحمراء عندهم، وإنما هي «أفعال» مثل أبناء وأحناء، ولو كانت مثل حمراء لم تنصرف في النكرة ولا يمتنع في القياس أن تكون «أسماء» من الوسامة، إلاّ أنّ الواو قُلِبت إلى الهمزة، وقلب الواو المفتوحة إلى الهمزة قليل. إنما جاء في أحرف معدودة كقولهم أحد، وأصله وحد، وكقولهم للمرأة: «أناة» وأصله «وَناة»[1].

وفي «رسالة الملائكة» مسائل أخرى عرض لها المعرّي فحمل مسألة على أخرى جرياً على توسعه في القياس[2].

---

(١) رسالة الملائكة، ص ١٣١.

(٢) أنظر الصفحات ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠ . . . وص ١٥٠ وما بعدها، وانظر ص ٢٥٧.

وقد وقف من شعر أبي تمام مواقف يستدل منها على ذهابه في القياس إلى حد بعيد توسعاً في حمل النظير على نظيره.

قال أبو تمام:

لم تطلع الشمس فيه يوم ذاك على ... بانٍ بأهل ولم تغرُب على عَزَبِ

فقال المعري: أهل اللغة يختارون «بَنَى فلان على أهله» ويكرهون: «بنى بها» ولا يمنع القياس دخول الباء في هذا الموضع، ويكون المعنى: بنى بأهله، أي من أجلهم، كما يقال للرجل: خذ هذا بما فَعَلتَ في الدهر الأول، أي من أجله[1].

ولنقف على قول أبي تمام الذي عرض له المعرّي معلقاً:

أمحمد بن سعيد أدخر الأسى ... فيها رواء منه يوم ظَمائه

قال المعري: ... مدَّ «الظماء» وهو مهموز مقصور، يقال: ظَمَأ مثل خَطَأ، وقد فعل ذلك في غير هذا الموضع، والقياس يطلق ذلك وما هو أشدّ منه[2].

وعلى أن المعرّي قد أخذ على البحتري أشياء كثيرة ووسم شعره بـ«عبث الوليد» فإنه يجد له فسحة في «القياس» فيجري بعض استعمالاته على الصواب، ومن ذلك قول البحتري:

لم تنم عن دعائهم حين نادوا ... والقَنا قد أسالَ فيهم قناءاً

قال المعرّي: ... مدَّ «القنا» في آخر البيت وهو من القناة

---

(١) ديوان أبي تمام، (شرح التبريزي) ١/٥٥.

(٢) شرح ديوان أبي تمام، (التبريزي) ٤/٣٧.

الجارية. . . ومد المقصور سائغ عند كثير من أهل العلم. . . والقياس يشهد بأن مَدّ المقصور جائز إذا كانوا قد زادوا حروف المدّ واللين في مواضع كثيرة[1].

ومن ذلك مخالفته للنحويين في مسألة جواب القسم المصدر بـ «لن» في قول البحتري:

لـن ينـال الـمشـيب حـظوة ودٍّ   حيث يشجو طرف ويحـوّرُ طرف

قال المعري: استقبل القسم بـ «لن» لأنه قال:

إي وسعي الحجيـج حين سعـوا   شعثاً وصفّ الحجيج ساعة صفّوا

وهذا لا يجوز عند النحويين لأن «لن» لا يستقبل بها القسم، ويجوز أن يكون قائل البيت قاله كما في النسخة (أي عبث الوليد)، ولو قال: «لا ينال» لاحتمل، ولن يبعد في القياس أن يوضع «لن» موضع «لا» في هذا الموضع لأنهما في النفي متشاركتان، ولعل أبا عبادة لم يقل إلّا «لا»[2].

وكما كان له في «القياس» نهج اختلف بين الضيق والاتساع كان له رأي في السماع والمسموع والمسموع منه كغيره من «النحاة».

لقد تبينا أن المعرّي أنه لم يأخذ عن شيوخ كثيرين كغيره من طلاب العلم، بل اقتصر أخذه عن أبيه في المعرة ومحمد بن عبد الله بن سعد وآخرين من بني كوثر وأصحاب ابن خالويه في حلب. وانصرف بعد هذا إلى الكتب يدرسها ويستوعبها، فقد ذكر أنه أملى «المحكم» و«المخصص» من

---

(١) عبث الوليد، ص ٢٠ ــ ٢٢.
(٢) المصدر السابق، ص ٣٢٥.

صدره[١]. كما أثر أنه حفظ «ديوان الأدب» للفارابي، وقد أملى شيئاً منه من حفظه[٢].

وعلى هذا لم يتبع طريقة من سبقه من أهل العلم في الأخذ عن الأعراب في بواديهم أو في الحواضر. والكلام في حفظه كثير عجيب وكله مدوّن في الكتب التي ترجمت له.

ولنأت إلى شيء يتصل برأيه في «السماع» مما وقفنا عليه في «رسالة الملائكة».

قال المعري وهو يحاور «ملكين» يسألهما مسألة لغوية ويكون هو المجيب عنها فيقول لهما: كيف تصغِّران «الأرزَبَّة» وتجمعانها جمع التكسير، فإن قالا: «أُرَيْزِبَّة» بالتشديد، قلت: هذا وهم: إنما ينبغي أن «أُرَيزبَة» بالتخفيف وكذلك في جمع التكسير «أرازب» بالتخفيف، فإنْ قالا: كيف قالوا: «عَلابيّ» فشدّدوا كما قال القريعي:

وذي نَخَواتٍ طامحِ الطرف جاذبَتْ حبالي فلوًى من علابيّه مدّي

قلتُ: ليس الياء كغيرها من الحروف لأنها وإن لحقها التشديد ففيها عنصر من اللين، فإن قالا: أليس زَعَم صاحبكم عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه: أن الياء إذا شُدِّدَت ذهب منها اللين، وأجاز في القوافي «حيّاً» مع «ظَبْي»، قلت: قد زَعَم ذلك إلا أن «السماع» من العرب لم يأتِ فيه نحو ما قال إلّا أن يكون شاذّاً قليلاً...»[٣].

---

(١) تاريخ النور السافر في أخبار القرن العاشر، للعيدروسي، ص ٤١١.

(٢) إنباه الرواة ١/٥٢.

(٣) رسالة الملائكة، ص ١٥ ـ ١٦.

هذا رأي في مسألة وردت لجأ فيها المعري إلى أنها غير «مسموعة» من العرب، وأنه خالف في ذلك سيبويه، وحمل رأيه على الشذوذ.

وقال في الحروف الأصلية والمنقلبة: . . . والراء اسم شجر يجري في التصغير مجرى غيره فيحكم على ألفه بأنها واو في الأصل حيث يثبت «السماع» بغير ذلك، ويحكم على همزته بأنها أصلية ليست بالمنقلبة[1].

وهذا يعني أن للسماع مكاناً في آرائه وأحكامه اللغوية حيث يفرض السماع كما يبدو له صحة، كما كان للقياس مكان في آرائه وأحكامه حيث يكون للقياس فسحة وقبول.

ويؤلف «العروض» مادة كبيرة في العلم اللغوي الذي تركه لنا أبو العلاء.

لقد كتب المعري كتباً حبسها على العروض ومشكلاته ومنها «جامع الأوزان الخمسة التي ذكرها الخليل بجميع ضروبها مثال ذلك أن يقال: للضرب الأول من الطويل أربع قواف: المطلقة المجردة مثل قول القائل:

ألا يا أسلمي يا هند هند بني بَدْر   وإنْ كان حيّانا عِدًى آخر الدهـر

والقافية المردفة مثل قول امرىء القيس:

ألا أنعم صباحاً أيها الطلل البالي   . . . . (٢)

---

(١) المصدر السابق، ص ١٢٢. ونستطيع أن نلحق بهذين النموذجين من تمسّك المعري بـ «السماع» قوله: إن هذا ليس من كلام العرب، وقد ترددت هذه العبارة في الصفحات ٩٨، ١٥٠، ١٦٥ من رسالة الملائكة.

(٢) إنباه الرواة ١/٦١.

وذكر ياقوت هذا الكتاب وسمّاه «جامع الأوزان» وأضاف أن فيه «شعراً منظوماً على معنى اللغز يعمّ به الأوزان الخمسة عشر التي ذكرها الخليل بجميع ضروبها، ويذكر قوافي كل ضرب من ذلك[1].

وذكر الصفدي هذا الكتاب أيضاً وسمّاه «جامع الأوزان والقوافي»[2]، وقد أشار التبريزي إلى هذا الكتاب باسمه الذي أشرنا إليه أول مرة، وأفاد أن المعري كان يحثه على القراءة فيه[3]. وذكره الكلاعي في كتابه «إحكام صنعة الكلام» وسمّاه «جامع الأوزان»[4].

أقول: وجملة هذا تثبيت عنايته واهتمامه بهذا العلم اللغوي الخاص، وخصوصيته تتأتى من مصطلحه أولاً، ثم من أجزائه في بنية الكلمة، وذلك أن أجزاء التفعيلة تؤلف شيئاً مما ندعوه في علم اللغة الحديث بالمقطع، وفيه المغلق والمفتوح، وليس «السبب» من مصطلح العروض إلا شيئاً من «المقطع».

لقد فقدت كتب المعري التي خلصت إلى العروض وإلى القافية، ولكننا نجد شيئاً من موادها في كتبه إما أن يأتي بها عرضاً، أو أن يدخل مصطلحاتها في سياق آخر كما فعل في «الرسالة»، وإما أن تكون مقصودة لذاتها كما ورد شيء من ذلك في «الغفران»، وأكثر منه في مقدمة «اللزوميات».

وحسبك أن تقرأ شيئاً من كلامه في «الدوائر العروضية» في «الصاهل

---

(١) معجم الأدباء ١/٨٤١.
(٢) الوافي بالوفيات ٧/١٠٣.
(٣) شروح سقط الزند ١/٣.
(٤) إحكام صنعة الكلام، ص ٢٣١.

والشاحج»[1] لتدرك أنه ألمّ بهذا العلم على نحو ما كتب فيه غيره، ولكنه بسط القول في البحور التي ترجع إلى دائرة واحدة، وهي متفاوتة في القوة، وأشار إلى ورودها في شعر المتقدمين وما هو كثير التردد، وما هو نادر يتجافاه أهل النظم[2].

وهو في «الصاهل والشاحج» يشير إلى الدوائر العروضية الخمس متوجهاً إلى عزيز الدولة أبي شجاع... فيقول:

فالأولى: حلب، حرسها الله وهي دار المملكة.

والثانية: معرة النعمان النعمان وما كان مثلها.

....

....

وللمعري رأي في كل «بحر» وما فيه من خصائص حسنة أو غيرها.

ولم يقتصر المعري على البحور وما يستحسنه منها مشيراً إلى خصائصها، بل تجاوز ذلك إلى الكلام على الزحافات والعلل، وهو باب طويل فيه من التعقيد ما لا يدركه إلا صفوة من أهل العلم من العروضيين الذين يدركون أسراره، وليس كل من كتب في العروض عروضياً.

وهو حين يعرض لمشكلات العروض يجعل من شعر المتقدمين

---

(١) الصاهل والشاحج، ص ٦٤١.

(٢) قال المعري في الفصول والغايات، ص ٢٦٦: إذا اعترضت الديوان من دواوين الفحول كان أكثر ما فيها طويلاً وبسيطاً. وقال في «الصاهل والشاحج»، ص ٥٧٨: والضروب الثلاثة الأخيرة فيهن ضعف وانكسار. وهو يكره «المديد» فيقول في «الفصول والغايات»، ص ٢٦٦: ليس في ديوان أحد من «الطبقة الأولى» مديد.

الجاهليين والإسلاميين والعباسيين ممن سبقوه ميداناً لمقابلة هذه القواعد الفنية على شعر هذه الجمهرة الكبيرة.

ولا يغفل «علم القوافي» فهو ميدان فسيح أتى فيه بالعلم الجيد الدقيق يدلك على ذلك ما جاء في مقدمة «اللزوميات»(١) الحافلة بالمصطلح الفني الذي يبسطه بسطاً وافياً ندرك منه أنه ألم بدقائق هذا الفن فترشح أن يكون المرجع فيه.

ومن أجل ذلك تصدر لتدريس هذه الأشتات المتفرقة من علوم العربية التي يجمعها الإطار العام وهو علم اللغة.

ولا ننسى أن اهتمامه بالعروض والقوافي جعله يأتي على «الضرائر» الشعرية الذي تحدث عنها في كثير من آثاره. فذكر الضرورة وأنواعها والمقيس والمسموع وغير ذلك(٢).

وفي «الصاهل والشاحج» ما يشعر بأنه يبيح قدراً من الضرورات(٣).

أقول: وجملة هذه المواد تثبت أن المعري لغوي من الطبقة الرفيعة، وهو بحق يوصف بهذه الصفة لأنه حامل لأشتات هذه العلوم اللغوية ملماً بأصولها، عارفاً بأسرارها، ثم فوق هذا وذاك مدرك لأشياء انفرد بها.

□ □ □

---

(١) تحدث أبو العلاء في المقدمة عن لوازم القافية خمسة أحرف وست حركات، فالأحرف: الروي والردف والتأسيس والوصل والخروج، ثم استوفاها واحداً بعد الآخر. ثم عاد إلى الحركات فذكر والإشباع والمجرى وغير ذلك واستوفاها جميعها.

(٢) رسائل أبي العلاء، ص ٦٥.

(٣) أنظر الصاهل والشاحج، ص ٢٠٤.

الفهارس



ـ ١ ـ

فهرس الآيات الكريمة



― ٢ ―

فهرس الأعلام

حرف الهمزة

حرف الباء

حرف التاء

حرف الصاد

حرف الطاء

حرف الظاء

حرف العين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

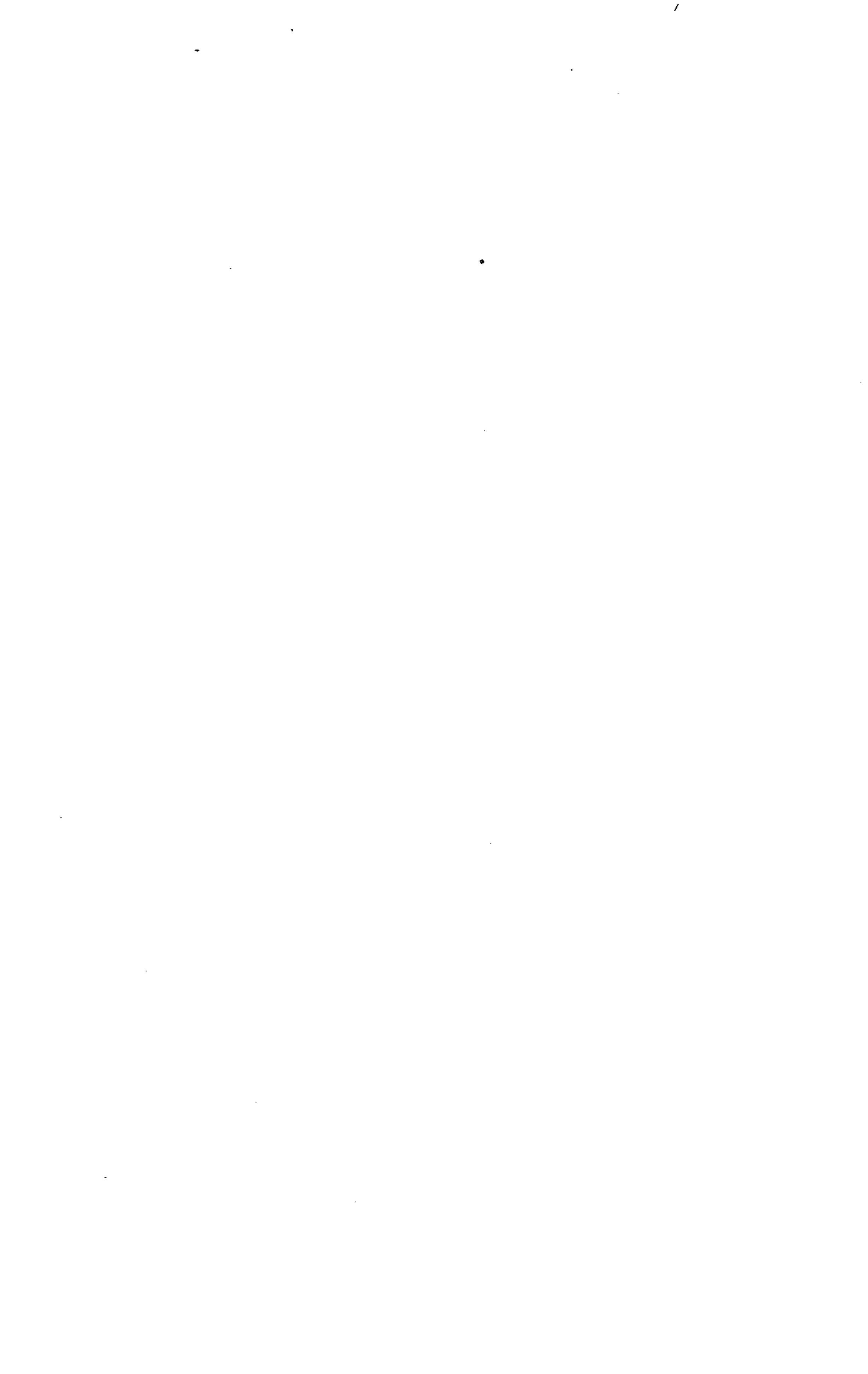
حرف الواو

حرف الياء

= ٢ =

فهرس القوافي والشعراء

القافية	الشاعر	الصفحة
	قافية الثاء	
أَسُجُ (خمسة مصاريع من الرجز)	امرؤ القيس	٣٥
طنجا	المعري	٢٠٦
	قافية الحاء	
رماحُ	—	١١٥
	قافية الدال	
شادي	المعري	٥
الزُّبْدِ (بيتان)	أبو الهندي	٢٢
مخلَّدا	حاتم الطائي	٥٥
السعودُ	—	٩٣
صَلْدِ	—	١٣٧
هُمَّدا	—	١٣٨
وحيدُها	—	١٤١
موعِدا	—	١٤١
تسودُها	—	١٤٢
مدِّي	القريعي	٢١٠
	قافية الراء	
تصيرُ	عدي بن زيد	٣٠
ثبيرُ (بيتان)	الشمّاخ	٣٤
حارا (بيتان)	عديّ بن زيد	٣٤
الأسارا	—	٥٨
عَجِرْ	امرؤ القيس	٩٤
صُخْرِ	المعري	١٢٥



ـ ٤ ـ

فهرس الأشطار



= ٥ =

فهرس المصادر والمراجع

(١) الانصاف والتحرّي في دفع الظلم والتجري عن أبي العلاء المعريّ، لابن العديم. منشورات في كتاب «تعريف القدماء بأبي العلاء»، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة سنة ١٩٦٥.

(٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي. تحقيق أبي الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة سنة ١٩٦٤.

(٣) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي. دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ.

(٤) ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق الشيخ محمد حسن آل يس. مكتبة النهضة، بغداد، سنة ١٩٦٤.

(٥) ديوان الأعشى الكبير، تحقيق محمد محمد حسين، القاهرة، سنة ١٩٥٠.

(٦) ديوان أوس بن حجر، جمع الدكتور محمد يوسف نجم. دار صارد، بيروت سنة ١٩٦٨.

(٧) ديوان عدي بن زيد، تحقيق محمد جبار المعيبد، بغداد سنة ١٩٦٥.

(٨) رسالة ابن القارح (مع رسالة الغفران) تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٣.

(٩) رسالة الغفران، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن، دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٣.

(١٠) رسالة الملائكة، للمعري. تحقيق محمد سليم الجندي، المكتب التجاري ببيروت، بدون تاريخ.

(١١) رسائل أبي العلاء، تحقيق الدكتور عبد الكريم خليفة، عمان، سنة ١٩٧٦.

(١٢) شرح ديوان حماسة أبي تمام، للمعري. مخطوط بدار الكتب المصرية برقم (٣٠٨) أدب.

(١٣) عبث الوليد، للمعري. تحقيق ناديا علي الدولة، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق سنة ١٩٧٨.

(١٤) الفصول والغايات، للمعري. تحقيق محمد حسن زناتي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧.

(١٥) لزوم ما لا يلزم، للمعري. دار صادر ودار بيروت، بدون تاريخ.
(١٦) معجم الأدباء لياقوت، دار المأمون، القاهرة، سنة ١٩٣٦.
(١٧) المهرجان الألفي لأبي العلاء المعري. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقي، سنة ١٩٤٥.
(١٨) وفيات الأعيان، لابن خلكان. تحقيق الدكتور إحسان عباس، بيروت ١٩٦٨.

ـ ٦ ـ
فهرس محتويات الكتاب